الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

•لبنان: 5000ل.ل •سوريا 100ل.س
•الأردن: 2دينار •مصر 15جنيه
•العراق: 75دينار •الكويت: 2دينار
•الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
•البحرين: 2دينار •إيران: 50000ريال
•قطر 20ريال •السعودية: 15ريال
•عُمان: 3ريال •السودان: 75دينار
•اليمن: 150ريال •الصومال: 150شلن
•ليبيا: 5دينار •الجزائر: 25دينار
•تونس: 2دينار •المغرب: 25درهم
•الدول الأوروبية: 7يورو
•أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

دراسات باحث

السنة الحادية والعشرون . صيف 2023م / 1445هـ

76

السنة الحادية والعشرون/ صيف 2023م / 1445هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

صيف
2023م-1444هـ

76

دراسات وبحوث

- السياسة الخارجية التركية بعد تجديد انتخاب إردوغان للرئاسة: استمرار أم تغيير؟ — د. محمد نور الدين
- الجيش الإسرائيلي والتغيرات المجتمعية: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل — د. عباس إسماعيل
- هندسة النظام العالمي الجديد وتحوّلات العالم العربي — أ.هاني مصطفى فحص

ندوات المركز الدورية

- "الهندسة الجديدة للنظام العالمي: اللاعبون الأساسيون في العالم العربي" — د. رولا حطيط
- حلقة نقاش "بأس جنين": معادلة الحضور والانتصار
- حلقة نقاش معركة ثأر الأحرار: الدروس المستخلصة، التوقيت والأهداف
- دورة إعداد باحث سياسي (2023) — د. عباس إسماعيل
- منظومة صنع القرار في الكيان الإسرائيلي
- إصدارات مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

قراءة في كتاب

- "دومينو الصراعات ... تحوّلات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط" — إعداد: أحمد زريق

76

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الحادية والعشرون/ 2023 م – 1445 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (76)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- السياسة الخارجية التركية بعد تجديد انتخاب إردوغان للرئاسة: استمرار أم تغيير؟ (د.محمد نورالدين) 9
- الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعية: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل
- (- د.عباس إسماعيل - أ. هاني مصطفى فحص) 25
- هندسة النظام العالمي الجديد وتحوّلات العالم العربي (د. رولا حطيط) 113

ندوات المركز الدورية

- «الهندسة الجديدة للنظام العالمي: اللاعبون الأساسيون في العالم العربي» 127
- حلقة نقاش بعنوان «بأس جنين»: معادلة الحضور والانتصار 139
- حلقة نقاش خاصة حول معركة ثأر الأحرار: الدروس المستخلصة، التوقيت والأهداف 147
- دورة إعداد باحث سياسي (2023) 163
- منظومة صنع القرار في الكيان الإسرائيلي (د.عباس إسماعيل) 167
- إصدارات باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية 175

مراجعة كتاب

- قراءة في كتاب حول: «دومينو الصراعات ... تحوّلات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط» (إعداد: أحمد زريق) 179

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

Baheth for studies
باحث للدراسات

الافتتاحية

تتوالى فصول المواجهة المفتوحة في المنطقة، وعلى الصعيد الدولي، بين القوى المتصارعة حول قضايا ذات بعد جيوستراتيجي، كما كانت الحال منذ عقود مديدة.

على مستوى غرب آسيا تحديداً، حصلت تحوّلات مهمة خلال الأشهر الأخيرة، ومنها ذات مضمون أو تأثير إقليمي ودولي، مثل الانتخابات التركية التي فاز فيها الرئيس رجب طيّب أردوغان بولاية جديدة، والمتغيّرات المتسارعة في العالم العربي وأثرها في إطار ما يسمّى النظام العالمي الجديد، وصولاً إلى التغيّرات المجتمعية داخل جيش الاحتلال الإسرائيلي، كما في منظومة صنع القرار الصهيوني.

وفي إطار ندوات مركز باحث الدورية، يضم العدد الجديد من المجلة المفصلية عدة ندوات تمّ عقدها في المركز خلال الأشهر الأخيرة، وتحت العناوين الآتية:

-الهندسة الجديدة للنظام العالمي: اللاعبون الأساسيون في العالم العربي.

-«بأس جنين»: معادلة الحضور والانتصار.

-معركة ثأر الأحرار: الدروس المستخلصة، التوقيت والأهداف.

-لقاء لرئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية مع وفد أوروبي شبابي حول قضية فلسطين.

-تقرير حول محاور دورة إعداد باحث سياسي 6 التي عقِدت في شهري آب وأيلول من العام 2023.

-آخر إصدارات مركز باحث للدراسات.

وأخيراً، في العدد الجديد قراءة في كتاب(دومينو الصراعات.. تحوّلات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط)، من إعداد أحمد زريق.

دراسات وبحوث

السياسة الخارجية التركية بعد تجديد انتخاب إردوغان للرئاسة: استمرار أم تغيير؟

د. محمد نورالدين*

انتهت الانتخابات النيابية في 14 أيار2023، والرئاسية في 28 منه، في تركيا، إلى فوز الرئيس التركي رجب طيّب إردوغان بولاية ثالثة في رئاسة الجمهورية مع «تحالف الجمهور» المؤيّد له.

وفور إعلان النتائج، كان السؤال الأساسي عمّا إذا كانت السياسات التركية السابقة التي انتهجها إردوغان، سواء في الداخل أو الخارج، ستتواصل على ما كانت عليه، أم أنها ستشهد تغييرات جذرية أو جزئية، في هذا الاتجاه أو ذاك؟

وإذا كان الرأي العام الخارجي يركّز في مقاربته لتركيا على ما ستكون عليه علاقاتها مع القوى الإقليمية والعالمية، فإن الموقف من التوازنات الداخلية والصراعات الفكرية والعِرقية والمذهبية والاجتماعية عموماً سيترك أثره في تحديد جانب من السلوك التركي تجاه الخارج.

إن الإجابة على سؤال الاستمرار أو التغيير تفرض أن تُؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحدّدات ذات الصلة.

* باحث في الشأن التركي.

أوّل هذه المحدّدات هي المنطلقات الإيديولوجية للحزب الحاكم وحلفائه، وهي منطلقات باتت واضحة مع آخر ثلاث انتخابات نيابية ورئاسية في أعوام 2014 و 2018 و2023. فقد بات واضحاً في الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال، أن إردوغان كان نقطة تقاطع القوى القومية – الدينية الرئيسية، بمعزل عن بعض الأصوات التي تذهب هنا أو هناك، وأن المعارضة في المقابل، سواء كانت متفرقة كما في أول مرحلتين انتخابيتين، أو موحّدة في آخر انتخابات، مثّلت تقاطعاً واضحاً للقوى المضادة العلمانية– الكردية– العلوية. وفي الانتخابات الثلاث المذكورة، كان الفارق ثابتاً بين الفريقين بحدود أربع نقاط (52 مقابل 48 في المئة). فالرئيس التركي نال في كل هذه الانتخابات نحو 52 في المئة، فيما نالت المعارضة، سواء متفرقة كما في أول مرحلتين انتخابيتين، أو موحّدة خلف مرشّح واحد كما في آخر انتخابات، 48 في المئة.

ويبدو ثبات هذه الأرقام في ظل تباين الوضع الاقتصادي، حيث كان أفضل بما لا يُقاس عام 2014، ومستقراً عام 2018، ومنهاراً عام 2023. وهذا يفيد أن الكتلة القومية – الدينية تشكّل نواة صلبة ثابتة خارج أي اعتبارات سياسية واقتصادية. وكل ما يمكن للمعارضة أن تشتغل عليه هو بعض التفاصيل التي يمكن أن تعزّز حظوظها بالفوز في لحظة مؤاتية، في حال نجحت في حملتها الانتخابية لإقناع الناخب. ومع ذلك، فإن الكتلة القومية – الدينية يمكن أن تتعزز في لحظة مؤاتية مضادة؛ مع الإشارة إلى أن حجم التيار القومي– الديني لا يقل عن 60 في المئة من المجتمع التركي.

وبالتالي، إن أي تساؤل حول إمكانيات التغيير في سياسات معيّنة يُفترض أن يأخذ بالاعتبار ميول التيار القومي – الديني، وعدم خروج السلطة التي تمثّله عن السقوف التي يضعها هذا التيار.

وهذا على سبيل المثال هو الذي جعل الحملة الانتخابية لإردوغان والحزب الحاكم تركّز على شعارين: محاربة «الانفصالية والإرهاب» الكردي (إرضاءً للتيار القومي التركي) ومحاربة التفلّت الاجتماعي، وخصوصاً المثليين (إرضاءً للتيار المحافظ). أما

العامل الاقتصادي، فكان يقع في آخر اهتمامات الناخب القومي– الديني، رغم اختناق المواطن بالانهيار الاقتصادي والتداعيات الكارثية لزلزال 6 شباط.

لذلك، فإن توقع حدوث أي تغيير في نظرة الحكومة إلى الفئات المتضادة مع التيار القومي– الديني هو مثل حظ إبليس في الجنّة. فلا المسألة العرقية (الكردية)، ولا المسألة المذهبية (العلوية)، ستشهدان أي حلحلة؛ ولا المسألة العلمانية ستعرف احتراماً؛ بل ستزداد تراجعاً لصالح تعزيز النزعة الدينية في الدولة، وتلقائياً في المجتمع. وهذا يعني المزيد من تعزيز الاستقطاب العامودي، أو على الأقل عدم التخفيف منه؛ وبالتالي استمرار عوامل الانقسام والتوتر وعدم الاستقرار، رغم ما يظهر من وحدة القبضة الممسكة بالسلطة، وتماسك التيار الذي يشكّل رافعتها.

أما ثاني المحدّدات، فمرتبط بتطلعات السياسة الخارجية وموقع تركيا من التوازنات والتحالفات الإقليمية والدولية:

1– عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والتزامها بمقرّراته. وعلى الرغم من التباينات التي قد تحصل، فإن تركيا في النهاية لا تزال عضواً فاعلاً ومؤثّراً في قرارات الحلف؛ وليس آخرها موافقتها على عضوية فنلندا، ذات الأهمية القصوى للحلف في صراعه مع روسيا.

2– البعد الإيديولوجي العثماني من السياسة الخارجية التركية، وسياسة العودة إلى حدود الميثاق الملّي الذي وضِع في العام 1920، ويعتبر شمال سوريا والعراق وأجزاء من إيجه وبعض القوقاز ضمن حدود تركيا. وكان في صلب البعد الإيديولوجي العثماني من السياسات الخارجية التركية، محاولات تغيير بعض الأنظمة في المنطقة ارتكازاً إلى جماعات الإخوان المسلمين، والتي نجح بعضها وفشل الآخر. وكذلك الانخراط المباشر والعلني في الحرب على سوريا، واعتبار ما يجري فيها شأناً داخلياً تركياً، والانتقال إلى الاحتلال المباشر لجزء من أراضيها منذ العام 2016، وصولاً لاحتلال أجزاء من الأراضي السورية في غربي الفرات وشرقه على حد سواء؛ وأيضاً التوسع العسكري المباشر في شرق المتوسط، وفي ليبيا تحديداً، والتهديد بإلغاء معاهدة لوزان مع اليونان؛ فضلاً عن تمدّد الحضور العسكري التركي عبر أذربيجان في القوقاز.

3- المصالح الاقتصادية المتعلقة بالطاقة تحديداً، وهو الأمر الذي كان سبباً في التوترات التي كانت تركيا طرفاً فيها في شرق المتوسط، مع كلٍ من اليونان وقبرص اليونانية ومصر و«إسرائيل». وكان في صلب تكثيف تركيا عملياتٍ استكشاف وجود النفط والغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة في البحر الأسود وشرق المتوسط كما في البر التركي.

4- سعي تركيا لتكون قوّة عالمية، ولو بعد حين، من خلال إيجاد أدوار يكون لها ثقلها إقليمياً ودولياً، مستفيدة في ذلك من العديد من المتغيرات في السياسات العالمية، مثل تراجع القوة الأميركية وصعود القوة الصينية، وانفجار الخلاف بين الغرب وروسيا في الأزمة الأوكرانية، وتوسيع هامش المساعدات المادية، على محدوديتها، للعديد من الدول حول العالم، ولا سيما في إفريقيا. وهذا كلّه ما يُطلق عليه إردوغان «القرن التركي».

علاقات تركيا بـ:

1- الدول العربية والقوقاز:

من بديهيات السياسات الخارجية للدول أن تولي العلاقات مع دول الجوار الأهمية على ما عداها. وفي ما يتعلق بالعنوان أعلاه، لا يمكن وضع هذه الدول مجتمعة في سلّة واحدة. فلكلّ منها خاصّية مستقلة عن الأخرى، وقد تتقاطع معها في بعض الجزئيات.

كان العراق يشكّل تهديداً للأمن القومي التركي بسبب وجود قواعد لحزب العمّال الكردستاني في مناطق الشمال العراقي، ووجود قياداته في منطقة جبل قنديل. وبعد تمدّد تنظيم داعش، تمكّن حزب العمّال الكردستاني من السيطرة على منطقة سنجار الأزيدية على الحدود السورية – التركية. ومع أن تركيا احتفظت بعلاقات جيّدة إجمالاً مع العراق، فإنها احتفظت لنفسها بحق التدخل في شمال العراق، والقيام بعمليات عسكرية، واحتلال أجزاء متفرقة من الشمال، وإقامة مناطق أمنية بهدف وقف تسلّل المقاتلين الأكراد إلى الداخل التركي، كما محاولة قطع التواصل الجغرافي بين جبال قنديل والحدود العراقية مع سوريا، حيث إن نشوء ما يسمّى بالإدارة الذاتية في شمال سوريا شكّل دافعاً

إضافياً لتركيا لمثل هذا القطع. ومع أن بغداد ترى في العمليات التركية انتهاكاً للسيادة العراقية، غير أنها لم تبذل أي جهد فعلي لوقف هذه العمليات؛ أوّلاً لعجزها عن ذلك، وثانياً لأنها لا تجد نفسها معنيّة، أو أن من مهامها ضرب قواعد حزب العمّال، في وقت لا تبادر تركيا إلى حل مشكلة منشؤها أوّلاً وآخراً الداخل التركي. وعلى هذا، لا يُتوقع بعد انتخاب إردوغان أن تتغير السياسة التركية تجاه العراق، والتي تفصل في تعاطيها بين التهديد الكردي، وبالتالي مواصلة العمليات العسكرية، وبين تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بغداد، حيث يتبادل المسؤولون الزيارات بصورة عادية.

العلاقات التركية مع سوريا

تقع سوريا في رأس التحديات التي تواجهها تركيا مع دول الجوار. ويكفي أن إردوغان اعتبر الأحداث في سوريا شأناً داخلياً تركياً في وقت مبكر من الأزمة السورية. وفي وقت كانت التوترات بين تركيا وسوريا في الثمانينيات والتسعينيات (قضية حزب العمّال الكردستاني والمياه واعتقال عبدالله أوجالان) لا تحول دون بقاء العلاقات الديبلوماسية وتعزيز العلاقات على كل الأصعدة، بل مواصلة الزيارات عالية المستوى من قِبل الأتراك إلى دمشق (الرئيسان سليمان ديميريل وطورغوت أوزال، ومشاركة الرئيس المنتخب أحمد نجدت سيزير في تشييع الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2010) كانت تركيا تقطع العلاقات الديبلوماسية وتسحب سفيرها مع الرصاصات الأولى للأحداث في سوريا؛ ومن ثم انحازت تركيا طرفاً إلى جانب المعارضة المسلّحة ونسّقت تدخلاتها مع الدول الغربية ومع التنظيمات التي أنشأتها، مثل داعش وجبهة النصرة، من أجل إسقاط النظام، وصولاً إلى إقدامها على التدخل المباشر واحتلال شمال غربي سوريا بين عامي 2016 و2020 من خلال ثلاث عمليات عسكرية كبيرة. وأفضى ذلك إلى حدوث موجات لجوء واسعة إلى تركيا قُدّرت حتى العام 2023 بحوالي أربعة ملايين لاجئ.

ومع بداية آب 2022، أطلق وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو تصريحاً يعكس فيه رغبة بلاده في المصالحة مع سوريا. وبعد مرور حوالي السنة على هذه الدعوة، تراوح الأمور مكانها دون أن تطور إيجابي.

لقد اعتبر البعض أن تطبيع العلاقات مع سوريا أمر طبيعي، ويأتي في سياق المصالحات التركية مع السعودية والإمارات و»إسرائيل»، وربما مصر؛ ومن غير المنطقي أن تبقى سوريا خارج هذا المسار. غير أن الواقع لم يكن كذلك:

1– إن مسار المصالحات بين تركيا والدول أعلاه لم يكن لرغبة في المصالحة بحدّ ذاتها، بقدر ما كان تحت ضغط طلب المساعدات المالية العاجلة لتخفيف الضغوط على الليرة التركية والانهيار الاقتصادي عشية الانتخابات الرئاسية التركية في 14 أيار 2023. وبالتالي كان سهلاً إبرام تلك المصالحات على قاعدة طي صفحة مقتل جمال الخاشقجي بالنسبة للسعودية، وصفحة اتهام الإمارات بأنها وقفت مع الولايات المتحدة خلف محاولة الانقلاب في 15 تموز 2016. ولم يكن المبلغ الذي ضخّته السعودية والإمارات، كما روسيا، في السوق التركية عشية الانتخابات يقل، وفقاً لبعض المصادر التركية، عن 50 مليار دولار، لضبط سعر صرف الليرة ومنح المساعدات النقدية والزيادات للموظفين والعاملين.

أما بالنسبة لمصر، فقد تأخرت المصالحة معها رغم أنها كانت هي البداية، لأنه ليس لدى مصر مالاً تقدّمه؛ بل كانت مجرّد طعم يُفضي إلى المصالحات مع دول الخليج.

2– أما مع سوريا، فقد كانت الرغبة في المصالحة نتيجة اعتبارات عدة، ومنها الإيحاء برغبة إردوغان حل مشكلة اللاجئين التي سبّبت في الداخل التركي مشكلات اجتماعية واقتصادية، مع اتهام المعارضة لإردوغان بأنه لا يريد حل هذه المشكلة خوفاً على شعبيته»؛ ومنها الإيحاء للناخبين بأنه سيحرّرهم من مشكلة أمنية واقتصادية، عبر التصالح مع سوريا، سيما عبر لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد؛ ومنها الضغوط الروسية والإيرانية على سوريا من أجل الدخول في مسار مصالحة تعزّز فرص إردوغان للفوز بانتخابات الرئاسة.

لكن الأمور، لم تكن كما بدا للبعض، بهذه السهولة:

أ– إن ملف العلاقات التركية– السورية مثقل بالتعقيدات المتداخلة التي تحتاج إلى حل سحري للبدء من نقطة ما. وهي: اللاجئون، والاحتلال، والتغيير الديموغرافي،

والمسلّحون في إدلب، ووجود قوات «قسد»، والاحتلال الأميركي، والترتيبات الأمنية على الحدود. وبالتالي، فإن حل هذا الملف بكل تعقيداته لم يكن ممكناً حين البدء به قبل وقت قصير من الانتخابات التركية.

ب– لقد ظهر جلياً أن تركيا، بعد اجتماعات متعددة غير مسبوقة على مستوى وزراء الدفاع والخارجية ونوّاب وزراء الخارجية، استمرت حتى قبل أربعة أيام من انتخابات 14 أيار، لم تكن مستعدة لتقديم أي تعهد بجدولة انسحابها من سوريا، فيما كان الرئيس التركي مستعداً للقاء الأسد من أجل «الصورة» لا أكثر ولا أقل، لتوظيفها في الانتخابات الرئاسية.

ج– كانت روسيا وإيران تضغطان لتعزيز حظوظ إردوغان. وقد وضعت روسيا تحديداً ثقلها المالي والدعائي من أجل إردوغان عشية الانتخابات، وعملت إيران لتسهيل إقامة تحالفات بين إردوغان وبعض القوى الدينية الكردية في جنوب شرق تركيا (حزب الدعوة الحرّة). ولكنهما لم ينجحا في ان ينالوا من إردوغان وعوداً بالانسحاب من سوريا، وهو ما كان الأسد يشترطه، وهو حق سيادي سوري، قبل أي لقاء مع إردوغان؛ فضلاً عن التعهد بضرب الجماعات الإرهابية.

واليوم، وبعدما فاز إردوغان بالرئاسة، يمكن، في ضوء المواقف التركية السابقة ومصالح أنقرة، ألاّ نتوقع كثيراً أي تقدم أو انفراجة في ملف المصالحة مع سوريا للأسباب الآتية:

1– إن إردوغان لم يتخلّ عن أطماعه في الشمال السوري– بل في كل سوريا– على قاعدة أنه جزء من حدود الميثاق الملّي التركي. وبالتالي، فإن الانسحاب من الشمال غير وارد إلاّ في حال تحوّله إلى شريط جغرافي واجتماعي تابع ضمناً لتركيا، بصيغة أو بأخرى. وكانت تركيا برّرت عملية درع الفرات بأنها لإبعاد خطر «داعش» والأكراد عن حدودها، فيما كان إردوغان يعلن، بعد ثلاثة أشهر فقط من العملية (29 تشرين الثاني 2016)، بأنه « لم يدخل سوريا إلاّ لإسقاط النظام وليس لأي سبب آخر ». بينما كان مركز

الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية يتحدث عن إيجاد موطئ نفوذ لتركيا في سوريا والمنطقة من وراء عملية درع الفرات.

إن عمليات التغيير الديموغرافي والثقافي والاجتماعي والديني، وإحلال فئات سكانيّة من عِرق معيّن ومذهب معيّن، قائمة منذ سنوات على قدمٍ وساق، حتى بعد فوز إردوغان في الانتخابات. أما مشكلة اللاجئين السوريين، فهي ورقة يمسك بها إردوغان بغية توظيفها لصالحه، من أجل ابتزاز الغرب بالمال لقاء منع تدفّق اللاجئين إليه، والتلويح بها عند أي مشكلة قد تظهر بين أنقرة والعواصم الأوروبية. كذلك، فإن اللاجئين لعبوا دوراً مهماً، وربما راجحاً، في فوز إردوغان بالرئاسة، من خلال عمليات التجنيس، حيث لا يعرف أحد عدد المجنّسين؛ وكلّهم يقترعون لإردوغان.

وقد أكدت صحيفة «جمهوريت» في افتتاحيتها صباح 29 أيار، أن إردوغان لم يكن ليفوز لولا أصوات اللاجئين السوريين. كذلك، فإن اللاجئين يشكّلون قاعدة لإعادة بعضهم إلى مناطق محددة في شمال غرب سوريا، وهم ليسوا منها، لتغيير البنية الديموغرافية هناك عبر إقامة مدن من الطوب تبنيها قطر(!!)؛ وهو ما اعترف به إردوغان في خطاب له في 2 حزيران الماضي. وقال أيضاً إن نصف مليون لاجئ قد عادوا، وسيعود في المرحلة المقبلة مليون آخر. ولا ريب أن من يتعامل مع مشكلة اللاجئين بهذه الطريقة، ومن دون انتظار التنسيق مع دمشق، لا يريد أصلاً مصالحة معها.

ما إن انتهت الانتخابات الرئاسية حتى بادرت تركيا، في حزيران 2023، إلى تفعيل عملياتها العسكرية في الشمال السوري وقصف مواقع حتى لروسيا وسوريا، فضلاً عن اغتيالات لكوادر كردية. وبالتالي فإن استخدام لغة العنف والتهديد السابقة على الانتخابات استؤنف بعد توقف، ما يوحي أن تركيا تواصل سياساتها السابقة.

إن الكادر الذي يتولّى السياسة الخارجية والعسكرية والأمنية التركية لا يزال هو نفسه، من حاقان فيدان إلى ياشار غولر وإبراهيم قالين؛ وكلّهم مرتبطون برأس القرار إردوغان. وعليه، فإن التغيير في السياسات التركية غير متوقع ما لم تحدث مفاجآت، لسببٍ أو لآخر.

كذلك، فإن تركيا كرّرت بعد فوز إردوغان بأنها لن تنسحب من سوريا إلاّ في حالة القضاء على قوات حماية الشعب الكردية. فصحيفة «يني شفق» قالت في 24 حزيران 2023، في عنوانها الرئيسي على الصفحة الأولى، إن أنقرة اشترطت على سوريا 4 شروط للمصالحة، وهي: تغيير الدستور، انتخابات عادلة، عودة آمنة وبكرامة للاّجئين، مكافحة الإرهاب الكردي. والجميع يعرف أن للوجود العسكري الكردي بُعداً أميركياً يجعل من مقاربته أمراً معقّداً إلا بالتوافق بين أكثر من طرف؛ من تركيا وأميركا إلى روسيا وسوريا؛ وهذا يبدو غير وارد في ظل إصرار واشنطن على البقاء في سوريا لاعتبارات التأثير في المسار السوري، وفي ظل معارضة واشنطن لأي مصالحة بين تركيا وسوريا؛ وتلقائياً عدم استعداد تركيا للدخول في مواجهة كبيرة وجديّة مع القوات الأميركية في سوريا، ولا في مواجهة سياسية حادة مع واشنطن.

ولا يغيب عن البال أن تعريف الجماعات الإرهابية في سوريا يختلف من دمشق إلى أنقرة، خصوصاً أن الإرهاب في إدلب فيه عناصر أجنبية كثيرة. وهذه الجماعات ليست مشكلة كبيرة لتركيا، لأنها لا تريد تصفيتها، بل هي تحتاجها في عمليات عسكرية متعددة، من سوريا إلى القوقاز وليبيا، وحيثما احتاجت إليها. وبالتالي فإن التمييز بين الإرهاب الكردي وعدم إرهاب جماعات إدلب أمر غير مقبول البتّة من جانب دمشق.

وإذا كان البعض يراهن على ضغوط روسية وإيرانية على أنقرة لتليين موقفها، فهذا أيضاً أمر غير وارد، لأن موسكو في هذه المرحلة الحسّاسة من الحرب الأوكرانية لا تستطيع الذهاب بعيداً في الضغط على أنقرة لانتزاع تنازلات منها. بل هي لم تكن تستطيع ذلك قبل الحرب الأوكرانية؛ فكيف الآن؟ أما إيران، فإن قدرتها على الضغط على تركيا أقل، خصوصاً أنها تواجه تحديات تركية خطيرة في القوقاز، ولم تُظهر بعد نجاحاً في مواجهة هذه التحديات. وهذا يجعل من إصرار طهران على بقاء إردوغان في السلطة موضع تساؤلات، خصوصاً لجهة ذريعة أن إردوغان يحارب أميركا من خلال محاربة أكراد سوريا ليست مُقنعة وليست دقيقة.

العلاقات مع إيران الدولة وفي القوقاز

قد لا تحتاج تركيا إلى تغيير في سياستها تجاه إيران؛ فالعلاقات الثنائية بين البلدين لا تزال ثابتة على ما هي عليه منذ عقود، خارج طبيعة السلطات الحاكمة والمتعاقبة في البلدين. ولا تزال لغة المصالح المتبادلة وتوازنات الرعب تحكم مسار العلاقات الثنائية بينهما. لكن التنافس، بل الصراع في الساحات الثالثة لم ينقطع عند كل فرصة، وفي رأس ذلك الأزمة في سوريا، وتحميل تركيا لإيران وحلفائها، مثل حزب الله، مسؤولية القيام بأدوار تهديمية في سوريا.

وقد برزت في السنوات الأخيرة مسألة الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، كعامل مهدّد للعلاقات التركية – الإيرانية، باعتبار أن أنقرة أدّت دوراً مساعداً للغاية في تمكّن الجيش الأذري من إلحاق الهزيمة بأرمينيا، ودفعها للانسحاب من الأراضي الأذرية التي سيطرت عليها مع نصف إقليم قره باغ، ذات الحكم الذاتي، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. واعتُبرت هذه الهزيمة انتكاسة كبرى لإيران نتيجة دعمها لأرمينيا في المحافل الدولية. لكن الأخطر أن اتفاقية وقف النار، في 10 تشرين الثاني 2020، بين باكو ويريفان، برعاية موسكو، لحظت بنداً اعتبرته إيران خطراً استراتيجياً عليها، وهو فتح ممر بريّ وسكّة حديد من نخجوان ذات الحكم الذاتي على الحدود التركية، إلى أراضي أذربيجان، مروراً بالأراضي الأرمينية، وعرِف بممر زينغيزور. وهذا الممر يعني أن الشاحنات التي ستأتي من تركيا إلى باكو، ومنها الى آسيا الوسطى، لم تعد بحاجة للمرور عبر الأراضي الإيرانية؛ وهذا بطبيعة الحال يهمّش من الثقل الإيراني في تلك المنطقة وبين تركيا وآسيا الوسطى. كما يتيح هذا الممر يشكّل صلة بريّة للمرة الأولى بين تركيا والعالم التركي؛ وما يعنيه ذلك من تقلّص النفوذ الإيراني لصالح النفوذ التركي، ومن تراجع العلاقات البريّة المباشرة بين إيران وأرمينيا.

كذلك، فإن إردوغان لم يتردد في إثارة النعرة القومية، بعزفه على وتر توحيد جناحي نهر آراس، أي جمهورية أذربيجان الحالية ومقاطعة أذربيجان الإيرانية.

وتعي حكومة يريفان الموالية للغرب، بزعامة نيكول باشينيان، خطورة ممر زينغيزور؛ ولكنها قد تكون في وارد المضي في تنفيذ اتفاق 10 تشرين الثاني، لقاء إبقاء ممر لاتشين كصلة وصل مقابلة بين أرمينيا ومقاطعة ناغورنو قره باغ؛ علماً أن أذربيجان قد قطعت ممر لاتشين منذ خريف 2022 للضغط على أرمينيا لتنفيذ ممر زينغيزور وعقد اتفاقية سلام نهائية مع باكو تعترف بسيادة أذربيجان على ناغورنو قره باغ. فيما رأى إردوغان بعد فوزه في الانتخابات أن على إيران الاعتراف بالاتفاقية وعدم اعتراضها، محمّلاً إياها مسؤولية أي توتّر هناك.

كما ترى إيران أن الحرب الأذرية على أرمينيا، بدعم تركي، قد فاقمت من الحضور العسكري الإسرائيلي في أذربيجان، وما يعنيه ذلك من تعريض الأمن القومي الإيراني للخطر.

إن التنافس، بل الصراع الشرس بين تركيا وإيران في سوريا والقوقاز، وإلى حد ما في العراق، لم يحل دون أن تكون تركيا وإيران شركاء في بعض المنابر والمنصّات، مثل منصّة أستانا حول المسألة السورية؛ ومن ثم رباعية المصالحة بين تركيا وإيران وروسيا وسوريا. كذلك، فإن طهران لا تزال ترى في نظام إسلامي في أنقرة عامل ثقة أكثر من وجود نظام علماني قد يجرّ تركيا إلى موقع مواجهة مع إيران الثورة الإسلامية.

العلاقات مع «إسرائيل» والدول الخليجية

على الرغم من الأمل لدى بعض الفئات في العالم العربي والإسلامي من وجود سلطة إسلامية في أنقرة، فإن العلاقات بين تركيا و»إسرائيل»، على سبيل المثال، لم تتغير في اتجاه حاسم لنصرة الشعب الفلسطيني. وقد تذبذبت المواقف التركية مما يجري في الأراضي المحتلة. ولكن مصالح حزب العدالة والتنمية، والرغبة في تخفيف الضغوط الاقتصادية عن تركيا، دفعت بإردوغان لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل» واستقبال الرئيس الإسرائيلي في ربيع 2022 في القصر الجمهوري. وقد وصف إردوغان أكثر من مرة العمليات الفدائية في الضفة الغربية ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي بـ «الإرهابية والشنيعة»، فيما كان ميزان

التبادل التجاري يتصاعد تدريجياً كل عام ليلامس حدود العشرة مليارات دولار. ومع تجديد انتخاب إردوغان، لا يتوقع أي تغيير في سياسته تجاه «إسرائيل» لجهة تعزيزها، مع الحفاظ على لغة تنديدية بالممارسات الإسرائيلية لا تُسمن ولا تُغني القضية الفلسطينية من جوع.

أما العلاقات مع دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات (قطر خارج أي سياق آخر)، فمن المتوقع أن تزداد عمقاً، خصوصاً أن إردوغان أراح الدولتين من ملفين شائكين (الخاشقجي والاتهام بتمويل الانقلاب)؛ فيما هما وضعتا ثقلهما من أجل تعزيز حظوظه في الفوز بالرئاسة.

أيضاً، من غير المتوقع تحسّن الوضع الاقتصادي التركي في وقت قريب، بسبب عبء العجز الكبير والدين الهائل، كما اقتراب الانتخابات البلدية في آذار 2024؛ والحاجة لضخ المال السياسي. وبالتالي يحتاج الاقتصاد التركي، كما مصالح إردوغان الانتخابية البلدية، للدعم المالي الخليجي إلى وقت ليس بقصير.

كما لا يمكن استبعاد احتمال أن تكون الدول الخليجية (إضافة إلى مصر) في صدد اتباع سياسات جديدة تجاه تركيا، لا تُلقي بها بالكامل في أحضان إيران؛ وهو الهدف المحتمل نفسه بالنسبة للانفتاح العربي المفاجئ على سوريا، أي تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، خصوصاً أن الانفتاح العربي هذا لم يشهد ترجمات عملية له حتى الآن، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي أو تمويل عودة النازحين.

وفي جميع الأحوال، ربما يجب الانتظار أكثر ريثما يتضح ما إذا كان لهذا الانفتاح أيضاً علاقة بالتفاهم السعودي – الإيراني الذي فاجأ كل اللاعبين الإقليميين والدوليين.

2- تركيا بين الغرب وروسيا

كان الانطباع السائد عشيّة الانتخابات الرئاسية التركية أن الموقف الغربي، والأميركي تحديداً، لا ينظر بارتياح إلى تجديد انتخاب الرئيس التركي. وقد عكست الصحافة الغربية،

سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، مواقف متعددة، حتى من خلال رسوم كاريكاتورية تصوّر إعادة انتخاب إردوغان كاستمرار للاستبداد والحكم الفردي. كما كانت مواقف الرئيس الأميركي جو بايدن معروفة لجهة أنه لا يريد استمرار إردوغان في الرئاسة؛ وهو عبّر عن ذلك علناً خلال حملته الانتخابية للرئاسة، مع التوضيح بأنه يريد إسقاطه «ديموقراطياً». وفي الممارسة العملية، لم يجتمع بايدن بإردوغان في زيارة دولة، لا في واشنطن ولا في أنقرة، وكانت كل لقاءاتهما على هامش مؤتمرات عامة تتعلق بحلف شمال الأطلسي وما شابه.

ولا يخفى أن السببين الرئيسين لهذا الجفاء هما،أولاً، انحياز الولايات المتحدة إلى جانب قوات حماية الشعب الكردية (عصب قوات «قسد») في شمال سوريا، والتي ترى فيها أنقرة تهديداً لأمنها القومي؛ وثانياً أن واشنطن لا تنظر بحرارة إلى تطوير أنقرة علاقتها بروسيا في وقتٍ تتهم أنقرة واشنطن وبعض الدول الخليجية بأنها كانت تقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة ضد إردوغان في 15 تموز 2016. وعلى الرغم من بعض التفهم الأميركي، فإن الولايات المتحدة لم تنظر بكثير ارتياح إلى موقف تركيا المحايد بين روسيا وأوكرانيا، وعدم التزامها بالعقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا، وتحويل تركيا إلى رئة تتنفس منها روسيا.

وتسري البرودة نفسها على العلاقة بين تركيا ومعظم الدول الأوروبية، ولا سيما المجاورة، وفي رأسها اليونان، وتصاعد التوتر معها على خلفية النزاع على وضع بعض الجزر في إيجه، التي تنص معاهدة لوزان على بقائها منزوعة السلاح؛ فيما تتّهم أنقرة أثينا بأنها تعمل على تسليح هذه الجزر.

كذلك، فإن الخلاف بين تركيا واليونان على حدود المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط، هو سبب آخر يُضاف للتوترات مع اليونان وقبرص اليونانية.

وأيضاً، فإن استبعاد تركيا من منتدى شرق المتوسط للغاز، الذي يضم اليونان وقبرص اليونانية ومصر و»إسرائيل»، كان بمثابة عامل إضافي للتوتّر بين أنقرة وأثينا. والأمر ينسحب

على العلاقات التي تتّسم بالتوتر بين تركيا وبعض الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا.

إن فوز إردوغان بالرئاسة خيّب آمال الغرب في فتح صفحة جديدة في العلاقة مع تركيا. لذلك يمكن الافتراض أن العلاقات بين تركيا والغرب ستتواصل على ما هي عليه، مع فارق وحيد هو أن يرضخ الغرب للتعايش مع خمس سنوات جديدة، وهي طويلة في العلاقة بين الدول. فالغرب لا يمكن له إدارة الظهر لتركيا كل هذه المدة، وهي العضو في حلف شمال الأطلسي، وهي الدولة التي تقوم بأدوار وسيطة يحتاجها الجميع، كما ظهر فعلاً، ولا سيما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا واتفاقية الحبوب وتبادل الأسرى (دون أن نغفل أن إردوغان أيّد «حق» أوكرانيا في الانضمام إلى «الأطلسي» وعارض ضم القرم إلى روسيا). كذلك، فإن أوروبا تحتاج لتركيا المتعاونة في ملف اللاجئين السوريين وغير السوريين، كدولة حاجز، أو حتى كمستودع لهؤلاء حتى لا يواصلوا طريقهم إلى الدول الأوروبية. ومن هنا حرص أوروبا، وبعض مسؤوليها يصرّحون بذلك علناً، على تجديد اتفاقيات دعم اللاجئين السوريين في تركيا بالمال.

وفي ظل استمرار الحاجة لعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، ولاستمرار مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وإن كان لا يزال متعثراً منذ أكثر من عشر سنوات، لا يجب أن ننسى أن أكثر من نصف التجارة الخارجية لتركيا هو مع دول الاتحاد الأوروبي؛ كما أن أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية في تركيا هي من دول أوروبية. وهي مصلحة مشتركة متبادلة للطرفين.

في المقابل، فإن العلاقات مع روسيا، في ظل التوترات مع الغرب، لا تزال تشكّل حاجة تركية، سواء بالنسبة للتنسيق في سوريا، أو الدعم الروسي لتركيا في القوقاز الجنوبي، أو الدعم الروسي على صعيد الطاقة والاستثمارات والسياحة الروسية في تركيا، والصادرات التركية لروسيا على صعيد الخضار والفاكهة وغيرها. هذا في وقتٍ تعزّز روسيا استثماراتها ووجودها في روسيا من خلال المفاعل النووي وبيع منظومة أس 400، رغم أنه لم يوضع في الخدمة الفعلية بعد منعاً لمزيد من التوتر مع واشنطن، ومد خط أنابيب

السيل التركي عبر البحر الأسود إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا؛ فضلاً عن مشروع إقامة مركز لبيع الغاز في منطقة أدرنة التركية، حيث توفّر روسيا الغاز له، فيما تديره تركيا وتسوّقه في العالم.

وبالتالي يُفترض أن تتواصل السياسات الخارجية التركية مع دول الغرب والأطلسي كما مع روسيا وفق المسار الذي كان قائماً، خصوصاً إذا لم يبادر الغرب إلى تعديل العديد من مواقفه من تركيا، ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة الكردية في سوريا والمنطقة.

وختاماً، يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إن فوز إردوغان بالرئاسة التركية يُعتبر انتصاراً للتيار القومي- الديني المتشدد في تركيا، والذي يفترض استمرار النزعة القومية – الدينية في السياسات الداخلية.

2- وتتجلّى هذه السياسات أكثر من غيرها في السياسات الخارجية تجاه سوريا والقوقاز وليبيا واليونان وقبرص اليونانية. وهي قضايا تتّصل، في جزء منها، ببعد وطني يتعدّى هوية السلطة السياسية، كما هو الحال مع اليونان وقبرص اليونانية وأرمينيا، وفي جزء آخر بالبعد الإيديولوجي للسلطة، كما هو الحال مع سوريا وليبيا.

3- واستطراداً، فإن السياسات التركية تجاه العالم العربي ستواصل انفتاحها على بعض الدول، مثل السعودية والإمارات ومصر، فيما ليس واضحاً ما الذي ستكون عليه سياسات تركيا تجاه سوريا، حيث الملف السوري مثقل بالمشكلات العصّية، والتي تتداخل فيها الأبعاد الوطنية التركية بالأبعاد الإيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، وحيث قد يشعر إردوغان بعد فوزه بالرئاسة وعدم قدرة روسيا على ممارسة ضغط أقصى عليه، في موقع يزيد من تشبّثه في مواقفه السابقة، التي لا ترى في سوريا، شمالها على الأقل، سوى جزء من الأطماع التاريخية التركية، أو على الأقل «وديعة» تركية في أي اتفاق مستقبلي مع سوريا؛ ولا يمكن لدمشق أن تقبل بأقل من عودة كل سوريا إلى سيادتها كاملة.

4- وإذا كان فوز إردوغان لا يثير ارتياح الغرب من حيث المبدأ، سيما بالنسبة لتطوير علاقاته مع روسيا واستمرار علاقاته الجيدة مع إيران، فإن بقاءه يريح أوروبا، على الأقل بالنسبة لملف اللاجئين السوريين، واستعداد إردوغان لمواصلة المقايضة على مستقبلهم.

5- تتّسم عضوية تركيا في الأطلسي بأهمية لبروكسل ومخططات الحلف المستقبلية. ومع أن أنقرة يمكن أن تساوم أو تبتز الحلف أو بعض دوله من أجل بعض المكاسب، فإنها في النهاية تثبت أنها وفيّة له، خاصة في القضايا الاستراتيجية، مثل عضوية فنلندا التي حصلت، وعضوية السويد التي لا بدّ حاصلة؛ فضلاً عن التأييد التركي المستجد لعضوية أوكرانيا في الحلف.

6- من مجمل السلوك التركي الذي تلا فوز إردوغان بالرئاسة حتى الآن، ومن شكل الحكومة الجديدة، وتعيين حاقان فيدان، رئيس الاستخبارات، وزيراً للخارجية، وإبراهيم قالين، مستشار الأمن والسياسة الخارجية، رئيساً للاستخبارات التركية، يبدو أن محدّدات السياسة الخارجية التركية لن تتغير، باعتبار أن فيدان وقالين كانا أساساً من أعمدة المخطّطين للسياسات الخارجية. وبالتالي، فإن المسار العام للعلاقات التركية مع الخارج سيواصل سياقه السابق، مع بعض الانفراجات المحدودة في أسلوب التواصل مع القيادة التركية.

الجيش الإسرائيلي والتغيرات المجتمعية:

أزمات الحاضر وتحديات المستقبل

د. عباس اسماعيل*

هاني مصطفى فحص**

مقدّمة

يحظى الجيش الإسرائيلي بمكانة فريدة في "إسرائيل"، فهو مرآة المجتمع وصورته، وهو "بوتقة صهره" و"موحِّد شعبه"، وهو "بقرته المقدّسة" و"درعه الحصين الذي لا يُقهر"؛ هذا على الأقلّ ما تطلّع إليه مؤسِّسو الكيان وما أرادوه له، وما عملوا على حفره في الوعي الجمعي للإسرائيليين طيلة عقود مضت. وبما أن الواقع لا يتطابق دائمًا مع المُرتجى، فإن الفجوات والظواهر "السّلبية" التي تولّدت داخل الجيش، أو في منظومة علاقاته مع بيئته الاجتماعية والسياسية، وضعته أمام تحدّيات ومعضلات غير مسبوقة، وأثارت حوله العديد من علامات الاستفهام وأمارات التشكيك، لجهة قدرته على أداء الأدوار الموكلة إليه، عسكريًا واجتماعيًا.

ولعلّ مكْمن القلق الذي أثارته تلك المسارات والاتجاهات لدى الأوساط الإسرائيلية، لا ينبع من حقيقة تولّد مشكلة معيّنة أو تحد ما بحدّ ذاته، بل تحديدًا من الاتجاهات المستقبليّة التي ترسمها تراكماتٌ نوعيّةٌ وكميّةٌ على خطِّ الزمن، ما فتح الباب للحديث

* أستاذ جامعي وخبير في الشأن الإسرائيلي.

** باحث لبناني.

عن سيرورات تآكل، ومسارات استنزاف لأرصدة الجيش في أكثر من مجال ومستوى، وأثار تحذيرات من تأثير أحجار الدومينو على وحدة الجيش وتماسكه من جهة، وعلى نظرة "المجتمع الإسرائيلي" له من جهة ثانية. والمُلاحظ أنَّ الأبعاد الثقافيّة والقيمية للمشكلات التي يواجهها الجيش هي أكثر ما يُقلق المراقبين والخبراء الإسرائيليين، لأنّها تلبَس في كثير من الأحيان لَبوسَ المعضِلات.

وعلى الرغم من أن ما كُتب عن الجيش الإسرائيلي، وتقاطعاته السياسية والاجتماعية، يمثّل غيضًا من فيض، مع أخذ مقصّ الرقابة العسكرية بعين الاعتبار، فإنه يمكن مُلاحظة محورية منظومة العلاقات والتفاعلات، الظاهرة والخفيّة، بين "المجتمع" والجيش الإسرائيليينْ، كونه "جيش الشعب"، وبلحاظ أن ثقة الجمهور الإسرائيلي به هي شريان حياته وذخره الاستراتيجي، الذي يُتيح له تجنيد دعم وموارد وقوى بشرية، كمًّا ونوعًا. واستنادًا إلى المعطيات الإحصائية، المُتقاطعة مع مؤشّرات وأحداث واقعيّة، رُصدت خلال العقد الأخير، يظهر جليًا أن كلّ المحاولات الصهيونية التاريخيّة الهادفة إلى وضع الجيش و"الشعب" في "بوتقة صهر"[1] واحدة، قد باءت بالفشل، لا سيّما في ظلّ الحديث المتزايد، عن تبلور «فجوة وعي» بين نظرة الجيش لنفسه ونظرة المجتمع له، كما اتساعِ الهوّة بين الرؤى والمخطّطات على الورق، وبين الوقائع والحقائق على الأرض.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء المأزق السياسي الذي علقت فيه «إسرائيل»، وأدخلها – منذ نهاية العام 2018 – في دوّامة انتخابات مبكرة متلاحقة؛ وفي ظلّ نزاعات سياسية

1– «فكرة بوتقة الصهر (melting pot) هي إطار يقفز فيه المهاجرون ثم يخرجون منه وقد نسوا تاريخهم وتراثهم وهويتهم، ويتم دمجهم والقضاء على ما قد يكون قد بقي فيهم من رواسب تاريخية أو تراثية قديمة، فيصبحون مواطنين كاملين، عقولهم صحفة جديدة بيضاء. عبد الوهّاب المسيري، التعددية الثقافية والإثنية في المجتمع الأميركي، تاريخ الاسترداد 29–10–2021، من موقع الجزيرة نت، 3/6/ttps://www.aljazeera.net/opinions/2007 8A%D8%A9–%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%D8%A7%D9%/0 8A%D8%A9–%81%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%%D8%A7%D9 8A%D8%A9–%86%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%88%D8%A7%D9%%D9 8A–2%81%D9%%D9

حادّة قسّمت الحلبة الحزبية والسياسية إلى شطرَين متعارضَين: مع بنيامين نتنياهو أو ضدّه، تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي بشكل عام بمؤسّسات «الدولة» وهيئاتها العامة إلى مستويات غير مسبوقة؛ ورغم أن أزمة تآكل الثقة طالت المؤسّسة الأمنية والعسكرية، إلّا أن الجيش الإسرائيلي –كمؤسّسة عامة– حافظ على أعلى نسبة من ثقة الجمهور، ولكنها ثقة آخذة بالتآكل، الأمر الذي أسهم في توجيه المزيد من الاهتمام وتسليط الأضواء الإعلامية والبحثية عليه.

ما يصبو إليه هذا البحث هو تقديم إطلالة عامة، مُحدّثة، عن واقع الجيش الإسرائيلي من داخله، وفي بيئته الاجتماعية، من النواحي القيمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية وغيرها، متوسّلة تتبّع النقاشات والسّجالات والأسئلة التي أُثيرت في «إسرائيل» – ولا تزال– حول واقع الجيش وتحدّياته.. حاضره ومستقبله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة البحثية لا تستهدف التطرّق إلى التحديات الأمنية الخارجية لكيان الاحتلال وجيشه، بل تركّز على التأثيرات المتبادلة بين الجيش وبيئته الاجتماعية والسياسية، من دون الوقوع في فخّ المبالغات أو الاستسلام لإغراء التمنّيات، وهي تغطّي فترة زمنية محدّدة من عامي 2021 و2022، إضافة إلى النصف الأول من العام 2023؛ والتي طفت فيها على سطح الخطاب العام في «إسرائيل» كلّ الإشكاليات ذات الصلة بالمفاهيم المُكوّنة عن الجيش الإسرائيلي، والتي عُدت مسلّمات منذ تأسيسه قبل أكثر من سبعة عقود.

أوّلًا: التغيير الاجتماعي في «إسرائيل» وتأثيره على الجيش الإسرائيلي

تواجه مكوّنات القوّة البشرية في الجيش الإسرائيلي: الخدمة الإلزامية، الدائمة والاحتياط، خلال السنوات الأخيرة، سلسلة تحديات تتكاثف لتُبلور أزمة حقيقية في الجيش. هذه التحديات ناتجة في جزء منها عن عوامل خارجة عن سيطرة الجيش، من قبيل: تغيّر «المجتمع الإسرائيلي»، البنية الديمغرافية وقيمها؛ تراجع في شعور الجمهور الإسرائيلي بأن «الدولة» تواجه تهديداً وجودياً، والتغييرات في طابع الحرب ومواصفات

العدو؛ وهي أمور تُلزم بإجراء تغيير أيضاً في مفهوم تفعيل القوّة، وبمطالب القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي؛ والنمو الاقتصادي الذي يُعزّز احتمالات الانشغال بالسوق المدني والمنافسة على المتفوّقين في مهنٍ مطلوبة. وهناك تحدّيات إضافية ناتجة عن صعوبة تنظيم كبير، يعمل في إطاره كل يوم مئات آلاف الأشخاص، الذين لم يختر غالبيتهم الانضمام إلى صفوفه، بل تجنيدهم وفقاً للقانون الإسرائيلي؛ هذه الأمور تُضعف القدرة على التغيّر بالوتيرة المطلوبة من أجل مواجهة تحديات المرحلة (شيلح، ع، 2022، עמ' 3).

وقد شَهد "المجتمع الإسرائيلي"، خلال العقود الأخيرة، تغييرات مهمة، تؤثّر بشكل حتمي أيضاً على المتجنّدين في الجيش وعلى الموظفين فيه. وسوف نتوقّف بإيجاز عند بعضها:

1 - تفكّك القِيم المشتركة

في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا في العام 2015، قال الرئيس الإسرائيلي آنذاك، رؤوفين ريفلين، إن إجراءات ديمغرافية وثقافية تُعيد تصميم وجه «المجتمع الإسرائيلي» خلال العقود الأخيرة: من مجتمع مؤلّف من غالبيّة وأقليّة واضحتَين، إلى مجتمع يتألّف من أربعة قطاعات أو «قبائل» رئيسية، تتقارب من بعضها البعض من حيث حجمها، وهي: علمانيون، متدينون–قوميون، حريديم، وعربًا. إن انقسام المجتمع إلى قبائل، وصعود سياسة الهويات، وتفكك القِيم الإسرائيلية المشتركة، كلّها تؤثّر بالضرورة على الجيش الإسرائيلي (ريفلين، ر، 2015). هذا الجيش يقبع في صميم جدل شعبي على القِيم، ليس فقط من ناحية الخدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، بل أيضًا بشأن قضايا اجتماعية مختلفة، تجسّدت في الخلافات المتعلّقة بالجيش، من قبيل: مساواة بالجنس الاجتماعي (الجدل حول خدمة نساء بوظائف قتالية في الجيش عمومًا)؛ صراع على الهيمنة بين نُخب جديدة وأخرى قديمة، وغير ذلك. كل هذه الأمور تتسلّل بشكل حتمي إلى «جيش الشعب»، الذي حلم به دافيد بن غوريون [من مؤسّسي «الدولة» ورئيس أوّل حكومة إسرائيلية]، حيث أراد للجيش الإسرائيلي أن يكون لبّ الإجماع و«بوتقة صهر البلورة»

الإسرائيلية؛ ولكن في الواقع، فإن المجتمع الذي تتفكّك فيه القيم المشتركة، يحصل فيه أحيانًا العكس تمامًا، حيث يتحوّل إلى ميدان معركة، تتواجه فيه قوى اجتماعية مع بعضها البعض (شيلح، ع، 2022، עמ' 15).

2 - تدنّي مستوى الاستعداد للمخاطرة بحياة الجنود

من الواضح أنه في معارك القرن الـ 21، طرأ تغيّر في مفهوم تقبّل الجمهور الإسرائيلي للمخاطرة بحياة الجنود في معركة بريّة. وشَهِد هذا المفهوم تراجعًا عن الماضي، وذلك بتأثير حاسم من اعتبارات المستوى السياسي والعسكري. وزير الأمن ورئيس هيئة الأركان العامة السابق، شاؤول موفاز، وصف ذلك في نقاشات المجلس الوزاري السياسي–الأمني المصغّر خلال حرب لبنان الثانية (حرب تموز 2006) بالقول: «الجمهور ينظر بصعوبة لجنود مُصابين، وبصعوبة أكبر من نظرته إلى مدنيين مُصابين، خصوصًا في الحرب» (شيلح، ع، 2015، עמ' 1). هذه النظرة كان لها تأثير حاسم على القرارات خلال "حرب لبنان الثانية" (حرب تموز 2006) وعدوان "الجرف الصلب" على غزة عام 2014، وهما المعركتان الأخيرتان اللتان جرى خلالهما استخدام قوّات بريّة بحجم كبير نسبيًا، حيث إن الشعور بالرضى حيال الجهوزية لاستخدام ذراع البرّ، له تأثير كبير على الحافزية، وعلى الشعور بالانضباط لدى من يخدمون في هذا الذراع، في تشكيلي النظامي والاحتياط.

3 - تدخّل الأهل، شبكات التواصل الاجتماعي

تؤثّر الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التكنولوجيا وتغيُّر القِيم على الجيش، بالمستوى نفسه الذي تؤثّر فيه في معركة الاحتكاك المباشر، إذ إن ثمّة قادة في وحدات حربية موجودون في مجموعات واتساب مع الأهالي والعائلات؛ وثمّة جنود يُفيدون عن أحداث داخل الجيش عبر شبكات التواصل الاجتماعي، من دون فرض أمن معلومات على ما يكشفونه. كما أن القادة، ولا سيّما في المستويات المتدنية وفي قواعد التدريب، يضطرّون للعمل بشكل دائم على مشاكل ظروف الخدمة والحديث مع أهل الجنود. وأكثر من مرّة اندلعت عبر شبكات التواصل الاجتماعي احتجاجات، تناولت نواحٍ مختلفة من الحياة داخل الجيش. على سبيل المثال احتجاجات بشأن ادّعاءات بأن الجيش يُكبّل أيدي الجنود في المواجهات مع الفلسطينيين، وكذلك احتجاجات

على ظروف الخدمة، من قبيل إلغاء إذن تطويل اللحية، أو جودة الطعام في مطابخ الجيش (ف، دافيد، 2014).

4 - الطبيعة المختلفة لجيل موظّفي الجيش

الجيش، هيئة مُحافظة بطبيعته، مطلوبٌ منه أن يواجه أيضًا منظومة القِيم والأذواق المختلفة لجيلٍ شاب، تكون منظومة اعتباراته مختلفة جوهريًا حتى عن منظومة الجيل الذي سبقه بعقد واحد فقط. النموذج الأساسي للخدمة في الخدمتَين النظامية والدائمة، والمواصفات الطبيعية للحياة العسكرية، تشكّل تحدّيًا في عصر التبدّل السريع للحقائق؛ وثمّة ظواهر حظيت بمسميات اجتماعية من قبيل FOMO ("الهلع من تفويت الفرصة") وYOLO ("أنت تعيش مرّة واحدة فقط")، وتغييرات أخرى في التوقّعات وفي منظومة اتخاذ القرارات لدى الشباب. الطبيعة المختلفة تجسّدت أيضًا بالتشديد الكبير جدًا على "التوازن بين الحياة والعمل"، الذي يصعب الحفاظ عليه بظروف الخدمة العسكرية الكثيرة المتطلبات. هذا الوضع تفاقم كثيرًا إثر أزمة كورونا، التي دفعت بكثير من الأشخاص بعمر العمل إلى إعادة النظر بمسار حياتهم (شيلح، ع، 2022، **עמ'** 17).

5 - التحدّي الاقتصادي والشعور بإزالة التهديد

من الصعب جدًا تجنيد حافزية لخدمة عسكرية مهمة ولخدمة دائمة، في عصرٍ يبدو فيه أنه لا تهديد وجودي حقيقي يلوح فوق «إسرائيل». الاقتصاد الإسرائيلي ينمو بوتيرة خاصة في العالم الغربي؛ هذا التحدي الاقتصادي، الذي يعتمد معظمه على شركات ناشئة تُعطي رواتب سخيّة لأشخاص بعمر الشباب نسبيًا، هو تحدّي، سواء لأهمية الخدمة العسكرية كقيمة قومية، أو للبدل الاقتصادي الذي يمكن للجيش تقديمه.

ولكن في ظلّ ظروف التغيُّر الاجتماعي والعسكري، والتآكل في أبعاد مختلفة لقيمة وأهمية الخدمة العسكرية، يصعب الحفاظ على التجنيد الإجباري كما هو عليه. وهذا الأمر يؤثّر ليس فقط على الخدمة الإلزامية فحسب، بل أيضًا على الخدمة الدائمة والاحتياطية، اللّتَين تتغذّيان من التجنيد الإجباري (شيلح، ع، 2022، **עמ'** 17).

6 - الانخفاض في نسبة المتجنّدين

يُسهم انخفاض نسبة المتجنّدين في أوساط الملزمين بالخدمة العسكرية في مفاقمة توتّرات اجتماعية، ويحوّل الخدمة في الجيش الإسرائيلي من جهة واحدة إلى جزء من سياسة الهويّات الإسرائيلية، ويُعزّز جدًا التوتّر حول نموذج «جيش الشعب».

المعطيات التي نُشرت بكثرة تُظهر صورة واضحة: في العام 1990 كانت نسبة عدم المتجنّدين من بين المرشّحين لخدمة أمنية من الرجال 16.6 في المئة. وفي العام 2000 ارتفعت إلى 21.5 في المئة من الدفعة. أسباب الإعفاء من التجنيد في هذا العام كانت "عقيدته مهنته" (8.4 في المئة من الدفعة)، إعفاء لأسباب صحية، بما في ذلك أسباب نفسية (6 في المئة)، عدم الالتزام بسقف التجنيد، بما في ذلك سجل جنائي (4 في المئة)، ومكوث في الخارج (3.4 في المئة). نسبة التجنيد وسط النساء كانت 61.8 في المئة، حيث إن أكثر من نصف غير المتجندين حصلوا على إعفاءٍ لأسباب دينية (20.8 في المئة) (تقرير مراقب الدولة السنوية رقم 53 أ، 2022).

في العام 2006، وصلت نسبة المرشّحين للخدمة الأمنية، للرجال الذين لم يتجنّدوا في الجيش الإسرائيلي، إلى 26 في المئة، من ضمنهم تم تحديد 11 في المئة "عقيدته مهنته" (ارتفاع بما يُقارب ثلث نسبتهم في دفعة التجنيد، رغم أنه في معظم السنوات التي مرّت منذ العام 2000 كان "قانون طال" للتجنيد ساريًا)؛ خمسة بالمئة إعفاء لأسباب نفسية، اثنان في المئة إعفاء لأسباب طبية مختلفة، أربعة في المئة عدم التزام بسقف التجنيد، وأربعة بالمئة مكوث خارج البلاد (معطيات التجنيد للجيش الإسرائيلي، 2007).

في المقابل، في العام 2020، وصلت نسبة عدم المتجنّدين وسط الرجال إلى ما يُقارب الثلثين، أي ضعف ما كان قبل ذلك بثلاثين سنة. ووفقًا لشهادة رئيس لواء التخطيط وإدارة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، العميد أمير فدمني، أمام لجنة الخارجية والأمن ولجنة مراقبة الدولة في الكنيست، فإن نسبة الإعفاء بسبب "عقيدته مهنته" كانت نحو 16 في المئة من الدفعة، أي نصف العدد العام لعدم المتجنّدين. ووفقًا لكلامه، فإن هذه النسبة

تشهد "ارتفاعًا ثابتًا أو معتدلًا، يعكس نسبة حجم الحريديم داخل الخليط العام للسكان". وسط النساء تصل نسبة غير المتجنّدات منذ سنوات أكثر من 40 في المئة من الملزمات بالتجنيد وسط الجمهور اليهودي؛ وفي العام 2020 بلغت 44 في المئة من الدفعة.

الارتفاع الأكثر حدّة وبروزًا هو في نسبة الإعفاء النفسي، التي تصل إلى نحو 12 في المئة من الدفعة. ومن المتوقع أن تبلغ في العام 2023 نحو 13 في المئة، أي أكثر من واحد من بين كل ثمانية مرشّحين للخدمة الأمنية، بين 2018 و 2020 (جلسة اللجنة الفرعية للقوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، 2020)

وفي العام 2014، بلغت نسبة الإعفاء النفسي 4.5 في المئة فقط، أي خلال أقل من عقد تم تسجيل ارتفاع بنسبة 200في المئة بنسبة الإعفاء النفسي للرجال من الجيش الإسرائيلي.

العميد فدمني واصل تحليل الأمور بشكل معمّق، ولخّص قائلًا: "هذه النسب لا يمكن تحمّلها وغير ممكنة. إذا أخذنا بالاعتبار أنه حتى مَنْ "عقيدته مهنته"، مستمر بوتيرة ثابتة، حينها ربْط الأمرَين سوف يكون أعلى من 30 في المئة. هذا أمر خطير على جيش الشعب؛ هذا أمرٌ لا يمكن حصوله" (شيلح، ع، 2022، **עמ'** 17).

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه بسبب هذه المعطيات القاسية، شدّد الجيش الإسرائيلي في العام 2021 معايير منح إعفاء نفسي، ونسبة الحاصلين على هذا الإعفاء في الواقع قليلة في هذه السنة. ولكن، في المقابل، حصل ارتفاع دراماتيكي بنسبة التهرّب من الخدمة، التي ارتفعت في هذه السنة (2022).بما لا يقل عن 25 في المئة مقارنة مع سنة 2020 (شوفال، ل، 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الحاصلين على الإعفاء النفسي لا ينتج بالضرورة عن تغيير بمواصفات الجيل الصغير، بل هو يشكّل ثغرة للتملّص من الخدمة بموافقة صامتة من جانب المؤسسة الأمنية والعسكرية. حتى قبل ما يقارب العشرين عامًا، حدّد أحد رؤساء شعبة القوّة البشرية السابقين، في محادثة دون ذكر اسمه، الإعفاء النفسي كـ "عقيدته مهنته الخاصة بالعلمانيين" (شيلح، ع، 2022، **עמ'** 32).

في حال سنضيف إلى ذلك معطى إضافيًا أفاد به الضبّاط للجنة مراقبة الدولة، والذي وفقًا له هناك نحو 11 في المئة من الرجال المجندين في كل دفعة يتسرّحون خلال خدمتهم، نحن نحصل على صورة تشكّك بمدى صلاحية مصطلح "جيش الشعب" حتى الآن: نحو 45 في المئة من الرجال المرشّحين للخدمة الأمنية سنويًا للجيش الإسرائيلي – أي لا تشمل 20 في المئة تقريبًا من دفعة أبناء ذلك الجيل في «إسرائيل»، الذين هم عرب – لن يتجندوا أبدًا، أو لن يُكمِلوا خدمة كاملة. وجهة زيادة هذه الأعداد في المستقبل واضحة.

ولا يقلّ أهمية بحث مسألة من لا يتجنّد. هنا الجيش الإسرائيلي لا يُعطي تفاصيل. ولكن بشكل واضح، في مستوطنات معيّنة، بعضهم بالذات بوضع اجتماعي–اقتصادي عالٍ، الامتناع عن الخدمة في الجيش الإسرائيلي عبر الحصول على إعفاء نفسي هو معيار مألوف، بنسبة من رقمين من أصل مجمل الرجال المرشحين للتجنيد. رئيس لواء التخطيط وإدارة القوى البشرية، العميد أمير فدمني، أوضح أسباب ذلك: "هناك شرعية اجتماعية أكثر لعدم الخدمة في الجيش الإسرائيلي [...] في الماضي كانت ظواهر عدم خدمة في الجيش الإسرائيلي تلْقى انتقادًا وردود فعل هامة – حاليًا الوضع مختلف".

رئيس قسم الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي قال كلامًا أكثر تفصيلًا: "على الأقل ظاهريًا هناك صناعة. أنا مستعد لتسميتها صناعة، معطيات إعفاءات. حتى أنني يمكنني إعلان سعر 1500 أو 1600 شيكل، وهناك أكثر أيضًا، حيث يمكنك الحصول على رأي يعفيك من خدمة عسكرية [...] نفّذنا عدة تحقيقات من هذا النوع على أساس معلومات استخباراتية كهذه. وهذه التحقيقات للأسف لم تنجح بالوصول إلى شيء عملي، لا سيما لأن هذه الآراء قدّمها طبيب مختص، وثمّة صعوبة كبرى جدًا بمعارضة رأي طبيب مختص" (شيلح، ع، 2022، **עמ'** 32).

7 - خطر فقدان الميزة النوعية: الخطر في هذا الوضع مزدوج

قبل كل شيء، حقيقة أن هناك نسبة آخذة بالتقلّص في صفوف الشباب الذين يخدمون في الجيش، تُزعزع التضامن الاجتماعي، الذي هو شرط لشرعية «جيش الشعب». ووفقًا

لما تمّت الإشارة إليه، فإن الميزة الأكثر أهمية التي يمنحها التجنيد العام للجيش الإسرائيلي، لا تكمن بالأرقام العالية للمتجنّدين، وثمّة شك حول ما إذا كان الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى هذه الأرقام. إلّا أن حقيقة أنها تربط بالخدمة العسكرية طبقات اجتماعية–اقتصادية قوية، وشباب من ذوي القدرات، الذين لا يميلون للتجنّد بالجيش في الدول التي ليس فيها تجنيد كهذا.

من الواضح أن الانفصال المتفاقم لدى طبقات اجتماعية معيّنة، تلك التي لديها علاقات وأموال، من أجل الحصول على الإعفاءات التي تحدّث عنها رئيس قسم الصحة النفسية، من الخدمة الهامة ومن الخدمة عمومًا، تُبعد عن الجيش شبابًا لو كانوا تجنّدوا لتمكّنوا من الوصول إلى وظائف في طبقة الضبّاط، وحتى لخدمة بعيدة المدى.

النتيجة النهائية واضحة: نسبة المتجنّدين تقلّصت، وهبطت معها شرعية التجنيد العام، وبذلك فقد الجيش جزءًا من الامتيازات التي يمنحها المجتمع. وقد أجمل رئيس لواء التخطيط وإدارة القوّة البشرية، العميد فدمني، ذلك في الكنيست، بالقول: "هذا لا يسير إلى مكان جيّد. وما لم نقم بتغيير دراماتيكي، فإن هذا لن يذهب إلى مكان جيّد بما يكفي" (شيلح، ع، 2022، עמ' 33).

بوتيرة الارتفاع الحالي، فإن نسبة غير المتجنّدين من الممكن أن تصل في نهاية العقد إلى نحو 36 في المئة من المرشّحين للخدمة الأمنية. هذه النسبة سوف تجعل الصدوع في نموذج "جيش الشعب" تتسع، فيما فئات سكانية كثيرة، بعضها نوعية، آخذة بالابتعاد عن الخدمة العسكرية.

ثانياً: أزمة تشكيل الاحتياط

ليس ثمّة خلاف في «إسرائيل» على أن تشكيل الاحتياط على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للجيش الإسرائيلي بصورة خاصة، وللأمن القومي بصورة عامة. يقابل ذلك،

اتفاق واسع بين المسؤولين وكبار الضبّاط والخبراء والباحثين، على أن تشكيل الاحتياط التابع للجيش الإسرائيلي يمرّ بأزمة عميقة، ومستعصية على الحلّ إلى حدّ ما؛ والجميع يدق ناقوس الخطر من التبعات القاسية جدًا لهذه الأزمة على الجيش والمجتمع والأمن القومي في «إسرائيل». ما تقدّم يدفع لمحاولة الإضاءة على المشاكل الأساسية التي تأتي في صميم الأزمة التي يواجهها تشكيل الاحتياط، وخطورة انعكاساتها المحتملة على الأمن القومي.

1 - عن الأزمة في تشكيل الاحتياط

مطلع سنوات الـ 2000، أجرى رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، شاؤول موفاز، سلسلة نقاشات في مواضيع تتعلق بالجيش والمجتمع، تحت العنوان المنطوي على تحديات «هل كلّ الشعب جيش؟». واجتمع اقتصاديون، علماء اجتماع، ضبّاط عسكريون بالخدمة النظامية والاحتياط، باحثون وأكاديميون، بهدف مناقشة تداعيات الوجهات الاستراتيجية والاجتماعية على نموذج «جيش الشعب» في الاحتياط. كان هناك من أطلق على الوضع السائد في تشكيل الاحتياط صفة أزمة، مقابل أولئك الذين تحدّثوا بمصطلحات «تحدي» أو «مشكلة» تتطلب إيجاد حل.

في خلفية النقاشات كانت التحوّلات التي حصلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، التي أثّرت عميقًا على تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. فالتغييرات في خريطة التهديدات، ولا سيّما تلاشي التهديد الوجودي، إضافة إلى تغييرات ديمغرافية واقتصادية، قلّلت ضرورة وجدوى تجنيد كافة السكّان، وأدّت للمرّة الأولى إلى وضع يتحمّل فيه جزء قليل من المجتمع عبء الأمن. كما أن الميل الكبير في "المجتمع الإسرائيلي" نحو المادية والفردية، يضع قيمة الخدمة ومكانة من يخدمون في حالة توتّر متصاعد، فيما أدّى غياب الإجماع والخلافات السياسية حول الخدمة في غزة وفي الضفة الغربية إلى تقليص نصيب وحدات الاحتياط في الاستخدام العملياتي، بينما أدّت الضرورات الاقتصادية إلى تقليص حاد في استغلال أيام الاحتياط. (سيبوني، غ بزك، ي، 2023)

ولخّص "موفاز" سلسلة النقاشات بقوله "ممنوع علينا الهروب من الواقع. ثمّة

مشكلة". المشكلة وصفها العميد في الاحتياط، أريئيل هايمن، الذي كان أوّل من عمل كضابط احتياط رئيسي، كخيبة لعناصر الاحتياط "إزاء عدم التزام المؤسسة بشرط العقد السريّ القائم بين الجيش والمجتمع الإسرائيلي وبين تشكيل الاحتياط". (هايمن، أ، 2018)

حرب لبنان الثانية، التي اندلعت بعد ذلك بسنوات عديدة (تموز 2006)، جسّدت عمق المشكلة. ففي خلاصة لجنة التحقيق بأحداث المعركة في لبنان، برئاسة إلياهو فينوغراد، كُتب أن "مستوى الكفاءة العملياتية المنخفضة لدى بعض القادة والجنود في ذراع البر؛ كذلك أيضًا عدم ثقة المقاتلين والقادة (خصوصًا لدى قوات الاحتياط)، أدّيا إلى مستوى منخفض للكفاءة العملياتية لدى أفراد وليس وحدات، وأدى أحيانًا إلى تأجيل التنفيذ وعدم تنفيذ مهمّات" (تقرير لجنة فحص أحداث المعركة في لبنان، עמ' 389).

وقد حرّك الاحتجاج الذي اندلع إثر الحرب عدة إجراءات، من ضمنها سنّ قانون خدمة الاحتياط، إعادة تنظيم لوحدات مخازن الطوارئ وتنفيذ خطّة تدريبات مكثّفة لرفع مستوى كفاءة تشكيل الاحتياط. لكن مع تلاشي أصداء المعركة ونسيات مشاهد الاحتجاج، عادت الأمور إلى ما كانت عليه.

بعد مرور عقدين تقريبًا، يبدو أنه ليس فقط عوامل اقتصادية تقف خلف التدنّي في كفاءة تشكيل الاحتياط لدى الجيش الإسرائيلي، بل تيّارات عميقة أكثر أهمية ودلالة بكثير. فالنهج الأساسي في النظرية العسكرية، الذي وفقًا له "النظامي سوف يصد والاحتياط سوف يحسم، أُهمل مع مرور السنوات. وحاليًا، غالبية قوات الاحتياط تعمل بالأمن الجاري، ومستوى كفاءتها العملياتية لا يُناسب ما يُتوقّع منها أثناء الحرب". (دورك، د، 2021).

في هذا السياق، أظهر استطلاع أعدّه معهد القدس للإستراتيجيا والأمن، أن ثمة إجماعًا بين الذين يخدمون في تشكيل الاحتياط والجمهور الواسع في كل ما يتعلق بأهمية تشكيل الاحتياط. المشاركون بالأبحاث سُئلوا «هل يمكن للجيش الإسرائيلي أن ينتصر في حرب واسعة النطاق دون تشكيل الاحتياط؟»؛ وسط الجمهور الواسع أجاب 80 في

المئة سلبًا، وفقط 6 في المئة اعتقدوا بأنه نعم؛ ووسط من يخدمون بالاحتياط 87 في المئة اعتقدوا أنه لا يمكن ذلك، وفقط 5 في المئة يُقدّرون بأن ذلك ممكن. عناصر الاحتياط أيضًا سُئلوا إلى أيّ مدى يرى الجيش الإسرائيلي والمؤسّسة الأمنية والعسكرية أهمية تشكيل الاحتياط كجزء من القوّة المقاتلة؟ 67في المئة اعتقدوا أن المؤسسة الأمنية ترى أهمية كبيرة لتشكيل الاحتياط، مقابل 29 في المئة اعتقدوا أنها ترى أهمية متوسطة لذلك؛ وفقط 4 في المئة اعتقدوا أن الأهمية قليلة (سيبوني، غ بزك، ي، 2023).

بناءً على ذلك، من المناسب طرح سؤال كيف أنه رغم هذا الكلام وقَعَت خطة الاحتياط الإسرائيلية، التي قيل عنها إنه ليس لها «شبيه في العالم، لا من حيث الحجم، ولا من حيث مستوى الجهوزية والاستعداد للحرب ولا من حيث الدور الاجتماعي، في الأزمة التي تواجهها منذ 3 عقود؟. (سيبوني، غ بزك، ي، 2023)؛ مع الإشارة إلى أنه يمكن تشخيص تدنّي في نوعية قيادة وحدات الجيش الإسرائيلي في البر عمومًا، وفي وحدات الاحتياط بصورة خاصة، كذلك تغيير متواصل بالتركيبة البشرية في الوحدات المقاتلة. هذه الإجراءات أدّت إلى المسّ بتماسك الوحدات، الذي هو حجر الأساس للتشكيل بكامله.

2 - ما الذي تشوّش؟

التحوّلات التي حصلت خلال الثمانينيات والتسعينيات شكّلت تحديًا للأفكار الأساسية التي جاءت في أساس تشكيل الاحتياط منذ تشكيل الجيش الإسرائيلي. من هذه التحوّلات، بناء القوّة السريع الذي حصل بعد حرب تشرين 1973 «حرب يوم الغفران»، والذي أسهم في الأزمة الاقتصادية الخطيرة منتصف الثمانينيات؛ خروج مصر من دائرة المواجهة، الذي فتح نافذة فرص لتقليص نُظم القوات؛ حرب لبنان الأولى (اجتياح عام 1982)، التي أثارت للمرّة الأولى قضية تفعيل الاحتياط في عمليات ومعارك هجومية هدفها موضع خلاف؛ المكوث في لبنان الذي جاء إثرها، والذي صدّع الإجماع، وقاد الجيش الإسرائيلي إلى استبعاد قوّات الاحتياط عن ساحات العمليات الرئيسية، في البداية

في لبنان، ولاحقًا من الضفة الغربية ومن غزة. هذا الاستبعاد كان أسلوب الجيش الإسرائيلي لتقليص التعرّض لانتقادات من الخارج. غير أنه رغم الفائدة الكامنة فيه، هذا الميْل كلّف أثمانًا غالية: الخبرة العملياتية لوحدات الاحتياط تقلّصت؛ ومن جهة أخرى، ازداد العبء على الوحدات النظامية، التي تضرّرت مؤهّلاتها وتدريباتها بشكل دائم نتيجة استخدامها في نشاط أمن جار.

الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينيات، والذي بسببه نُقلت للجيش الإسرائيلي صلاحيات إدارة ميزانية الاحتياط، قاد إلى عملية بدأت في الواقع بزيادة النجاعة، مرورًا بتقليص حاد في استخدام أيام الاحتياط، وصولًا إلى مسٍّ حقيقي بالكفاءة. ما تقدّم أدّى، عن غير قصد، إلى تصدّع النموذج القائم على المساواة الذي بموجبه يُلقى عبء الخدمة العسكرية على عاتق الجميع، بحيث تحوّلت خدمة الاحتياط إلى مسألة محصورة بمجموعة آخذة بالتقلّص. فمن بين 425 ألف جندي احتياط كانوا مسجّلين في الجيش الإسرائيلي سنة 2000، أدّى الخدمة الاحتياطية 30 ألف جندي فقط منهم (سيبوني، غ بزك، ي، 2023).

ديناميكية هذا المسار يمكن وصفها على الشكل الآتي: نتيجة تقليص المشاركة في الاستخدام العملياتي في الأمن الجاري (لأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية)، أُلقي عبء كبير جدًا على التشكيل النظامي. هذا العبء أدّى إلى ضرر بمؤهلات التشكيل النظامي، تجسّد عبر المسّ بالكفاءة والتدريبات (عقدان تقريبًا من دون تدريبات).

انخفاض ثقة قيادة الجيش الإسرائيلي بتشكيل الاحتياط تجسّد عبر نقصٍ بالجهوزية لتفعيل وحدات الاحتياط في المهمّات الأساسية من جهة، وفي الاعتماد المتزايد على الوحدات النظامية في خطط الطوارئ، في المعارك وفي العمليات المحدودة، من جهة ثانية. الفكرة التي تطوّرت خلال السنوات الأخيرة، ومفادها أنه يمكن الاعتماد على التشكيل النظامي، بينما الاحتياط ولّى زمنه، عزّزت بشكل أكبر الاستعداد لمواصلة تآكل كفاءته. هذه الأمور أدّت بدورها إلى المسّ بالشعور بضرورة ودافعية عناصر الاحتياط،

وهو ما تحوّل لاحقًا إلى ظاهرة "تهرّب رمادي"، تزايدت مع الوقت.

الدائرة المغلقة التي أدّت إلى استنزاف أهليّة الاحتياط ومكانته

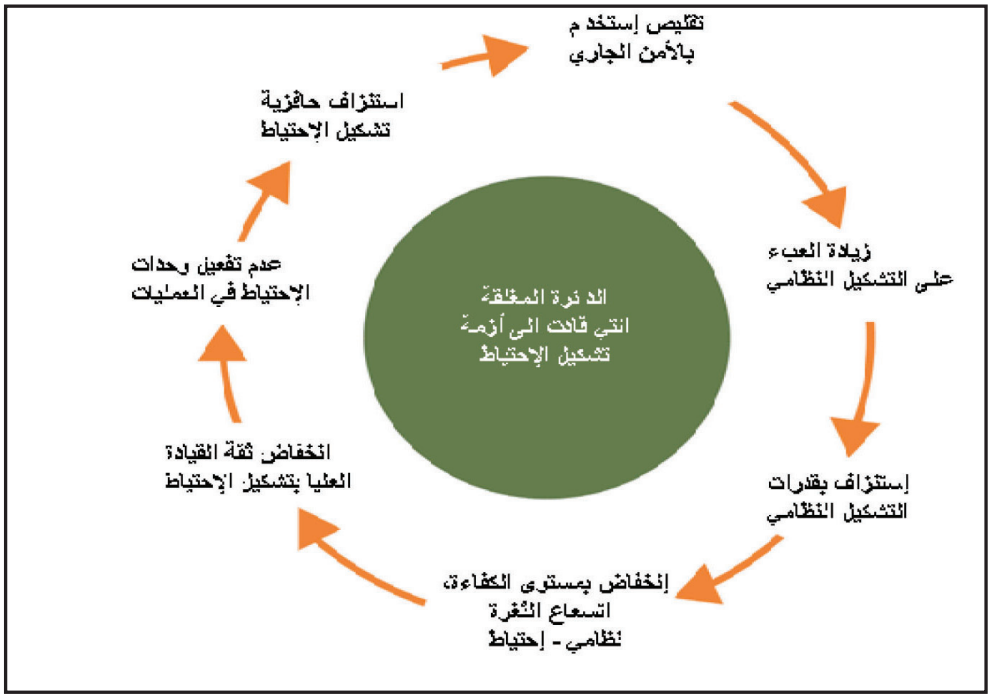

وهكذا، من قوّة حسم أساسية، تحوّلت وحدات الاحتياط إلى قوّة ثانوية تدعم الوحدات النظامية في حالتي الطوارئ والحرب فقط. التقدير السّلبي لدور وحدات الاحتياط المقاتلة تغلغل إلى عناصر الاحتياط، وفاقم بدوره عدم ثقتهم بضرورة خدمتهم في الاحتياط.

هذه الإجراءات تؤثّر وتتأثّر بتحدٍ مهم إضافي يواجهه تشكيل الاحتياط، يتمثل في نوعية الطبقة القيادية. لا خلاف على أن ثقة الجنود بالقادة هي العامل المهم في تماسك الإطار العسكري، وفي استمرارية استعداد الجندي للقتال. عندما يدور الحديث عن جنود احتياط، هذا التماسك يؤثّر، حتى قبل ذلك، على استعداد الجنود للانتماء إلى الإطار،

وعلى مشاركتهم الفعّالة في الاستخدام العملياتي في الأمن الجاري والتدريبات.

في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، خدم قسم كبير من السكان الإسرائيليين في الاحتياط. غالبية الضبّاط كانوا ذوي خبرة عملياتية مباشرة، وخدمة الاحتياط للضبّاط استمرّت ما يقارب الـ 40 – 30 يومًا في كل سنة. في الواقع الحالي، خدمة الاحتياط الفعّالة ينفّذها جزء صغير من "الشعب". غالبية طبقة ضبّاط الاحتياط هم ذوو خبرة عملياتية ضعيفة، اكتسبوها بشكل خاص خلال نشاط الأمن الجاري في الخدمة النظامية. (سيبوني، غ بزك، ي، 2023)؛ والنتيجة هي مسّ بنوعية وبكفاءة طبقة القيادة، بشكل ينعكس بقوّة كبيرة على ثقة الجنود، ولاحقًا على تماسك الإطار.

خلال العقدَين الأخيرَين، كلّما تطوّرت القدرات التكنولوجية والاستخبارية، تبلورت الوجهة بأن الانتصار "في الحروب الجديدة" سوف يتم تحقيقه عبر "تدمير عن بُعد" لقدرات العدو، بوتيرة عالية، عبر قدرات نارية دقيقة متنوّعة واستخدام مكثّف لوسائل ذاتية الحركة هجومية، مثل وسائل يتم تفعيلها عن بُعد وذات قدرات عمل مستقلة معيّنة. هذه الأفكار جرى بلورتها في إطار مفهوم منظّم ورسمي حصل على اسم "مفهوم الانتصار"، مع بدء رئيس هيئة الأركان، أفيف كوخافي (2023–2019)، ولايته. وهذا المفهوم اعتمد على فرضية "أن مناورة بريّة عميقة وسريعة هي إرث حروب الماضي، وأن معقولية تفعيلها منخفضة. هو يستبدلها، وفقًا لذلك، بقدرة «مناورة متعدّدة الأبعاد»، تعتمد بشكل خاص على قدرات القوات النظامية، المسؤولة عن استخدام الوسائل القتالية المتقدّمة وذات مؤهّلات عالية (بشكل نسبي) مطلوبة من أجل تطبيقها. الجانب المكمّل هو تقليص الاعتماد على تشكيل الاحتياط البري وتقليل الاعتماد عليه كقوّة الاقتحام الرائدة (سيبوني، غ، 2022).

صحيح أنه بشكل رسمي يواصل الجيش الإسرائيلي الإعلان عن مركزية تشكيل الاحتياط – هكذا على سبيل المثال في بيان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي عشيّة تكريم تشكيل الاحتياط (أيلول 2022): "تشكيل الاحتياط يشكّل عنصرًا مهمًا في قدرة الجيش

الإسرائيلي على تحقيق هدفه وحسم النتيجة في الحرب المقبلة. عناصره يشكّلون ذخرًا مهمًا بالنسبة للجيش وللمجتمع الإسرائيلي بشكل خاص، وهم جزء لا يتجزأ من عمل الجيش". لكن، التفضيل العلني خلال العقد ونصف الأخيرَين يحكي رواية أخرى. فوفقًا لتقرير في صحيفة "هآرتس" من شهر كانون الأول 2021، فإن "مراقب المؤسسة الأمنية أعدّ مؤخرًا تقريرًا خطيرًا، يوجه انتقادًا لاذعًا إزاء وضع وحدات الاحتياط في ذراع البر في الجيش الإسرائيلي، وخصوصًا على مستوى تدريباتها بالسنوات الأخيرة... حجم التدريبات في وحدات الاحتياط ونوعيّتها انخفض بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ومسّ بأهلية بعض الوحدات للحرب". بالاختبار العملي، وحدات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي لا تُشارك بالجهود الهجومية في العمليات والمعارك منذ "حرب لبنان الثانية".

أزمة الاحتياط، التي حصلت نهاية التسعينيات، دارت بشكل خاص حول "انتهاك عقد الإنصاف"، في حين أن عبء خدمة الاحتياط أُلقي على فئة سكانية آخذة بالتقلّص، وهي فئة لم تحظَ براتب مناسب لقاء خدمتها. إذًا، فإن الأزمة المتكوّنة تنطوي على خطر كبير، حيث إن تغلغل الفهم وسط عناصر الاحتياط بأن ضرورة وجود تشكيل الاحتياط في ذراع البر أمرٌ مشكوك به، يؤدّي إلى تصدّع الحافزية لديهم، ويقود إلى تآكل التزام عناصر الاحتياط بالمجيء إلى خدمة الاحتياط، والمشاركة في التدريبات بغية الحفاظ على المؤهّلات القتالية.

إن تحوُّل تشكيل الاحتياط تدريجيًا إلى تشكيل تطوّعي في الواقع (وإن لم يكن بالقوّة) يؤكّد أنه على مدى زمني طويل سوف تتقلّص مشاركة السكان من وسط الطبقات العالية، بينما الجزء الآتي من الطبقة المتوسطة سوف يرتفع. هذه المسارات تحصل، وتزعزع أسس المبنى كلّه. (سيبوني، غ، 2022)

وهكذا، فإن تطوّر الاقتصاد التكنولوجي، ومعدّلات الأجور التي تُدفع فيه تَدفع بطبقات واسعة، للامتناع عن الالتحاق بخدمة الاحتياط، في حين أن المؤسّسة العسكرية من جهتها لا تضغط أكثر مما يجب، من أجل تجنّب إيصال الجنود إلى أقصى قدرتهم على

التحمّل، يُبقي في الخدمة أولئك الذين يحصلون من خدمة الاحتياط على قيم اقتصادية (الطبقة المتوسطة والفقيرة)، أو إيديولوجية (الصهيونية الدينية، المستوطنات في الضفة الغربية). هذا التطوّر قد تكون له أيضا تأثيرات بعيدة المدى على علاقات الجيش و"المجتمع الإسرائيلي".

يمكن تشخيص خط رابط بين الأزمة في تشكيل الاحتياط واستمرار وجهة تدنّي ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي؛ وهذا ليس صدفة. فتشكيل الاحتياط في إسرائيل له، وإن كان ليس على نحوٍ رسمي، دور مزدوج: الأول يتعلّق بالاستجابة العملياتية وبحجم القوّات المطلوب وفقًا لسيناريوهات التهديد؛ والثاني يتعلّق بمساهمة عناصر الاحتياط (وعائلاتهم) بتضامن وقوّة "المجتمع الإسرائيلي". خدمة الاحتياط، التي تجمع بين كل أجزاء "المجتمع الإسرائيلي"، والتي تشكّل جسرًا بينه وبين الجيش الإسرائيلي، تُعتبر مكوّنًا مصيريًا في مِنعة "إسرائيل" القومية في حالة الروتين، وبزخم أكبر في حالة الطوارئ وفي الحرب.

يجدر ذكر أنه إلى جانب بُعد الاستجابة العملياتية، فإن ثمّة مساهمة هائلة لتشكيل الاحتياط في "المجتمع الإسرائيلي" كحلقة ربط بين المجتمع والجيش الإسرائيلي ك"جيش للشعب". لذا، فإن التقليص الدراماتيكي في حجم عناصر الاحتياط، وعدد أيام الاحتياط التي يخصّصها الجيش الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، يؤدّي إلى استنزاف مُقلق في هذَين العنصرين. (سيبوني، غ، 2022).

3 - المستقبل معقّد وحرِج

تشكيل الاحتياط اليوم في فترة تنطوي على تحدّ. جنود الاحتياط الذين يُشكّلون نسبة صغيرة في «المجتمع الإسرائيلي»، يواجهون صعوبات متزايدة في خدمة الاحتياط. زيادة عبء الخدمة العسكرية على الذين يخدمون ليست بالمسألة الثانوية. الفترة المقبلة فترة مُعقّدة وحرِجة جدًا لتشكيل الاحتياط، الذي يُشكّل مكوّنًا مهمّاً في الأمن القومي. (هايمن، أ، 2023).

وعلى الرغم من غياب معطيات رقميّة دقيقة بخصوص إجمالي تشكيل الاحتياط، لكن، وبحسب المعطيات المتوفرة، يُمكن تقدير أنّه ليس أكثر من 1.5 في المئة من سكّان إسرائيل يخدمون في الاحتياط. وفقط نحو 6 في المئة فحسب من الذين أنهوا خدمة إلزامية، يخدمون خدمة احتياط فاعلة (على الأقلّ 20 يوم احتياط في ثلاث سنوات). بالإضافة إلى ذلك، السرّ المعروف هو أن الخدمة في الاحتياط تطوعيّة عمليًا (رغم أنّها تتمّ وفق قانون). نسبة الذين يخدمون في الاحتياط تتراجع مع السنوات، من جملة أمور، بسبب النموّ السكاني من جهة وتقليص حجم الجيش من جهة أخرى. ولذا، فإن تشكيل الاحتياط يتحوّل على مرّ السنين إلى مجموعة صغيرة واستثنائية في "المجتمع الإسرائيلي". وتجدر الإشارة إلى أنه طالما كانت هناك صعوبات في خدمة الاحتياط. لكن ما كان يبدو في الماضي معقولًا بنظر عناصر الاحتياط ليس معقولًا اليوم.

وتبدو الصعوبات في تزايد، بالنظر إلى جملة أسباب يُمكن ذكر أبرزها (هايمن، أ، 2023):

أ. التهديد الخارجي على إسرائيل تغيّر، وهو –وعلى ما يبدو– لم يعد تهديدًا وجوديًا. إذ إنه قبالة الجيش الإسرائيلي لا يوجد اليوم جيش يمكن أن يُهدّد باحتلال الدولة.

ب. "المجتمع الإسرائيلي" أصبح ويُصبح مع السنوات مجتمعًا فرديًا؛ وثمّة تغيّر في العلاقة بين حاجات الفرد بالنسبة لحاجات المجتمع.

ج. اتّجاهات الرأي العام في "المجتمع الإسرائيلي" لا تُشجّع الخدمة في الاحتياط، والتضامن يتقلّص. نسبة العناصر الفاعلة في الاحتياط تقلّ مع السنوات. وبالطبع الجيش لم يعد منذ زمن "جيش الشعب".

د. بحسب استطلاع أُجري من جانب المركز الإسرائيلي للديمقراطية، فإنّ نحو نصف الجمهور الإسرائيلي يدعم انتقال الجيش إلى جيش مهني. ويمكن تقدير أنّ الذين يعتقدون ذلك لا يدركون جيّدًا مغزى جيش مهني. لكن، هذه المقولة مهمّة لفهم اتّجاهات الرأي العام في "المجتمع الإسرائيلي".

هـ. قوس التهديدات على الجبهة الداخلية أكبر اليوم بكثير ممّا كان عليه في الماضي. تجنيد احتياط أثناء الطوارئ يمكن أن يحصل خلال القصف على الجبهة الداخلية. هذا الوضعٌ سيُصعّب على جنود الاحتياط ترك عائلاتهم الموجودة في منطقة تتعرّض للقصف، والحضور إلى وحداتهم.

و. وجود ضغط على جنود الاحتياط، سواء كان مخفيًا أم صريحًا، بعدم الحضور إلى الخدمة في الروتين. الضغط يأتي بطرق مختلفة من جانب أصحاب العمل، من مؤسّسات التعليم، من العائلة القريبة ومن المحيط عموماً.

الفترة المقبلة فترة معقّدة، وتنطوي على تحدّ كبير لتشكيل الاحتياط، ولأولئك المسؤولين عن الاهتمام بتشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. التهديد الأمني في مناطق الضفة الغربية يتعاظم، وكذلك صعوبة التوجّه للاحتياط. بالإضافة إلى ذلك، الوضع الاجتماعي السياسي في إسرائيل ينطوي على تحدّ كبير؛ وإلى جانب ذلك أُضيف تشغيل احتياط لوحدات كثيرة. في هذا الوضع أيّ تغيير هو عالي الأهميّة، وقد يؤدي إلى أزمة قد يتعذّر إصلاحها.

ثالثاً: الجيش الإسرائيلي 2021: فجوات داخليّة مُقلقة واتجاهات مستقبليّة سلبيّة

ترك العام 2021 في سجِّل الجيش الإسرائيلي الكثير من البصمات والعلامات "السلبيّة" في العديد من النواحي: القِيمية والتنظيمية والمالية وغيرها، حيث شّهِد هذا العام تراكماً وازناً لمجموعة من المظاهر والظواهر السلبيّة المتّصلة بأداء الجيش، ضمن دائرتيْ: العلاقات والأداء الداخلي، ومنظومة العلاقات مع "المجتمع". هذه الظواهر، على تفرّقها، جمعها خيط واحد، تمثّل بالنزف القيميّ والتنظيميّ المتواصل، الأمر الذي انعكس على شكل فجوات تزداد اتساعاً ووضوحاً بين المزاج العام للجمهور الإسرائيلي، وبين تقييم الجيش لنفسه في العديد من المحطات والأحداث.

مؤشّرات هذه الفجوات وأبعادها وجدت تعبيرها في استطلاعات رأي مهنيّة جرى نشرها خلال العام 2021، كان أبرزها استطلاعي رأي: معهد أبحاث الأمن القومي، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، اللذين ركّزا على واقع الجيش الإسرائيلي بشكلٍ أساس.

في أعقاب النتائج التي قدّمتها الاستطلاعات لمواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه جيشه، حَفِل الإعلام الإسرائيلي، المادي والافتراضي، بعدد وافر من التقارير والمقالات والتحقيقات الموثّقة، التي سلّطت الضوء على ظواهر واتجاهات سلبيّة وضعت الجيش أمام تحديات كبيرة، فيما خصّ منظومة علاقاته الداخلية، سواء في الدائرة الضيّقة (العسكرية) أو الدائرة الأوسع (الاجتماعية).

ومن جملة القضايا والظواهر التي جرت مناقشتها أو السّجال حولها أو الإضاءة عليها، خلال العام المذكور(2021)، يمكن التطرّق إلى الأبرز منها، كالسجال حول ماهيّة الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: «جيش الشعب أم جيش محترف»؟؛ وتحت عنوان: «الجيش وتآكل الثّقة»، نُسلّط الضوء على القلق والنقاش اللذيْن أثارهما مؤشّر تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش في استطلاع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»؛ وضمن عنوان «أزمة القوى البشرية»، نعرض لأبرز النقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع على الصعيديْن الكمّي والنوعي. وضمن عنوان «مشكلة الغذاء» نعكس التعامل الاعلامي مع أزمة جودة الطعام الذي يُقدّم في قواعد ومعسكرات ومواقع الجيش؛ كما نتطرّق إلى «مشكلة المواصلات» التي أخذت أبعاداً جديدة، لا سيّما بعد عدوان «حارس الأسوار» الإسرائيلي في قطاع غزة (معركة «سيف القدس» – أيار 2021)، وحوادث العنف بين اليهود والفلسطينيين في الداخل المحتل. ويأتي عنوان «أزمة تشكيل الاحتياط» ليسلّط الضوء على السجال حول وضع تشكيل الاحتياط في الجيش، والشكوك المطروحة حيال جاهزيته للحرب المقبلة؛ فيما نستعرض أبرز المواقف السياسيّة والإعلاميّة من موضوع الرواتب في الجيش تحت عنوان «أزمة الرواتب»؛ ونختم مع أبرز

المشاكل التي يُعاني منها الجيش فيما خصّ «الثقافة التنظيمية»، بحسب ما يعرضه مفوّض شكاوى الجنود السابق في الجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط إسحاق بريك.

1 - جيش الشعب أم جيش محترف؟

تُعدّ العلاقة بين «المجتمع الإسرائيلي» وجيشه واحدة من أكثر القضايا استراتيجية، وإثارة للجدل الداخلي على حدٍّ سواء. وفيما لا يزال الجيش الإسرائيلي كمؤسّسة عامّة، يحظى بأعلى ثقة لدى عموم الجمهور، نسبة إلى بقية مؤسّسات الدولة، فإنه، من وجهة نظر معيّنة، يقسِم «المجتمع الإسرائيلي» إلى شطريْن، فيما خصّ طبيعة علاقته بالمجتمع وعلاقة المجتمع به.

ويتمحور الانقسام حول رؤيتيْن: الأولى، ترى أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يبقى "جيش الشعب" (مع خدمة إلزاميّة وأدوار اجتماعيّة موازية)، وأنه يجب الحفاظ على هذا الموقع الرمزي للجيش، الذي يمثّل القاعدة الأساسية لشرعيّته الاجتماعية، فيما تدفع الرؤية الثانية باتجاه إحداث تغيير جوهري في نظرة الجمهور إلى الجيش، وتحويله من "جيش الشعب" إلى "جيش مهني" أي بأسلوب تجنيد المتطوعين مقابل أجر، كما هو الحال في الجيش الأميركي.

وقد مرّ السجال الإسرائيلي حول ماهيّة الجيش وأدواره الاجتماعية، بمحطة مهمة في العام 2021، وذلك في ضوء صدور استطلاعات رأي مهنيّة، أظهرت أنه للمرّة الأولى في تاريخ الكيان تتغلّب نسبة الداعمين لإلغاء الخدمة الإلزامية، والانتقال إلى "جيش مهني" على نسبة المُعارضين لذلك؛ الأمر الذي عدّه مراقبون تغيُّراً جوهرياً في نظرة "المجتمع الإسرائيلي" إلى الجيش. وأظهر استطلاع أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" أن 47 % من الإسرائيليين اليهود يعتقدون أنه يجب إلغاء خدمة الجيش الإلزامية وترسيخه كجيش مهني، مقابل 42 % يعارضون ذلك (غورورديسكي، س، 2021).

دلالة هذه الأرقام خضعت لدراسة وتحليل من جانب رئيس المعهد، يوحنان بلسنر،

الذي خَلُص إلى أن «معطيات الاستطلاع تكشف إلى أي مدى النموذج التاريخي لجيش الشعب أصبح هشّاً في الواقع الإسرائيلي». وحذّر بلسنر من أن هذه الأرقام «قد تُشكّل أزمة أمنيّة ومهنيّة حقيقيّة»، وذلك في ضوء تقديره بأنه «من دون نموذج جيش الشعب، لا يمكن ضمان أمن إسرائيل» (غورودیسكي، س، 2021).

تحذيرات مماثلة لتلك التي صدرت عن بلسنر، كان قد أطلقها رئيس الأركان الأسبق، اللواء احتياط غادي آيزنكوت، الذي تناول طبيعة العلاقة "بين الجيش والمجتمع"، بالقول "عندما تنظر إلى بيانات التجنيد في السنوات الأخيرة، ترى تراجعاً في مفهوم جيش الشعب كجيش للشعب". وأضاف "هناك ما يدعو للقلق، وهذا مصدر قلق آخر زيادة على نفس المخاوف الأمنية القائمة. وإذا لم يحصل تغيير قريب في هذا الوضع، فسنجد أنفسنا في مشكلة" (آيزنكوت، غ، 2021).

2 - الجيش وتآكل الثقة

ثمّة اتفاق إسرائيلي جارف على أن الجيش الإسرائيلي هو أحد أهم المؤسّسات العامة، وأكثرها حظوة بثقة الجمهور. مع ذلك، فقد أظهرت الأرقام والمعطيات الإحصائية في نهاية العام 2021، أن هذه الثقة دخلت في منحى تآكلي «مستمرّ ومُقلق».

وتتجلّى أزمة الثقة هذه – بحسب استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية – بشكل أساس في النواحي المدنية والإدارية، كالإدارة المالية والاقتصادية، والتعامل الإداري والمهني والإنساني بين الجنود والقادة، وأيضاً في مجال المساواة بين الرجال والنساء في الخدمة العسكرية.

وبحسب الاستطلاع المذكور، فإن ثلث الإسرائيليين فقط يثق في إدارة الجيش الاقتصادية والمالية. وفي مجال المساواة بين الرجال والنساء، يُعطي 43 % من الجمهور علامة جيّد حول تطبيق المساواة بين الرجال والنساء، وربع فقط (25 %) يُعطي علامة جيّد أو ممتاز في موضوع العلاقة بين الجنود وقادتهم وتقديم حلّ لمشاكلهم . (غورودیسكي، س، 2021).

كما سُجِّل انخفاضٌ حادٌ في نظرة الإسرائيليين بشأن «مقياس الثقافة القِيميّة» لدى قيادات الجيش الكبيرة، حيث تراجع هذا المقياس من 71 إلى 55 % في غضون عام واحد. (استطلاع: «الجيش الإسرائيلي أخلاقيّ في القتال لكن يسقط فيما يتعلق بالجنود»، 2021).

هذه الأرقام والمعطيات سرعان ما حضرت في النقاش الإسرائيلي العام، ولدى معلّقي ومحلّلي الشؤون الأمنية والعسكرية، الذي رأى بعضهم أنه بناءً على نتائج الاستطلاعات الأخيرة، ينبغي وضع إشارة تحذير حادةّ للجيش، لا سيّما لرئيس هيئة الأركان العامة (السابق)، أفيف كوخافي، تتعلّق بالمعطيات «المثيرة للقلق» بشأن الأداء الاقتصادي للجيش، ونمط المعالجة التي يقدّمها للجنود.

ورأى معلّقون وخبراء أن هذه المعطيات تعكس أزمة أعمق بكثير، إذ إن الأمر يتعلّق بمشكلة جذريّة. وبرأيهم، فإن التآكل في ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش يجب أن يُقلق كثيرًا، لأنه يدلّ على أن الأمر لا يتعلّق بموضوعٍ عابر، بل بشيء ما جوهري.

وبعد الإقرار بوجود المشكلة وحجمها، يُجادل البعض في خلفيات وأسباب هذا التآكل، ويُرجعه إلى أسباب خارجية (كانخفاض ثقة الجمهور في مجمل الديمقراطيات في العالم، وصولًا إلى المعارك الانتخابية وغياب ميزانية الدولة لأكثر من سنتين، وأزمة كورونا). لكن حصّة الأسد – برأي معلّقين – تنبع من داخل الجيش نفسه، إذ إن «الجيش يجد صعوبة في معالجة سلسلة من الأزمات التي لا تغيب عن أعين الجمهور. بعضها يحظى بإبراز على شبكات التواصل الاجتماعي؛ لكنّها تحظى بمعالجة فاشلة ومُخجلة من جانب الجيش. على سبيل المثال: مشاكل الغذاء تقريباً في كلّ قواعد الجيش، مروراً بالمشاكل المتكرّرة في موضوع المواصلات، وصولًا إلى قضايا تفاوت الأجور والمعاشات، مروراً بظاهرة الطبقية الاجتماعية والوظيفية بين الوحدات العسكرية وداخلها». (ليمور، ي، 2021).

وعلى سبيل المثال، ينتقد معلّقون «اهتمام قيادة الجيش بنفسها ومخصصاتها أولاً،

وفقط بعد ذلك الاهتمام بالجنود البسطاء في الخدمة الإلزامية، الذين جرى الاتفاق أخيرًا على زيادة معاشاتهم بنسبة 50 %». (ليمور، ي، 2021)

مسألة أخرى تُعدّ محور انتقاد للجيش، ترتبط بالفجوة بين الطريقة التي ينظر فيها الجيش لنفسه وتقييمه المرتفع لنفسه، وبين التقييم الذي يحصل عليه من الجمهور.

وحول هذه المسألة يشدّد محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة معاريف، طال لف رام، على أنه «من الصعب قياس مزاج الجمهور الإسرائيلي. لكن استطلاعات مختلفة، مثل تلك التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وكذلك الانتقاد المتزايد في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وكذلك الانتقادات الموجّهة من قِبل الجنود والمقاتلين، كلّها عوامل تُبرز الفجوة بين كيفية رؤية كبار مسؤولي الجيش لأداء الجيش والدرجات التي يمنحها لنفسه، وبين الدرجات التي يحصل عليها فعلياً من الجمهور» (ليف رام ، ط، 2021، עמ' 5).

ويُلفت "لف رام" إلى ما يسمّيه "مفارقة الأمن"، والتي يلاحظ بموجبها أنه "في وقتٍ تهدأ المدافع وتتضاءل الحوادث الأمنية، تتفاقم مشاكل الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب. وفي عام مستقرّ نسبياً من حيث الأمن، حيث قُتل عدد قليل من المدنيين والجنود مقارنة بالسنوات السابقة، يجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في كسب ثقة الجمهور" (ليف رام ، ط، 2021، עמ' 5).

ويخشى مراقبون من أن القيادة العسكرية أدركت أهمية التركيز على ظروف حياة الجندي بعد فوات الأوان، لأن الجيش الذي لا يُنظر إليه على أنه مؤسّسة مهنية في أيام الروتين لن يُنظر إليه على هذا النحو أثناء المعركة.

3 - أزمة القوى البشرية

تعبّر أزمة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي عن نفسها على صعيدَين: صعيد كميّ، وآخر نوعيّ. وبرأي معلّقين، فقد تكتّلت في هذه الأزمة عدّة مناحٍ سلبية، منها: انخفاض

في عدد المتجنّدين؛ انخفاض غير عادي في الحافزية للخدمة القتالية؛ تفضيل الشباب التجنّد في الوحدات التكنولوجية – مع التشديد على جهاز السايبر.

على الصعيد الكمّي، يُعاني الجيش الإسرائيلي من نقصٍ في العديد من جهة، وأيضاً من سوء توزيع للقوى البشرية على مساحة انتشار الجيشً الواسعة، وذلك لعدّة أسباب يوضّحها مفوّض شكاوى الجنود سابقاً، اللواء احتياط إسحاق بريك، الذي يقول إنه نشأت فجوة في القوى البشرية بسبب التقليصات التي أجراها الجيش – سابقاً – في إطار خطة "غدعون" مُتعدّدة السنوات، حيث جرى تقليص خدمة الرجال بأربعة أشهر؛ وأيضاً تسريح 5000 عنصر من الخدمة الدائمة، الأمر الذي نجم عنه فجوة لا يمكن سدّها بين القوى البشرية المتبقيّة وبين المهام المطلوبة (بريك، إ، 2021).

وما يزيد حدّة الأزمة هو المنحى السلبيّ لأعداد المتجنِّدين للخدمة الإلزامية، الذي وصل أخيرًا إلى مستوىً غير مسبوق. ووفقاً للمعطيات المُحدّثة، فإنّ نحو نصف مجموع الرجال لا يأتون أبداً إلى قاعدة الفرز والاستيعاب في الجيش. أما بالنسبة للنساء، فـ"الوضع خطِر أيضاً"، إذ إن أكثر من 44 % من النساء لسنَ متجنّدات. وكما الرجال أيضاً، وسط المتجنِّدات تبلغ نسبة التسرّب نحو 17 بالمئة خلال الخدمة. ويُضاف إلى هذه "المعطيات الرديئة" حقيقة أن منحى الحافزية للخدمة الحربية (القتالية) يحافظ على انخفاضه الثابت منذ العام 2011 (يهوشع، ي، 2021).

على الصعيد النوعيّ: اشتدّت مؤخراً حدّة السجال بين الأوساط الإسرائيلية عامّة، حول الفوارق الاجتماعية التي يُسهم الجيش في تعميقها "بشكل دراماتيكي"، من خلال أساليب الفرز والتجنيد التي ينتهجها بشأن الخدمة العسكرية.

والمسألة المهمة التي تشغل بال العديد من الأوساط، هي التي تتعلّق بفجوة الإقبال على الخدمة الحربية (القتالية) مقابل تفضيل الشباب التجنّد في الوحدات التكنولوجية – مع التشديد على جهاز السايبر، وذلك كي يحصلوا مع تسريحهم بعمر 24 سنة على بطاقة دخول ممتازة إلى سوق العمل الخاص، ورفع حظوظهم في الحياة الخاصّة.

وفي هذا السياق، حذّر خبراء ومعلّقون من أن الإقبال على الخدمة في مجال "الهايتك" (التكنولوجيا المتقدّمة) وصل إلى نقطة "غير سليمة". حتى أن الأهل باتوا يُرسلون أبناءهم إلى دورة مكثّفة في الحاسوب، فقط بُغية عدم انضمامهم إلى الوحدات الحربيّة. وعندما يتعذّر على كثير من المرشّحين الخدمة في وحدة الـ 8200 التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، يذهبون إلى ضابط الصّحة النفسيّة، ويتسرّحون من الجيش على أنهم يعانون من أمراض نفسية؛ وبعد ذلك يبحثون عن عمل في مجال "الهايتك". وهذا ما يحصل غالباً بالنسبة للشباب الذين يأتون من مناطق ثريّة وسط "إسرائيل".

ويبدو أن أساليب الفرز التي يعتمدها الجيش أوجدت ما يُشبه النظام الطبقي داخل الجيش. وبحسب مراقبين، فقد أثّرت سلباً على تقدير الجيش بنظر مجتمعه على نحوٍ عام. ولمزيد من الإضاءة على هذه النقطة، يستحضر معلّقون حادثة جرت مؤخراً مع رئيس هيئة الأركان العامة (السابق)، أفيف كوخافي، الذي "استفزّته" عبارة كُتبت في لافتة إعلانيّة – استقطابية لشركة "هايتك"، جاء فيها "الجيّدون للسايبر" (المقصود الجنود الجيّدون المُسرَّحون من الجيش مكانهم في مجال السايبر). كوخافي، وخلال تخريج دورة طيّارين، توقّف عند مضمون هذا الإعلان، وقال: "لا، لا، هذا خطأ.. الأفضل قبل كل شيء هم المقاتلون"، مضيفاً أن الرسالة في اللّافتة "تعكس ضلالة وخللاً في قيم شريحة من السكّان.. الأمر الذي يتغلغل ويُضعِف أسس المجتمع وسلّم أولوياته المطلوب". (يهوشع، ي، 2021)

انفعال كوخافي من هذه العِبارة لم يعفه من الانتقاد، لأنه أولاً "يأتي متأخرًا جدًا"، وثانياً لأن "كوخافي نفسه، خلال فترة تولّيه رئاسة شعبة الاستخبارات– أمان، هو مَن أدخل توصيف مقاتل سايبر. وحينها دار سجال حاد بينه وبين قائد ذراع البرّ حينها، اللواء سامي تورجمان، الذي اعترض على المصطلح وحذّر من الضرر الذي قد يُلحقه بالمقاتلين الحقيقيين". (يهوشع، ي، 2021).

4 - مشكلة الغذاء

شَهِد العام 2021 تسليطًا مكثّفًا للأضواء الإعلامية على مشكلة الغذاء في الجيش الإسرائيلي، بحيث تحوّلت هذه المسألة إلى قضية «أكثر حساسية داخل الجيش»، بعد التقارير والتحقيقات الرسمية والإعلامية (التلفزيونية والصحفية) التي حَفِل بها الإعلام الإسرائيلي، الأمر الذي وضع هذا الموضوع في صدارة الاهتمام لدى قيادة الجيش الإسرائيلي، ولا سيّما شعبة التكنولوجيا واللوجستيك، المسؤولة عن تأمين الدعم والطعام، حتى وصل الأمر إلى تخصيص جلسة لبحث الموضوع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

وفي هذا السياق، كشفت تقارير إعلامية أن رئيس هيئة الأركان العامة (السابق)، أفيف كوخافي، خصّص القسم الأكبر من كلمته التي استمرّت 5 ساعات بتاريخ (28/12/2021)، والتي أوجز فيها أمام المراسلين العسكريين، أحداث وتطوّرات العام 2021، خصّصه للحديث عن قضايا تتعلق بجودة الحياة في الجيش، لجهة الطعام والتنقل والمشاكل الداخلية، واتساع ظاهرة استياء الجمهور العام من الجيش الإسرائيلي.

وأتى ذلك على وقع انتقادات إعلامية، حيث أشار معلّقون إلى أنه في العام 2021، ومع ميزانية هائلة، "نسي الجيش الأكثر تقدّماً في الشرق الأوسط إطعام جنوده".

وحذّر معلّقون من أن التذمّر من "الحياة اليومية في الجيش، يُلحق ضرراً بثقة الجمهور به"، وأضافوا أن كوخافي "تأخّر في إدراك ذلك"، وأهمل الشكاوى التي تتطرّق إلى مشكلتَيْ الطعام والطبابة، ووسائل تنقّل الجنود من وإلى القواعد العسكرية؛ إضافة إلى "العلاقات المُنفِّرة من جانب ضبّاط تجاه جنودهم"، ومن "ثقافة الكذب في الوحدات العسكرية".

مشكلة الغذاء تردّدت أصداؤها أخيرًا في تقرير لاذع لمراقب الجيش الإسرائيلي، حول الغذاء الذي يُقدّم للجنود(صدر في الشهر الأخير من العام 2021). وتضمّن التقرير انتقادات حول جملة من مكوّنات المشكلة، على سبيل: نقص في الطعام، ظروف صحيّة

معقّدة، سرقة منتجات بعشرات ملايين الشواكل، وجنود يفضّلون البقاء جياعاً على تناول الطعام الذي يقدّمه لهم الجيش (زيتون، ي، 2021).

وعلّق إعلاميّون على ما كُشف في التقرير بالقول إن تقرير مراقب الجيش الإسرائيلي "يصعب هضمه". وبحسب التقرير "توجد مشاكل صحيّة خطيرة مرتبطة بمحيط المطبخ وغرفة الطعام، حيث تنتشر النفايات وتهيم الحيوانات، وتوجد مشاكل صرف صحيّ تتسبّب بتشكيل مستنقعات". ويفصّل التقرير أنواع الحيوانات والحشرات الموجودة في محيط المطابخ: كلاب، قطط، فئران، ذباب وصراصير. ويشير معلّقون إلى أنه "في أماكن عديدة لوحظ إهمال متواصل لبنى تحتية أساسية، مثل سِلال القمامة، شبكة الأنابيب، منافذ الروائح الكريهة، وسائل التهوية، أدوات التقديم، البلاط، ورق الجدران وغير ذلك... في المطابخ وغرف الطعام توجد الكثير من المشاكل في سلامة الكهرباء، شبكة أنابيب ظاهرة، قنوات مفتوحة تعرّض حياة عمّال المطبخ للخطر وعقبات إضافية". (زيتون، ي، 2021).

ولإلقاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة، تحدّثت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن استطلاع رأي جرى بين أوساط الجنود، أظهر نتائج "مُحزنة". فمعظم الجنود الذين شاركوا في الاستطلاع قدّروا أنّ مستوى الطعام في قاعدتهم متوسط أو دون ذلك، فيما 40 % منهم يُفضّلون عدم المجيء أبداً لتناول وجبة الفطور في القاعدة. ويتخلّى 60 % عن وجبة العشاء. الغالبية الجارفة وسط من تمّ استطلاعهم يعتقدون أن مجال الغذاء في وحدتهم يجب أن يخضع لتحسين مهم، وثلثهم يعتقد أن الطهاة في الوحدة لا يستثمرون كفاية في عملهم. العديد من الجنود والقادة لفتوا إلى أنّ الطعام غير منوّع، وتقديمه سيّئ، وأحيانًا يُقدَّم باحتقار (زيتون، ي، 2021).

5 - مشكلة المواصلات

لائحة الفجوات السلبيّة داخل الجيش الإسرائيلي استضافت خلال العام 2021 العنصر المتعلق بمشكلة المواصلات، التي توزّعت بدورها على بُعدَين: الأول في حالات الروتين،

ويرتبط بتنقّل الجنود والضبّاط بين قواعد خدمتهم ومنازلهم، والثاني في حالات الطوارئ، حيث سيحتاج الجيش إلى نقل قوّات ومعدّات بين الجبهات، أو من الداخل نحو الجبهات في حال اندلاع مواجهة أو حرب.

أ- في أعقاب موجة واسعة من الشكاوى المتعلّقة بصعوبة تنقّل الجنود والضبّاط بين أماكن خدمتهم وأماكن سكناهم، أُثير هذا الموضوع في الإعلام الإسرائيلي مرّات عديدة؛ إضافة إلى عشرات الأفلام والصور التي بُثّت من جانب جنود عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي دفع شعبة التكنولوجيا واللوجستيك في الجيش إلى العمل على دفع خطّة لحلّ المشكلة.

وتنبع هذه المشكلة من الضغط والاكتظاظ في الحافلات القليلة التي يُخصّصها الجيش لنقل الجنود والضبّاط بين قواعد ومواقع الخدمة وأماكن السكن، لا سيّما أيام الأحد والخميس، التي تُعتبر أيام اكتظاظ غير عادية.

وبحسب تقارير إعلاميّة، فإن كُثرًا لا يجدون في الحافلات العسكرية أماكن للجلوس، ما يضطرهم للوقوف طوال الطريق، مثلاً من حيفا إلى بئر السبع؛ وحتى أن بعضهم يجلس في الصندوق المخصّص للأمتعة. وقد أظهرت مشاهد عرضتها وسائل الإعلام لعشرات الجنود محشورين في الحافلات بُغية الوصول إلى القواعد والمواقع العسكرية، مع العلم أن هذا الأمر يتكرّر كل أسبوع.

ولفتت تقارير إلى أن ظاهرة الاكتظاظ توّلد بشكل دائم حالات عنف وعراك بين المتسابقين على الأماكن والمقاعد في الحافلات. وأضافت أن أحد أهداف خطّة النقل الجديدة، المسمّاة "رحلة سعيدة"، هو وضع حدّ لظاهرة العِراك على مقاعد الجلوس في وسائل النقل العسكرية.

ب – ظاهرة الخشية من نقل القوّات والعتاد العسكري عبر المرور في مناطق الغالبية العربية صعدت إلى جدول أعمال الجيش الإسرائيلي، في أعقاب عدوان "حارس الأسوار" (معركة سيف القدس) في أيار من العام 2021.

هذه الظاهرة لخّصها رئيس شعبة التكنولوجيا واللوجستيك السابق، اللواء إسحاق ترجمان، بقوله إنه في الحرب المقبلة لن تمرّ قوافل الجيش الإسرائيلي في "وادي عارة". (فلايشمان، إ، 2021) (منطقة عربيّة في منطقة المُثلّث شمال وسط فلسطين المحتلة، ويمرّ فيها شارع رئيس يربط بين السهل الساحلي والجليل الأسفل، كما يقع على امتداد شارع وادي عارة بلداتٌ عربيّة أشهرُها مدينة أُمّ الفحم). صدور هذه المقولة عن ترجمان أثار ردود فعل شاجبة ومؤيدة، كون الأمر يشير إلى وجود خوف لدى الجيش الإسرائيلي من الاحتكاك مع فلسطينيي الـ 48، استناداً إلى ما حصل خلال عملية "سيف القدس".

كلام "ترجمان" أتى على وقع التقارير التي تحدّثت عن رفض جنود في الاحتياط الدخول إلى منطقة "وادي عارة" في إطار مناورة عسكريّة جرت نهاية العام 2021، وحاكت حرباً مع لبنان تتضمّن احتلال مدن لبنانيّة، ما جعل المشاركة في المناورة تقتصر على ضبّاط من رتبة قائد سرية وما فوق، وتنفيذ ما يُسمّى مناورة "هيكل عظمي".

وقد أشار "ترجمان" في مقابلة صحفيّة إلى أن ما يُقلقه كثيراً هو الحركة على الطرقات المركزية وتأثير "أعمال العنف" (في الداخل الفلسطيني) على الأمن الداخلي، وعلى حركة قوافل الجيش. وأضاف أن هذا المعطى ذو تأثير مهم، كونه يُعيق قدرة حشد قوّات الجيش؛ وهذا يعني أن جزءاً من الطرقات التي خُطّط في السابق لسلوكها، لن يستخدمها الجيش في الحرب المقبلة (ليمور، ي، 2021).

وأشارت تقارير إلى وجود حالة من القلق داخل الجيش من الأحداث التي رافقت عملية "حارس الأسوار"، وتضمّنت ليس فقط مواجهات عنيفة في المدن المختلطة (عرب ويهود)؛ بل وأيضاً محاولات استهداف من جانب "عرب إسرائيليين" (فلسطينيو الـ 48) على طرقاتٍ رئيسية وقرب منشآت حسّاسة، بما فيها قواعد الجيش. وذكرت التقارير أن الطريق رقم 31، قرب قاعدة "نيفاتيم" الجوية، قُطعت عدّة مرات، وقُيِّد الدخول والخروج من القاعدة، مع أنها من أكبر قواعد سلاح الجو. كما جرت محاولات لاستهداف آليات كانت تسير على الطريق رقم 6، وعلى عدّة طرقات في المنطقة الشمالية.

كما جرى التشديد على الخشية من تعاظم هذه المشكلة في الحرب المقبلة، بحيث تتضمّن أيضاً محاولات حقيقية لعرقلة حركة القوّات، وقطع طرقات، بل وحتى التسلّل إلى قواعد بهدف استهداف جنود وتخريب أعتدة حسّاسة.

وتناولت تقارير هذا التحدّي على أنه "تهديدٌ مزدوج"، لأنه في كل مخطّط حرب سيكون مطلوباً من الجيش الإسرائيلي نقل قوات كثيرة إلى الشمال وإلى الجنوب. وكون عدد الطرقات في "إسرائيل" محدود، فإن نقل القوّات سيكون مكشوفاً، وقد يُعرّضها للاستهداف. وأضافت تقارير أن "الحديث يدور عن تهديدٍ مزدوج: من جانب العدو، الذي سيحاول تركيز نيران من أجل عرقلة إسناد القوّات على الجبهة (سيّما في مخطط قتال مع حزب الله)؛ ومن جانب عرب إسرائيليين (فلسطينيو ال 48)، الذين يمكن أن يحاولوا استغلال الفرصة من أجل استهداف قوّات ووسائل قتالية" (ليمور، ي، 2021).

6 - أزمة تشكيل الاحتياط

سلّط الإعلام الإسرائيلي الضوء نهاية العام 2021 على المشاكل التي يواجهها تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، وذلك من بوّابة ما وصفه بعض الإعلام بالتقرير «الخطِر» الصادر عن مراقب المؤسّسة الأمنية، العميد احتياط إيتان دهان، الذي «ينتقد فيه المراقب بحدّة» وضع وحدات الاحتياط في ذراع البرّ في الجيش، وبشكل خاص مستوى تدريباتها في السنوات الأخيرة.

وورد في مسودّة التقرير، التي وضعت تحت تصرّف كبار المسؤولين العسكريين، أنّ نطاق التدريبات في وحدات الاحتياط ونوعيّتها تراجعت بصورة ملحوظة في السنوات الماضية، وأضرّت بأهلية جزء من الوحدات للحرب. بعض هذا التراجع يعود إلى تقليص التدريبات بسبب جائحة كورونا العالمية. ووجد "دهان" أنّ التغييرات المتكرّرة التي حصلت في خطط الجيش لتنظيم تشكيل الاحتياط تسبّبت بعدم استقرار، الذي صعّب إجراء تدريبات متوالية وفعّالة. بحسب التقرير، فإن الجيش الإسرائيلي مُصاب بغياب

اهتمام طويل المدى بتشكيل الاحتياط، بصورة أدّت أيضاً إلى ضرر بالثقة المتبادلة بين عناصر تشكيل الاحتياط والجيش. مُضافاً إلى ذلك، ينتقد التقرير غياب تدريبٍ كافٍ على الانتقال من حالة الروتين إلى حالة الطوارئ (هرئل، ع، 2021).

وبالنسبة إلى الأوساط المتابعة، فإنّ الأمر المقلق هو أن استنتاجات "دهان" تلتقي مع نتائج استطلاعات أجراها – في السنوات الأخيرة – قسم علم السلوك في الجيش الإسرائيلي "ممدا". أحد الاستطلاعات، الذي أُجري بين مئات من عناصر احتياط، أظهر أنّ نصفهم لا يشعرون أنّهم ضروريون في الاحتياط. فقط 64 % من القادة و45 % من الجنود أعربوا عن رأي إيجابي حول نسبة التماسك الوحدويّ في الأماكن التي خدموا فيها؛ وهذا تراجع حادّ مقارنة بمعطيات استطلاعات سابقة. وسُجّل أيضاً تراجع حاد في مستوى ثقة القادة بقدرة وحداتهم على القيام بالمهمّة، وصل إلى 67 %، فيما 70 % من القادة و50 % من الجنود الاحتياط يعتقدون أنّ التدريبات في وحداتهم غير فعّالة. ويوجد 45 % من القادة و27 % من الجنود أجابوا أنّهم لا يحظون باحترام مناسب من قِبل الجيش الإسرائيلي. فيما 60 % من المستطلَعين –جنود وقادة– أجابوا أنّهم لا يثقون بأنّ الجيش سيؤمّن لهم العتاد المطلوب للقيام بالمهمّة (هرئل، ع، 2021).

وقد لاقت هذه القضية مزيداً من التفاعل الإعلامي بعد أن كشف محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة "إسرائيل هيوم"، يوآف ليمور، عن أن الجيش الإسرائيلي يُخفي، عن المستوى السياسي، مستوى كفاءة تشكيل الاحتياط، الأمر الذي يُثير – برأيه – شكوكاً حول الأسباب والخلفيات.

وأوضح ليمور أنه بخلاف القانون، الجيش لم يُقدّم للحكومة منذ ثلاث سنوات تقريراً حول مستوى أهلية قوّات الاحتياط. ويوضح ليمور أنه بحسب قانون الاحتياط يتوجّب على الجيش أن يُقدّم للحكومة تقريراً سنوياً حول مستوى كفاءة التشكيل، وكذلك الإفادة عنها للجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

7 - سجال الرواتب

نقاش الميزانية الأمنية التي جرت المصادقة عليها نهاية العام 2021، مثّل فرصة لتغذية السجال الداخلي حول ما يُعرف بمشكلة رواتب الجنود في الجيش الإسرائيلي، لا سيّما رواتب الخدمة الإلزاميّة التي يقول معلّقون إنها «زهيدة جداً».

أحد أبعاد هذه القضية تتجلّى في التمييز الداخلي، والطبقية بين أنواع مختلفة من الخدمة. وعلى خلفية الانتقادات المتزايدة للمؤسّسة الأمنية والعسكرية بشأن التمييز في الرواتب، نفى وزير الأمن (السابق)، بني غانتس، وجود أيّ زيادة في الميزانية لصالح رواتب متقاعدي الجيش، موضحاً أن ما يقوم به الجيش يهدف فقط إلى الحفاظ على التمايز في الرواتب بين الجنود المقاتلين وغير المقاتلين.

هذه الأزمة مرّت، بحسب تقارير إعلامية، في عدّة محطات دون أن تجد حلاً، على الرغم من "الوعود الكاذبة التي أطلقها سياسيون". كما أُشير إلى أن الزيادة المتوقّعة على رواتب الخدمة الإلزامية جاءت على خلفية الانتقاد بخصوص الإضافات التي أُقرّت سابقاً لمعاش التقاعد لعناصر الخدمة الدائمة، وأنهم في الجيش يعتزمون رفع رواتب جنود الخدمة الإلزامية بشكل رمزي في سنة 2022، على أن تأتي الزيادة المهمة لاحقاً.

وذكرت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي أن الغضب الجماهيري انصبّ بشكل خاص على التثبيت الرجعي لتقديمات مالية لمُسرّحي الخدمة الدائمة، التي عُرِفت بـ "زيادات رئيس هيئة الأركان"؛ وهو الأمر الذي لا تزال شرعيّته في مرحلة إيضاح في محكمة العدل العليا، حيث إن طلبات الجيش هذه، التي دُعمت من قبل وزير الأمن السابق، اعتُبرت تعنّتًا على حقوق مبالغة لمُسرّحي الجيش، التي من شأنها أن تشهد على عدم تحسّس كاف لوضع مجموعات اجتماعية أخرى في "المجتمع"، وبشكل خاص تلك التي تضرّرت في أزمة كورونا (هكذا مرّ نموذج جيش الشعب بإخفاق مركّز، 2022).

وتكمن خطورة هذه الظاهرة المتطوّرة في تكريس التدرّج الطبقي المهني بين مجموعات مختلفة من الذين يخدمون في الجيش، الذي يُنتج بنسبة كبيرة ،وحتى يزيد مع مرور الزمن

من التدرّج الطبقي الاجتماعي. وأيضاً في حقيقة أنها تُسهم في زيادة شعور الإحباط بين جنود في وحدات ميدانية؛ هذا الإحباط من شأنه أن يؤدّي إلى غليان اجتماعي، يُعرّض الجيش لانتقاد مدنيّ يلبس طابعًا سياسيّاً مشحونًا.

وتزداد الأمور تعقيدًا في ضوء الزيادات المستمرة والملحوظة لموازنة الأمن، خصوصًا في الفترة المنطوية على تحدّ صحيّ (أزمة كورونا)، وفي ظروف اقتطاع عَرَضي من موازنة الوزارات الحكومية. وبحسب تقارير إعلامية، فإنه خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021، أُثيرت حملة على شبكات التواصل الاجتماعي اشتكى فيها الجنود من أوضاعهم المعيشية الصعبة والمزرية، وذلك في إطار الاحتجاج على نيّة الجيش رفع معاش التقاعد للخدمة الدائمة. وأضافت التقارير أن أهالي جنود الخدمة الإلزامية تحوّلوا إلى المموّلين لخدمة أبنائهم في الجيش بدلاً من "الدولة"، نظراً للأجور الزهيدة المخصّصة لهم.

8 - الثقافة التنظيمية

عددٌ كبيرٌ من الانتقادات التي تُوجّه للجيش الإسرائيلي من الداخل والخارج تتعلّق بالثقافة التنظيمية التي تسود فيه. ومن أبرز من سلّط الضوء على هذه القضية وانعكاساتها على الجيش، هو اللواء احتياط إسحاق بريك، الذي قضى سنواته العشر الأخيرة في الجيش كمفوض لشكاوى الجنود. ويشير «بريك»، في تقرير موسّع كتبه في الأسبوع الأخير من العام 2021، إلى جملة من الظواهر السلبية في الجيش، لا سيّما في العلاقة بين المستويات المختلفة في الجيش (بريك، إ، 2021):

– في السنوات الأخيرة، القادة وصغار الضبّاط والجنود، يخشون إبداء رأيهم وموقفهم من الجيش خشية مما سيحدث لهم، خصوصاً فقدان الترقية.

– مقابل المبالغ الضخمة التي تُصرَف عليه، الجيش الإسرائيلي لا يحقّق العائد والنتيجة المطلوبَيْن، ولا يوضّح مدى الاستفادة من المليارات التي يتلقّاها من الإسرائيليين، لأنها لا تُترجم إلى أمن حقيقي.

معظم قادة الكتائب ليس لهم تأثير على ما يجري في وحداتهم؛ فهم في أغلب الأحيان خارج الكتيبة في نقاشات وندوات ولقاءات مع كبار الضبّاط، ومعظمهم مُنفصلون عن كتائبهم.

– قادة السرايا معظم وقتهم لا يعملون، ولا يرشدون الجنود في التدريبات، ويقضون جزءًا كبيرًا من وقتهم في مكاتبهم؛ ويتم استدعاؤهم كثيراً للمناقشات والحلقات الدراسية والاحتفالات، ولا يملكون الوقت لتعليم قادة الفصائل والمجموعات الصغيرة، وبالتأكيد ليس الجنود.

– في السرايا يكون القادة المباشرون للجنود هم قادة الفصائل وقادة المجموعات الذين هم أنفسهم غير مَهَرة، ويجب مرافقتهم وتوجيههم وتدريبهم؛ وهذا ما لا يحصلون عليه. لذلك هناك إخفاقات كثيرة في نقل المواد أو إيصالها في التدريبات، ومشاكل صعبة للغاية في الانضباط والقيادة والمثال الشخصي.

– لا يوجد معيار في تأهيل الوحدات وتدريبها، ولا معايير للنجاح ولا محصّلة نهائية؛ وكل قائد فصيل وقائد مجموعة حسب طريقته وفهمه، وليس عليهم أي رقابة وإشراف من أعلى من قائد الكتيبة وقائد السريّة.

– لا يوجد اهتمام بقدرات الجنود في عدد لا بأس به من الوحدات، ولكن هناك اهتمام فقط بعدد الجنود في الوحدة.

– لا يوجد انضباط في الوحدات في التعامل مع الأسلحة وتشغيلها وتفريغها بعد إطلاق النار في ميدان أو في تدريب.

– العديد من القادة في السرايا والكتائب والألوية يغضّون الطرف ويهربون من المسؤولية عن الحوادث الخطيرة، أو إخفاقات الجنود وصغار القادة في مسار الإرشاد والتدريب والمناورات.

– معظم الوحدات ليس لديها إدارة روتين مناسبة. يتم إجراء عدد قليل جدًا من

الطوابير الصباحية؛ وغالبًا لعدة أسابيع، لا يتم فحص أسلحة الجنود من قبل قادتهم، ولا توجد أوامر روتينية.

– مشاكل في استيعاب المعدّات وقدرات تشغيلها، بسبب نقص التدريبات التي تُعدّ مكلِفة للغاية، وعدم القدرة على التدريب بأجهزة المحاكاة، التي تقلّل جداً من تكلفة التدريبات، حيث لم يتم بناء مراكز المحاكاة هذه على الإطلاق.

– استعدادًا لعمليات المراقبة والتفتيش الخارجية، تقوم بعض الوحدات بإعداد تقارير كاذبة، لا تُقدّم صورة حقيقية عن وضع الوحدة للجهة القائمة على الرقابة والتفتيش. وعند انتهاء التفتيش تعود الفوضى كما كانت.

– الانضباط في معظم السرايا والكتائب ضعيف، ولا يتم تنفيذ العديد من الأوامر؛ فلا توجد رقابة وإشراف من قبل كبار القادة على تنفيذ أوامرهم، وبالتالي لا يوجد خوف من صغار القادة والجنود من عدم تنفيذها.

– مستوى الخدمات اللوجستية في بعض الكتائب سيّئ للغاية؛ لا يتدرّبون في المناورات على الدفع بالإمدادات، مثل الذخيرة وقطع الغيار، والطعام والوقود وغير ذلك. لم يتم تدريب بعض الكتائب مطلقًا على القتال باستخدام ناقلات الجند، أو أي مركبة قتالية أخرى.

– هناك مشاكل خطيرة في النشاط العملياتي، تتمثل في نقص الوسائل والقوى البشرية، ولا تتم المهام حسب الأوامر، بل تتم بإهمال وتسرّع.

عدم وجود ارتباط وتشابه بين ما يقدّمه الجيش للحكومة ولجنة الخارجية والأمن والجمهور وبين الوضع المخزي الذي يجري على الأرض.

رابعًا: الجيش الإسرائيلي 2022: ظواهر تتكرّس وفجوات تتّسع

بدأ الجيش الإسرائيلي عامه الميلادي 2022 مع تراكم كمّي ونوعيّ لبعض الفجوات السلبية التي رافقته في العام 2021، وأثارت المزيد من القلق لدى أوساط الخبراء والمُعلّقين

الاستراتيجيين والعسكريين، ممّن ترجموا قلقهم في سلسلة من التقارير والمقالات، وقدّموا إضاءات على جوانب وأبعاد المشكلات والفجوات التي تبلورت تارة أو تعمّقت طورًا.

وفي هذا العام (2022)، حضرت أيضًا منظومة العلاقات بين "المجتمع الإسرائيلي" وجيشه، لا سيّما من حيث اعتباره "جيشًا للشعب"، وذلك على الرغم من استمرار تنامي رؤىً جديدة تدعو إلى تغيير طبيعة الجيش ودوره الاجتماعي – الثقافي، في ضوء التطوّرات النوعية التي طرأت على "المجتمع الإسرائيلي" على نحوٍ عام، والجيش الإسرائيلي على نحوٍ خاص.

وفي ضوء التطوّرات السياسيّة التي حَفِل بها العام المذكور، وأبرزها عودة بنيامين نتنياهو إلى السّلطة على صهوة الأحزاب اليمينية الأكثر تطرّفًا –دينيًّا وسياسيًّا، وفي ظلّ اشتداد السّجال السياسي والاجتماعي، دخل الجيش سنة 2022 الميلادية من بوّابة العواصف السياسية التي كان نفسه جزءًا منها وأحد أدواتها.

ومن بين أبرز القضايا والظواهر التي جرت مناقشتها أو السّجال حولها، يمكن التطرّق إلى السّجال حول هويّة الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: "جيشُ الشعبِ أم جيش نصفِ الشعب"؛ وتحت عنوان: "الجيش والنزاع السياسي"، تطرّقت هذه الورقة إلى العلاقة التفاعلية بين المستويَين السياسي والعسكري وانعكاسِ الصراع السياسي على الجيش؛ فيما تناولنا تحت عنوان " الجيش وأزمة الطبقيّة"، انعكاس الفجوات الجغرافية والاجتماعية، لا سيّما بين الأطراف والمركز، على تشكّل هرميّات مماثلة داخل الجيش، بدءًا من الوظائف وانتهاءً بالقتلى.

وضمن عنوان "الجيش وأزمة القِوى البشريّة"، عرضت هذه الورقة أبرز النقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع، على الصعيدَيْن الكميّ والنوعيّ. ومن ثمّ ارتدادات النزاع العلمانيّ – الدينيّ على تشكّل أزمة ولاء بين الحاخام من جهة، والقائد العسكري من جهة ثانية، وإشكاليّة خدمة المتديّنين في الجيش وصعودهم في سلّم الرتب العسكرية، وذلك تحت عنوان "الجيش وازدواجية الولاء".

كما تطرّقت الورقة إلى الصورة القاتمة التي رسمها الإعلام الإسرائيلي، بشأن واقع ومستقبل جيش الاحتياط، في ضوء مجموعة المشاكل والمعضلات التي يواجهها على مستوى الاستعداد والكفاءة والجاهزية للحرب المقبلة.

ومن كون ذراع البرِّ هو رأس الحربة في أيّ حرب مقبلة، حضر الحديث عن مشاكل ونقاط ضعف هذه الذراع، خصوصًا في ضوء الرأي القائل بأنَّ تعثّر ذراع البرّ سيُعيق مناورة الجيش الإسرائيلي كلّها، وفق نظرية تشابك الأذرع والقتال متعدّد الأبعاد.

وفيما لم تنزل أزمة الغذاء في الجيش عن قائمة المشكلات التي يُواجهها الجيش رغم الحديث عن سلسلة من الخطط والمشاريع، تنامت خلال العام المذكور ظاهرةُ اقتحام قواعد وثكنات الجيش الإسرائيلي وسرقة أسلحة وذخائر منها.

1 - «جيش الشعب» أم جيش نصفِ الشعب؟

السّجال حول الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجيش الإسرائيلي واصل حضوره خلال العام 2022، ولأن الجيش كان –طوال العام المنصرم– في صلب المعادلة السياسية والاجتماعية، فإنّ النقاش حول حاضره ومستقبله، شَهد زخمًا قويًا، عبّر عن نفسه بنقاشات وسجالات مهنية – متخصّصة. وهو نقاشٌ غلب عليه طابع القلق والتحذيرات من تبعات انتقال الجيش الإسرائيلي من نموذج «جيش الشعب» إلى نموذج «جيش مُحترف».

واللّافت أنه على الرغم من غلبة الاتجاه المؤيّد لبقاء الجيش كـ "جيش الشعب"، لدى أوساط الباحثين والخبراء، فإن الاتجاهات على الأرض تدفع في الاتجاه المعاكس، حيث تتضافر سلسلة مترابطة من الأجزاء التي تدفع منفرد أو مجتمعة، باتجاه تحويل الجيش إلى جيش مهني. وتتعلّق هذه الأجزاء –على سبيل المثال– بازدياد عدد الحريديم الذين لا يخدمون في الجيش، وفي انخفاض حافزية الخدمة لدى الباقين؛ هذا فضلًا عن عوامل إضافية تتفاعل داخل الجيش عند من يخدمون في الجيش، سواء في الخدمة النظامية أو

الاحتياطية: من طبقية وهرمية ومناطقيّة.

وفضلًا عن المعطيات والأرقام التي تتضافر في رسم منحى الانتقال إلى نموذج الجيش المهني، فإن ثمّة تحذيرات صدرت، العام المنصرم، عن لسان وزير الأمن (السابق) بني غانتس، قال فيها إن "المجتمع الإسرائيلي" سيواجه في المدى البعيد أزمة في الخدمة الإلزاميّة، وحذّر من أنه في المدى البعيد سينشأ خطر تفكّك "جيش الشعب" إن لم يحصل تغيير في الاتجاه الحالي. وفي مناسباتٍ أخرى، حذّر من أنه من دون تغيير فإنّ أمن إسرائيل يمكن أن يتضرّر.

وعلى وقع المعطيات التي تُفيد بأنّه أقلّ من نصف الإسرائيليين يتجنّدون في الجيش، توقّعت عضو(ة) الكنيست، عنبر هروش غيتي، التي قادت سابقًا مخطّط الخدمة العسكرية مُنتدبة من وزارة الأمن، أن "نموذج الخدمة العسكرية في طريقه نحو الانهيار". ولفتت "غيتي" إلى أنه إذا لم يحصل تغيير، فإن إسرائيل في طريقها إلى نموذج جيش مهني. ودعت "غيتي" إلى دفع خطوات اعتبارية (رمزية) للّذين يخدمون في الجيش، وعدم تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش مقابل أجر.

وفي السياق عينه، حذّر المتخصّص في المجال العسكري والأمني، والتكنولوجيا الإلكترونية والعسكرية، العقيد (احتياط)، البروفيسور غابي سيبوني، من أنه "إذا أراد الجيش الإسرائيلي أن يُشبه شركة تجارية، فلا عجب في أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي معه على أنه شركة تجارية".

ويلفت سيبوني إلى أن العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع هي علاقة تبادلية في الاتجاهَين. ففي حين تترك البِنى الاجتماعية – الاقتصادية بصمتها الواضحة في الجيش، أيضًا الجيش يلعب دورًا متزايدًا في تعميق الانقسامات الطبقية في المجتمع. وكمثال على ذلك، يقول سيبوني "يَعِدُ خرّيجو الوحدات التكنولوجية والعناصر السيبرانية أنفسهم بميزة كبيرة في بناء مستقبلهم المهني بعد التسريح من الخدمة. في المقابل، يتعيّن على جنود الوحدات القتالية المسرّحين أن يبدأوا بظروف سوق أدنى من خرّيجي الوحدات

التكنولوجية" (سيبوني، غ، 2022).

وكحلّ لهذه المشكلة، يقترح سيبوني "تعقيم الخطاب" داخل الجيش فيما يتعلّق بالانتقال إلى "جيش من المرتزقة"، حيث سيكون المقاتلون في مثل هذا الجيش في الغالب من الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ينجم عنه خفض المستوى المهني للجيش، وتعميق الفجوة الاجتماعية من جهة، وسيضرّ بثقة الجمهور بالجيش ويُعمّق العزلة بين الجيش والمجتمع من جهة ثانية (سيبوني، غ، 2022).

وفي ضوء المعطيات التي أظهرت أن أغلبية قتلى الجيش الإسرائيلي هم من "الضواحي الاجتماعية"، وفي أعقاب السّجال الذي أثارته مع الجيش، أشار البروفسور يغيل ليفي (باحث في العلاقات بين الجيش والمجتمع في الجامعة المفتوحة)، إلى أن "عبارة جيش الشعب هي عبارة يجب وضعها (اليوم) بين قوسَين، رغم أنها دارجة على الألسن منذ التسعينيات بسبب الذعر الأخلاقي والخوف من أن ننساها أو تختفي". ويضيف أن "نموذج التجنيد الإجباري لن يستمرّ لفترة طويلة، بسبب التناقضات الرئيسية التي يُعاني منها الجيش.. وواقع عدم المساواة فيه" (سرور، ح، 2022)

ويقول ليفي إن «الجيش في سباق جنوني لتسويق أو تعزيز إمكانية الوصول إلى المهن التكنولوجية في الضواحي الاجتماعية؛ إنه يفعل ذلك لأنه يفهم أنه يفقد الشرعية كلما ازدادت الفجوات الداخلية والانتقادات؛ وأيضًا مع إدراك أنه عندما تتعزز التكنولوجيا في الجنوب، سيكون من الأصعب تجنيد الطلّاب من الوسط».

ويلفت ليفي أن الحلول التي يضعها الجيش لجَسْر الفجوات، هي موضع شكّ، إذ أنه «حتى لو تجنّد المزيد من أبناء الضواحي في الوحدات التكنولوجية والاستخباراتية، فإن أبناء الطبقة المتوسطة – العليا لا يزالون لا يتجنّدون بما يكفي في الوظائف القتالية والحربية؛ وبالتأكيد لن يتجنّدوا في وظائف الأمن الجاري المنهكة والخطِرة على الحدود. أي أن المعادلة تتوازن فقط في جانب واحد منها» (سرور، ح، 2022).

ويستند العميد احتياط مئير إيلرن (باحث رفيع المستوى في مركز البحوث الأمني) إلى

المعطيات التي تُظهر أن نسبة ضئيلة فقط من ضمن المطلوبين لخدمة الاحتياط تلتحق فعليًا بالاحتياط؛ ويقول «من الواضح أن مصطلح جيش الشّعب ليس نافذاً في كل ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي عموماً، وبتشكيل الاحتياط خصوصاً». (ليفنسون، ت، 2022).

وحول البُعد الثقافي للمشكلة، يُضيف «إيلرن» أنه «في العقود الأخيرة تطوّرت في إسرائيل اتجاهات اجتماعية واقتصادية منَحت أولوية لصالح الفرد، وبالأخص لرفاهية اقتصادية». ويُضيف «ليفي» عليه أن «حافزية الذهاب إلى الاحتياط على وشك أن تختفي. لذلك تحوّل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع سوق، فيه ربحية، طموح، مداخيل عالية، استهلاك ومادية متغلغلة بحياة العائلة الإسرائيلية» (ليفنسون، ت، 2022).

2 - الجيش والنزاع السياسي

إنها ليست المرّة الأولى، في العقد الأخير، التي يُزجّ فيها بالجيش الإسرائيلي في أتون السجالات السياسية بين الاتجاهات والتيارات المتنازعة؛ ولكنّها المرّة الأولى التي يُنهي فيها الجيش سنته الميلادية بينما هو في قلب معركة سياسية حادّة، هو موضوعها وأداتها، مع ظواهر غير مشهودة سابقًا، وحملة دفاع عنه يقودها كبار قادة الجيش والحكومة المنصرفة، الأمر الذي دفع وزير الأمن السابق، بني غانتس، حينها إلى القول « لم أشهد في حياتي مثل هذه الأجواء التحريضية ضدّ المؤسسة الأمنية والعسكرية والجيش الإسرائيلي».

هذه الأجواء أتت بينما في الخلفيّة فوز سياسي لكتلة اليمين – المتدينين، بقيادة بنيامين نتنياهو، واقتراب انتهاء ولاية رئيس هيئة الأركان العامة (السابق) أفيف كوخافي.

واللّافت أن الاحتقان السياسي، المترافق مع سجال متعدّد المستويات، وجد تعبيره سريعًا على الأرض وداخل الجيش، حيث حفلت نهاية العام 2022 بسلسلة من الحوادث الميدانية التي تكشف "واقعا مقلقًا"، وتضع الجيش أمام "مفترق طرق" تعكس، برأي مراقبين، التحوّلات الاجتماعية والسياسية التي تعصف بـ "المجتمع الإسرائيلي"، وانعكاس هذه التحوّلات على حاضر الجيش ومستقبله.

وتمثّلت الحادثة الأكثر تعبيرًا عن هذا الواقع في المكالمة الهاتفية بين كوخافي ونتنياهو، اعتراضًا على المسّ بصلاحيات الجيش الإسرائيلي في قضايا عديدة، كتعيين الحاخام الرئيس في الجيش، ومنسّق أنشطة الحكومة في المناطق ورئيس الإدارة المدنية، ومهام حرس الحدود في الضفة الغربية.

المكالمة التي جرت بمبادرة من كوخافي، تحوّلت إلى سجال داخلي بين الجيش وجهات سياسية يمينيّة وجّهت انتقادات مباشرة وحادّة لرئيس الأركان، ومسارعة وزير الأمن السابق بني غانتس إلى الدفاع عن الجيش وقائده.

وأفادت تقارير أنهم في الجيش الإسرائيلي قلقون جداً من محاولة نقل صلاحية تعيين الحاخام العسكري، من يد رئيس الأركان (إلى هيئة مدنية – عسكرية)، كون هذا الأمر فيه مسّ بأداء رئيس الأركان. ووفقًا لمصدر عسكري كبير: "هذا مُناقض للرسمية وجيش الشعب – يوجد قائد واحد للجيش".

وعلى هامش هذا السّجال، فُتح ملف فترة التبريد (قبل الانتقال من مناصب معيّنة إلى العمل السياسيّ)، وطالب الوزيران سموتريتش و"بن غفير" بتمديد فترة التبريد لرؤساء الأركان من 3 إلى 10 سنوات.

ويُذكر أن عاصفة قانون تعيين الحاخام الرئيس للجيش أتت في أعقاب ما عُرف بحادثة الخليل، التي اعتدى فيها جندي إسرائيل (يميني) على ناشط يساري (يهودي)، بالتزامن مع إدلاء جندي (يميني) آخر بتصريحات لها طابع سياسي، توعَّد فيها نشطاء يساريين، أمام الكاميرات، بأن رئيس حزب "عوتسما يهوديت"(قوة يهودية) إيتمار بن غفير سوف يؤدِّبكم ويضع لكم حدًّا عندما يُصبح وزيرًا.

هذه الحادثة أجّجت السّجال القائم حول توجهات الجيش ومستقبله. وتوزّع السّجال على أكثر من اتجاه، برز منها التحذير من خطورة تسييس الجيش الإسرائيلي، وتدخّل السياسيين في قراراته التنظيمية، وتضمن اتهامات متبادلة بشأن التحريض بين الجنود وقادتهم.

وفي ضوء ذلك، هاجم رئيس الحكومة المنتهية ولايته، يائير لبيد، حكومة نتنياهو، واتّهمها بأنها "تُحرّض جنود الجيش الإسرائيلي ضدّ قادتهم". وخرج تحذير مماثل من وزير الأمن الإسرائيلي (السابق) بني غانتس، من خطورة تحريض الجنود ضدّ قادتهم، والتحريض العام ضدّ قادة الجيش على شبكات التواصل الاجتماعي.

كما استُدرج رئيس الأركان، أفيف كوخافي، إلى حلبة المماحكات السياسية، وردّ، من موقعه كقائد للجيش، على انتقادات وجهّها له سياسيون من اليمين، الأمر الذي عُدّ خروجًا عن الأعراف.

هذا التداخل بين السياسي والأمني–العسكري، تُرجم بخطاب انقسامي متعدّد الأبعاد والمستويات، وعبّر عن نفسه باصطفافات، أفرزتها بشكل أساس حادثة الخليل، وذلك ضمن ثلاثة محاور: الأول محورٌ مع الجنود ضدّ القادة؛ وثانٍ مؤيّد ومُدافع عن القادة؛ ومحورٌ ثالث رمادي – ضبابي مثّله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ولتغليب وجهة نظر على أخرى، جرى إدخال ذوي الجنود إلى دائرة السّجال، الأمر الذي دفع معلّقين إلى وصف ما يحدث "بما يشبه ميني ثورة عسكرية، تسري من أسفل إلى أعلى، وتستند إلى قوى سياسية من الخارج". وأشار معلّقون إلى أن الجيش الإسرائيلي، الذي "يُعدّ رمزًا للإجماع في إسرائيل يقترب من مفترق طرق"؛ ولفتوا إلى أنه يوجد جيل جديد في الجيش الإسرائيلي "لديه عالم كامل على الشبكة يشكّل منافسة للقائد". كما أنه يوجد حاليًّا الكثير من الجنود مُقرّبين أكثر من مواقف سموتريتش و"بن غفير" أكثر من قربهم من مواقف إلى رئيس الأركان ووزير الأمن. وهذا الواقع تجلّى في معطيات تصويت الجنود في الانتخابات الماضية، التي أظهرت أن ثلث الجنود اقترع لصالح لأحزاب حريدية ويمينية متطرفة.

وعلى وقع تشعّبات النقاش، طُرح السؤال حول الدور والهويّة، وطفت مجددًا هواجس السؤال الصعب: هل لا يزال الجيش الإسرائيلي جيشًا للشعب، أم جيش نصف الشعب؟ وهل لا يزال مؤسّسة جامعة وبوتقة صهر، أم يتحوّل تدريجيًا إلى ميليشيا خاصّة؟ وما عزّز هذه الهواجس هو السياق المُشكَّل من سلسلة حوادث، تجمعُها، على تفرُّقها،

دلالة واحدة، هي بحسب مراقبين، الروح الميليشياوية الـ "بن غفيرية"، لا سيّما أن هذه الحوادث أتت في أزمنة متقاربة. وتمثّلت الأولى في قيام جنود من لواء غفعاتي بالبصق على رجال دين مسيحيين، وعلى الصليب الذي كانوا يحملونه، أثناء مسيرة في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة؛ والثانية في قيام جنود آخرين (من الطائفة الدرزية)، بإلقاء عبوة ناسفة على منزل فلسطيني في بيت لحم، انتقامًا لاختطاف جثّة جندي (درزي) إسرائيلي من قِبل فلسطينيين؛ إضافة إلى حادثة الخليل.

وفيما لفت معلّقون إلى أن عمل الجيش الإسرائيلي كشرطيّ في المناطق الفلسطينية، سوف يمزّقه من الداخل، وأن حادثة الخليل هي فقط رأس جبل الجليد، حذّر آخرون من أن الحملات الداعمة لتصرّفات بعض الجنود على الأرض هي وصفة لتفكيك الجيش الإسرائيلي من الداخل، وتحويله إلى مجموعة من الميليشيات.

ويرى باحثون أن العمل المكثّف للجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، يكشف ليس فقط الصعوبة الفكرية والبنيوية لمفهوم جيش فتّاك (في إشارة إلى عقيدة كوخافي)، في عالم مهمّات حفظ النظام (في المناطق الفلسطينية)، بل يعكس أيضًا أن الجيش الإسرائيلي ليس "بوتقة"(صهر) للمجتمع الإسرائيلي كما كان، وإنما جهاز يُخلّد الطبقيّة الاجتماعية، التي تتحوّل إلى طبقية سياسية، متقاطبة" (ميكال، ك، 2022).

وفي ظلّ عودة اليمين إلى السلطة، شكّك باحثون في أن يتطابق السُلّم القِيميّ الذي عرضه رئيس هيئة الأركان العامة السابق، فيما خصّ حوادث مثل تلك التي وقعت في الخليل، مع السُلّم القِيميّ للمستوى السياسي الجديد (المتمثّل بحكومة نتنياهو)، ما يعني أن "المستوى السياسي سيُطالب بدعم جنود أو تغيير الأوامر المتّبعة (أوامر فتح النار)، بشكلٍ لا ينسجم مع سُلّم القيم المهني للمستوى العسكري الرفيع". (ميكال، ك، 2022).

وتزداد الفجوة السلوكية والقِيمية بين المستويات الميدانية، لا سيّما في مناطق الاحتكاك مع الفلسطينيين، وبين المستوى القيادي الرفيع، مع دخول وسائل الإعلام على الخطّ، حيث في أعقاب الاحتكاكات، وفي حالات كثيرة، مطلوب من المستوى الرفيع رداً علنياً منقول إعلامياً، من أجل إدانة سلوك الجنود ومحاكمتهم. ونتيجة ذلك، تكبر خيبة أولئك

الجنود ويزداد شعورهم بالخذلان من قادتهم.

وحذّر معلّقون من أن "المحميّة الطبيعيّة الأخيرة للوطنيّة"، في إشارة إلى الجيش، تتفكّك وتتدهور بفعل انضمام "الفوضوية المعروفة لليسار اللّا–عسكري مع الفوضوية الجديدة لليمين اللّا–حكومي. وهاتان القوّتان الفاسدتان تهاجمان بحدّة وغضب الجيش الوحيد الذي نملك، الذي يقيم دولتنا ويدافع عن حياتنا".

ومؤخرًا، دخلت وحدة الناطقيّة باسم الجيش في قلب العاصفة، حيث وجد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، العميد ران كوخاف، نفسه في قلب هجوم مشترك قادته شخصيات سياسية يمينية. كوخاف أتّهم بأنه حوّل الوحدة إلى "حزب يسّاري متطرف" وإلى "فرع لحزب ميرتس"، وزُعم أنه "يجب إغلاق [وحدة] الناطق باسم الجيش الإسرائيلي وإعادة فتحها" (ليمور، ي، 2022). وبعد صدور تهديدات على حياة الناطق، في وسائل التواصل الاجتماعي، قرّر الجيش تعيين حارس أمن خاص يرافق كوخاف خلال جولاته في الأماكن المكتظّة.

وهذا لم يكن المثال الوحيد، الذي وقع نهاية العام الماضي، الذي وجد فيه الجيش الإسرائيلي نفسه في "قلب المَطمر السياسي". حيث زعمت عضو(ة) كنيست من الليكود (كجزء من مناكفة رئيس الحكومة يائير لابيد)، أن 78% من "شهداء" الجيش الإسرائيلي يأتون من الضواحي الليكودية (نسبة إلى حزب الليكود).

3 - ازدواجية الولاء

اعتراضًا على إقامة دورة ضابط مدرّعات مختلطة يُشارك فيها جنود متديّنون من أتباع التيار الصهيوني الديني، بما يوجِد لهم مشكلة شرعيّة، أصدر رئيس المدرسة الدينية العسكريّة (مدارس التسوية) «هار عتسيون»، الحاخام يعقوب ميدان، «رسالة استثنائية»، وقّع عليها عدد من حاخامات الصهيونية الدينية، دعا فيها طلاّبه إلى رفض الخدمة في سلاح المدرّعات، «إلى أن يتمّ تصحيح الخطأ». هذه الرسالة –بشكلها ومضمونها– أثارت نقاشًا وسجالًا إعلاميَين، وأعادت إلى الواجهة إشكالية ظروف خدمة المتدينين

الصهاينة العسكرية من جهة، وأزمة ازدواجيّة الولاء داخل الجيش من جهة ثانية.

وكان الحاخام يعقوب ميدان، الذي يُرسل عشرات الطلاّب من مدارس التسوية العسكرية إلى الخدمة في سلاح المدرّعات، قد بعث، نهاية العام الماضي، إلى طلاّبه بالرسالة التالية: "من دون علم مُسبق، أدخل الجيش متدرّبات إلى سرايا دورة ضبّاط سلاح المدرّعات؛ وحاليًا الدورة مُختلطة بصورة لا تُلائم الأحكام الشرعية. وهذا يتعارض مع اتفاقنا مع الجيش. أنا أعتذر منكم، وأطلب مسامحتكم لأنّني أرسلتكم للخدمة في سلاح المدرّعات".

وبحسب مُعلّقين، فإن الاتفاق بين الجيش والمتديّنين الصهاينة ينصّ على أن تُخصّص سريّة جندريّة (للرجال فقط) للمتديّنين، وذلك تجنّبًا للاختلاط المحرّم شرعًا مع المجنّدات في الدورة نفسها. ولكن ما حدث، وعلى نحوٍ استثنائي في هذه الحالة، هو أن الدورة عبارة عن سريّة واحدة؛ لذا جرى تخصيص فصيل جندري للمتديّنين، وليس سريّة وفقًا للإجراء السائد، الأمر الذي أثار حفيظة الحاخام ميدان، ودفعه إلى إصدار رسالته الاستثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن الحاخام ميدان يُعدّ من معتدلي الصهيونية الدينية، ومن مؤيّدي الخدمة في الجيش، وهو نفسه كان ضابط مدرّعات في حرب يوم الغفران.

وحول حيثيات وتفاصيل المشكلة، يُلقي الحاخام عميحاي غوردون، وهو أحد الموقّعين على رسالة الحاخام ميدان، مزيدًا من الضوء، ويُشير إلى أن الحديث عن فصيل جندريّ للمتديّنين، لا يحلّ المشكلة، لأن العمل في دورة ضبّاط المدرّعات يجري على مستوى سرية في الغالب، وبشكل أقلّ على مستوى فصيل. هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، يُشير "غوردون" إلى أن المتديّنين يواجهون مصاعب إضافية عندما ينتقلون إلى ألوية جديدة بعد الدورة، حيث يكون فيها الشاب المتديّن (حتى بين الرجال) هو مثير المشاكل والمصاعب، الأمر الّذي يضرّ بسمعته، ويعيق تدرّجه في مراتب الجيش. وعليه، يطالب الحاخام "غوردون" الجيش بأن لا يضع المجنّدين المتديّنين أمام معضلة الاختيار بين تقدّمهم الوظيفي والقيم التي يؤمنون بها.

هذه القضية المتشعِّبة وجدت أصداءها في الإعلام، الذي فتح نقاشًا في الموضوع، وأجرى مقابلات مع حاخامين من الصهيونيّة الدينيّة، بينهم الحاخام ميدان نفسه، سعيًا لاستخلاص دلالات وانعكاسات هذا الأمر. ورأى معلّقون أن خطورة هذه الدعوات لا تنبع من مضمونها وسياقها فحسب، بل من طبيعة الجهات الصادرة عنها، كونها خرجت عن حاخامات "معتدلين جدًا"، وممّن يأخذ الجيش برأيهم ويحترمهم. كما توقّف معلّقون عند السلبيات التي تنطوي عليها هذه الدعوات، لجهة تعميق أزمة ازدواجية ولاء بالنسبة للمجنّدين المتديّنين، بين الأمر العسكري وأمر الحاخام.

4 - أزمة الطبقيّة

رياح التغيُّرات البنيويّة التي تهبّ على "المجتمع الإسرائيلي"، تضرب الجيش الإسرائيلي بقوّة. هذا ما ظهر جليًّا في تقارير ودراسات مهنيّة متوالية، أظهرت، بالأرقام والمُعطيات الإحصائية، انعكاس ظاهرة الطبقيّة الاقتصادية–الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي على الجيش الإسرائيلي.

وعبّرت هذه الظاهرة عن نفسها في الجيش عن طريق تراجع مؤشِّرات الحافزية للخدمة في الوحدات القتالية، وتفضيل الخدمة في الوحدات التكنولوجية والاستخبارية، الأمر الذي شرّع الباب للحديث عن نوع من الطبقيّة، تزداد تغلغلاً في جسم الجيش وتفتك به. والأكثر إثارة للقلق –برأي خبراء– هو أن فجوة المؤشِّرات السلبيّة مرشّحة للمزيد من الاتساع، في ضوء الطفرة التكنولوجية الهائلة التي ستزيد الفجوات داخل الجيش؛ وبالتالي ستزيد الانتقادات الموجّهة إليه على هذه الخلفية.

ولعلّ أفضل من حذَّر من تنامي ظاهرة الطبقيّة في الجيش، هو رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق أفيف كوخافي، الذي تناول في مناسبة عامّة قضية تقاسم عبء الخدمة العسكرية في الوحدات القتالية، من زاوية التقسيم بين الأطراف والمركز. كوخافي قال: "بصورة واضحة وقاطعة، إنّ هناك ارتفاعًا في حافزية الشّبان للخدمة القتالية، لكنّها

ليست موجودة بين المجنّدين من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا أو المهاجرين في وسط إسرائيل" (يهوشع، ي، 2022).

إقرار رئيس الأركان هذا أثار نقاشًا إعلاميًّا، ودفع دعوات إلى التحقّق بسرعة ممّا حدث في «المجتمع الإسرائيلي» في العقدَين الماضيَين، وفي الوقت نفسه مما يحدث داخل الجيش على هذا الصعيد.

إلّا أن ما أشعل جرس الإنذار هو انعكاس كلام كوخافي في لغة الأرقام، مع الدراسة التي أعدّها البروفيسور يغيل ليفي، الباحث في شؤون العلاقات العسكرية – الاجتماعية، وأظهرت أن 78 % من قتلى الجيش الإسرائيلي هم من الطبقات الضعيفة والمهمّشة، ومن أبناء المستوطنات والضواحي (يهوشع، ي، 2022). هذه الدراسة أتت في أجواء الحديث عن «الدور السلبي الذي بات الجيش يلعبه على مستوى تعزيز الطبقيّة ومُفاقمة الانقسامات الداخلية»، والكلام عن أنه «بعد ربع قرن أصبح الجيش الإسرائيلي جيشًا طبقيًّا، يخدم فيه أبناء الضواحي والأطراف في الوحدات القتالية، وأبناء المدن يخدمون في الوحدات التكنولوجية والهاي تيك».

هذه الأجواء تقاطعت مع أرقام أظهرت أن أعداد شباب الأطراف (الطبقات الاجتماعية الضعيفة) وشباب الصهيونية الدينية، تزداد بشكل مضطّرد في ألوية المُشاة، بينما يفضّل أبناء الشرائح السكّانية الغنيّة التجنّد في الوحدات التكنولوجية، أو الخدمة في وحدات فيها نسبة المخاطرة أقلّ، أو تلك التي تؤمّن لهم مستقبلا وظيفيًّا زاهرًا وراتبًا مرتفعًا.

والجدير ذكره أن الأرقام بحدّ ذاتها لا تمثّل القلق الأكبر في نظر الباحثين والخبراء، بل الصورة القاتمة التي ترسمها المناحي التي تسلكها هذه الأرقام، والاتجاهات المستقبلية التي تُشير إليها. وبالعودة إلى لغة الأرقام، وجد البروفيسور ليفي، في بحثه أنه «في حرب لبنان الأولى (عام 1982)، كانت نسبة القتلى من الطبقة الوسطى العلمانية، بمن فيهم الشرقيّون الذين ينتمون إلى تلك الطبقة هي 68%. بينما في الانتفاضة الثانية (حتى 2005) انخفض

عدد القتلى من تلك الطبقة إلى 45%؛ وامتلأ هذا الفراغ بمجموعات من المهاجرين والشرقيين والمتديّنين والدروز والنساء، حيث قفز عدد القتلى من هذه المجموعات إلى 55 بالمئة. ويُضيف ليفي أنه إذا نظرنا إلى القتلى فقط في النشاط الأمني الجاري على الحدود؛ نجد أن وزن الطبقة الوسطى العليا يتقلّص من 45 في المائة إلى 22 في المائة فقط. (يهوشع، ي، 2022).

المُعطيات آنفة الذكر تتقاطع مع ما يشير إليه الباحث في معهد القدس للاستراتيجية والأمن، والمتخصّص في المجال العسكري والأمني، والتكنولوجيا الإلكترونية والعسكرية، العقيد (احتياط) البروفيسور غابي سيبوني، بقوله إنه من خلال «عملية طويلة ومتواصلة، أنشأ الجيش الإسرائيلي طبقات اجتماعية، بين جيش «ذوي الياقات الزرقاء (القلادات)» وجيش «ذوي الياقات البيضاء»، وجيش الأطراف الاجتماعية والجغرافية، وأعضاء الصهيونية الدينية، الذين يسكنون الوحدات القتالية، وجيش أبناء العشرية العليا (الـ 10 % الأكثر ثراءً)، وسكّان المركز الذين يعملون في وحدات التكنولوجيا والاستخبارات». ويضيف سيبوني «لأن الجيش الإسرائيلي يمتلك نسخة طبق الأصل من التقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود في المجتمع الإسرائيلي، والذي يشكّل أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية» (سيبوني، غ، 2022).

في المقابل، ثمّة طائفة من الباحثين والمعلّقين تقدّم مقاربة أخرى، مبنيّة على أن الحديث عن جيشَين أمرٌ غير دقيق أو مبالغ فيه. فهناك من يرى أن «الادّعاء بأن الجيش يُرسل عن قصد قطاعات سكانيّة معيّنة لكي تُقتل، فيما يحمي قطاعات سكانيّة ذات امتيازات، هي اتّهامات خاطئة» (ليمور، ي، 2022). وبين الباحثين مَن يعتقد أن الخدمة العسكرية هي خدمة عسكرية بمعزل عن طبيعة الوظيفة التي يؤدّيها الجندي، أو الوحدة التي يخدم فيها. وبرأيهم، فإن «الجندي الذي يقوم بعمل مهنيّ مُعقّد في قيادة سلاح الجو في مبنى وزارة الأمن، وهو مسؤول عن منظومات مُعقّدة، لا يقلّ أهمية عن جندي يخدم في

كتيبة المدرّعات» إذا كان كلٌ منهما «يقوم بعمله كما هو مطلوب منه». وعلى الرغم من اعترافهم بوجود استثناءات وحالات نشاز وأخطاء ومحسوبيّات في الجيش، يخلص باحثون إلى أنه «لا داعي للقلق؛ فلن يقوم هنا جيشان على خلفية عدم مساواة بين من هم في الخدمة»، خصوصًا أن الجيش يعمل على تشجيع أبناء الضواحي على التوجّه للخدمة في الوحدات التكنولوجية، لردم الهوّة العددية بين أبناء الطبقات الاجتماعية العليا والطبقات الدنيا في وحدات مثل شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، اتصالات محوسبة، 9900 ،8200 سايبر (أركين، د، 2022).

- هرميّة داخل الطبقيّة

كشف النقاش الإعلامي الذي تمحور حول أزمة الطبقيّة في الجيش الإسرائيلي، أن الهرميّة في الجيش لا تتوقّف عند البُعد الاجتماعي من حيث التمييز بين قطبي الغنى والفقر، أو في البُعد الجغرافي بين المركز والأطراف، بل تتسلّل إلى داخل المجموعات المهمّشة، والمناطقة الجغرافية الواحدة. فالمتديّنون الحريديم – الأشكينازيم (من ذوي الأصول الغربية)، يخدمون في وحدات خاصّة لهم في لواء المظليين أو في الوحدات التكنولوجية؛ وأمّا الجنود السفارديم (من ذوي الأصول الشرقية)، فيُنقلون إلى كتيبة «نيتسح يهودا»، حيث يقومون بأقسى الأعمال وأكثرها إرهاقاً «ضدّ من جرى تعبئتهم على كرههم بشدّة» (في إشارة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية).

وعلى ما يبدو، فإن التقارير والدراسات التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وأظهرت أن المتجنّدين من "الصهيونية الدينية" والأطراف لديهم الحضور الأبرز في الوحدات القتالية، استفزّت الجيش الإسرائيلي، الذي خرج نهاية العام المنصرم، في معركة صدّ ودحض، وأصدر تقريرًا استثنائيًّا، نفى فيه "المزاعم" التي تتحدّث عن طبقتَين في الجيش، الأولى غنيّة والثانية فقيرة. وأشار معلّقون إلى أن ذلك أتى ردًا على سلسلة من المقالات والبيانات التي تزعم أن "المجنّدين من الخلفيات الأكثر ثراءً يملؤون وحدات النخبة التكنولوجية، فيما يُرسِلون الفقراء للمخاطرة بحياتهم وخوض الحروب نيابة عنهم"،

حسب ما أفادت صحيفة جيروزاليم بوست.

وجاء في ردّ الجيش أن نحو 60 % من الإسرائيليين من مستويات اجتماعية واقتصادية أعلى ممّن هم في عمر الخدمة العسكرية، يلتحقون بمناصب قتالية. وأضاف: "أنه بحسب تحليل اجتماعي اقتصادي، فإنه مع ارتفاع الوضع الاجتماعي والاقتصادي، تزداد النسبة المئوية للخدمة في الأدوار القتالية".

إلّا أن المعطيات التي عرضها الجيش لم تُقنع معلّقين عسكريين ممّن شكّكوا بدقّة هذه المعطيات. وفيما أشار معلّقون عسكريون إلى أنه "عند كل انتهاء دورة ضبّاط يمكن رؤية من يركب سلسلة القيادة التابعة للجيش الإسرائيلي"، تهكّم آخرون على هذه المعطيات، وألمحوا إلى أن الجيش يتعمّد تمويه الحقائق، مستندًا إلى "جمالية الإحصاءات التي يمكن استخدامها بطرقٍ مختلفةٍ لإثبات مزاعم مُعاكسة، وبالتأكيد إذا قُدِّمت بصورة انتقائية". ولفت معلّقون إلى أنه يوجد في المراتب العُشرية الضعيفة (بين 1 و 5)، غالبية من العرب والحريديم، الذين لا يتجنّدون في الجيش أصلًا (هرئِل، ع، 2022).

من جهته ردّ البروفسير ليفي على المعطيات التي نشرها الجيش كردّ على دراسته السابقة، موضحًا أن معطياته مبنيّة على أساس البيئة الاجتماعية – الاقتصادية وليس البيئة الجغرافية، كما اعتمد الجيش في معطياته. ولدحض ادعاءات الجيش، أضاف ليفي أنه، على سبيل المثال فإن "مهاجري أثيوبيا (وهم من الفقراء) الذين يتجنّدون بأعداد كبيرة في الخدمة القتالية يسكنون بأعداد كبيرة في مدن الوسط، وأيضًا مهاجري الكومنولث". وأشار ليفي "أنه أيضًا في المهن القتالية، يوجد تدرّج بين مهن مُعتبرة ومهن أقلّ اعتبارًا" (ليفي، ي، 2022).

5 - أزمة القِوى البشريّة

تتشكّل أزمة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي من عدّة أبعاد ومؤشِّرات من جهة، وتتداخل مع أزمات وتعقيدات تواجه الجيش بفعل ارتباطه بـ «المجتمع الإسرائيلي» ككل

من جهة ثانية.

وفي المؤشّرات التي تتوزّع على بُعدَين: أحدهما كمّي والآخر نوعيّ، يمكن الحديث عن اللّا مساواة في قضية تحمّل عبء الخدمة العسكرية، ومسألة الحافزية المحدودة لخدمة قتالية وسط قطاعات سكانية متمكّنة؛ صعوبة في إبقاء الضبّاط النوعيين في الخدمة الدائمة؛ والوضع القائم لجزءٍ من وحدات الاحتياط، والتسرّب أثناء الخدمة.. وغيرها. وقد أظهر جديد المعطيات أن 41 % فقط من إجمالي المؤهّلين للخدمة العسكرية سيتجنّدون للجيش الإسرائيلي في العام 2050، وأن سلاح الجوّ سيفقد 55 % من قوّته البشرية النوعيّة بحلول العام 2026.

ومن ناحية أخرى، فإنّ أزمة القوى البشرية تتداخل، وحتى أنها تتحدّ أحيانًا مع أزمات أخرى أكثر عمقًا وأشدّ تعقيدًا، نظرًا لترابطها بالاختلالات الاجتماعيّة في "المجتمع الإسرائيلي" العام، بحيث يُشكّل الجيش، وفقها، صورة مُصغّرة للانقسامات والطبقات والهرميّات الاجتماعيّة. ومن هذه التداخلات على سبيل المثال، قضية تدهور نموذج جيش الشعب، ومسألتي الطبقيّة والهرميّة الاجتماعيّة داخل صفوف الجيش.

- البُعد الكمّي

على خلفيّة النقاش المُتجدّد حول قضيّة المساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، يبرز القلق لدى أوساط قيادية في المؤسّسة الأمنية والعسكرية من المنحى الديمغرافي الذي يُظهر أن غالبية الشّبان الإسرائيليين لن يخدموا في الجيش أو في الخدمة الوطنية في العام 2050.

هذا القلق وجد انعكاسه في المعطيات التي قدّمتها المؤسّسة الأمنية والعسكرية نهاية العام 2022، وتُفيد بأنه إذا لم يحدث تغيير ما، فإنّ 41 % فقط من الشّبان المؤهّلين للخدمة العسكرية سيتجنّدون في الجيش الإسرائيلي في عام 2050.

جدول 1: توقّعات معطيات التجنيد بين العامَين 2020 – 2050 (شوفال، ل، 2022)

توقعات معطيات التجنيد		
السنة	2020	2050
يتجندون للجيش	(47%) 67,100	(41%) 99,200
لا يتجندون	(46%) 66,500	(52%) 126,200
خدمة وطنية	(7%) 10,000	(7%) 15,300
الإجمالي التقريبي	144,000	241,000

ومن المعطيات يتبيّن أنّه من بين جيل الـ 18 سنة الذين لن يتجنّدوا في سنة 2050 (وتبلغ نسبتهم 59 % من إجمالي المؤهّلين للخدمة)، يوجد 57 % منهم من المتديّنين – الحريديم، و35 % من أبناء الأقليّات، ونحو 8 % من اليهود غير الحريديم، الذين سيحصلون على إعفاءات عن طريق أسباب مختلفة ،مثل الوضع الصحي و/أو النفسي. (شوفال، ل، 2022)

وتتفاقم مشكلة القِوى البشرية أكثر عندما يُلحظ عامل التسرّب أثناء فترة الخدمة، وذلك بالنسبة للشبّان الذين يتجنّدون ولا يُكمِلون فترة خدمتهم، مع أن هذه النسبة لا تزال منخفضة في الوقت الراهن.

جدول 2: تشريح غير المتجنّدين بين العامَين 2020 2022– (شوفال، ل، 2022)

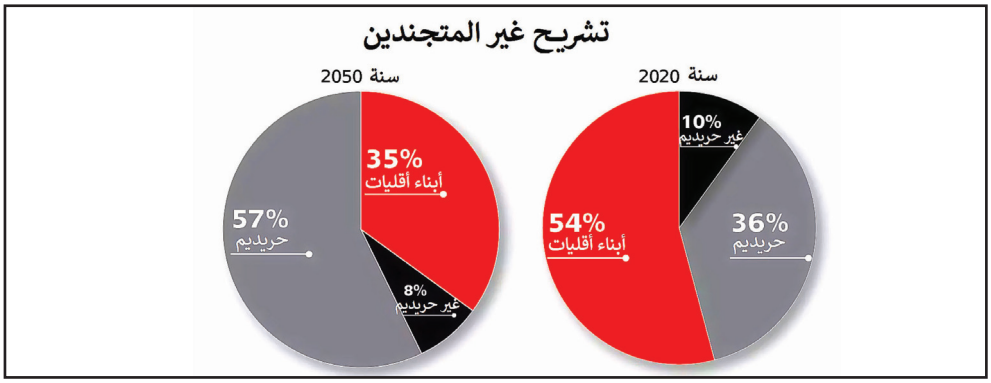

ومعنى هذه المعطيات هو أنّه في الوقت الحالي، فإن نحو 46 % من الشّبان المؤهّلين يتجنّدون للجيش، ونسبة الذين يُنهون خدمتهم أقلّ، وأن هذه الأرقام تُعبِّر عن منحىً سلبي. ولكن على الرغم الشكوى من فجوة القِوى البشرية في الجيش، فإنّ النقص –بحسب معلّقين– هو في وحدات مُحدَّدة، وفي الأساس نقصٌ في عديد الوحدات القتاليّة، أو في المجالات التكنولوجيّة.

وفي سياق متّصل، كشفت صحيفة «إسرائيل هيوم» أن مئات الضبّاط أنهوا خدمتهم العسكرية بمبادرة منهم، لأسباب تتعلق بالمعاشات وشروط الخدمة؛ وأضافت الصحيفة أن ما لا يقلّ عن 613 عنصرًا في الخدمة الدائمة برتبة رائد، بينهم 145 مقاتلًا، تركوا الجيش خلال سنة 2022. كما قرّر خلال السنة نفسها ما لا يقلّ عن 12 ضابطًا برتبة مقدّم ترك الجيش، رغم أنهم في مسار خدمة دائمة آمن. (شوفال، ل، 2023)

وبلُغةٍ سياسيةٍ واضحة، عبّر وزير الأمن السابق، بني غانتس، في أكثر من مناسبة، عن قلقه من هذا المنحنى السلبّي فيما يتعلّق بالقِوى البشرية، وقال إن «المجتمع الإسرائيلي» أمام «أزمة في المدى البعيد في الخدمة الإلزاميّة في الجيش الإسرائيلي». كما حذّر من أنه في المدى البعيد، هناك خطر تفكّك نموذج جيش الشعب في حال لم يحدث تغيير ما، الأمر الذي سيؤدّي إلى إحداث ضرر في أمن إسرائيل، وفقًا لـ «غانتس».

وفي أعقاب دراستها، على مدى سنوات، لأزمة القِوى البشرية في الجيش، حذّرت الباحثة هروش غيتي (المنتدبة من قِبل وزارة الأمن لدراسة هذه الأزمة)، من أنه: «إسرائيل حاليًّا في وضع وصلت إليه الكثير من دول العالم، حيث إن 50 % فقط من السكّان تجنّدوا للجيش». وأضافت أن «نموذج الخدمة على هذه الشاكلة في هذه الدول تقوّض، وانهار لاحقًا» (شوفال، ل، 2022).

- البُعد النوعيّ

الشاهد الأبرز على القلق الإسرائيلي من تراجع هذا المُؤشِّر تمثّل في التحذيرات التي أطلقها مفوّض شكاوى الجنود السابق في الجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط إسحاق

بريك، الذي نبّه، في أكثر من مناسبة، من تراجع ملحوظ في نوعيّة العديد في الجيش الإسرائيلي. واتّهم بريك رئيسَي الأركان الأخيرَين غادي آيزنكوت وأفيف كوخافي، باتخاذ سلسلة من القرارات الخاطئة التي «أدّت إلى هروب ضبّاط نوعيين وإلحاق ضرر بالغ بدافع الخدمة».

وفي مجال نوعيّة القِوى البشرية في الجيش، وهو الأمر الذي حُدّد كهدف أساس في الخطّة متعدّدة السّنوات "غدعون"، أثناء ولاية آيزنكوت، إلّا أن "ثلاثة قرارات "غير مدروسة وغير مسؤولة" اتخذها آيزنكوت، أدّت إلى انهيار نوعيّة القوة البشرية، وتدنّي الدافع للعمل في الخدمة الدائمة أو كمقاتل حربي"، وهي:

أ. تقليص عديد الخدمة النظامية، الأمر الذي أوجد –إضافة إلى التقليصات السابقة– فجوات بين القِوى البشرية المتبقيّة وبين المهمّات التي لم تنخفض وإنما ازدادت. ويعزو "بريك" أزمة سرقة مخازن سلاح الجيش إلى هذا السبب، أي عدم قدرة الجيش على حماية مخازنه وقواعده العسكرية بسبب نقص العديد.

ب. تقليص خدمة الرجال أدّى إلى تقليص التأهيل والسطحية المهنية، وإلى نقص بالجنود في الأسلحة الحربية وفي وظائف داعمي الحرب.

ج. دخول "نموذج الخدمة الدائمة الشاب" أثناء تولّي رئيس الأركان آيزنكوت، وجوهره تسريح ضبّاط لم يصلوا إلى رتبة رائد حتى سنّ 30، وتسريح جنود برتبة رائد لم يصلوا في سن 35 إلى رتبة مقدّم. (بريك، إ، 2022)

وعلى وقع اتّهامات تُوجّه للجيش بأنه يذرّ الرماد في العيون، ويقدّم للمستويين السياسي والشعبي صورة مغلوطة عن نوعيّة قواه البشرية، عبْر القول إنها "معيارية جدًا"، شدّد خبراء على أن نوعية القِوى البشرية في الخدمة النظامية في حالة تدهور مستمر، وبوتيرة متسارعة، حيث إن "الجيش يواجه اليوم أزمة قِوى بشرية هي الأصعب في تاريخه". ويستندون في ذلك إلى معطيات نشرها مؤخراً رئيس وحدة القِوى البشرية السابق في سلاح الجو الإسرائيلي، العميد إيتمار رايخل، الذي أشار إلى أن أزمة القوى البشرية في

سلاح الجو لا تنحصر في المجال الكميّ فحسب، بل تتعدّاه إلى البُعد النوعي الذي يمثّل بُعدًا حاسمًا في هذا السلاح. وفي ضوء ذلك، حذّر رايخل من أنه بحلول عام 2026، فإن سلاح الجو سيفقد 55 % من خبرته المهنية؛ وهذا يشكّل ضررًا بالغًا، لأنّه يطال أهم موارد الذراع الاستراتيجية لـ«إسرائيل» (أي سلاح الجو) في أي حرب (بريك، إ، 2022).

وفي هذا المجال أيضًا، نَقل مراسلون عسكريون عن "ضابط مميّز جدًا" في شعبة الاستخبارات قوله إن "معظم الجيّدين يغادرون الجيش، لأنه من المستحيل العيش من حبّ الوطن عندما تغرق بالديون". وفي السياق، أشار مراسلون إلى "تهديد استراتيجي" يتعلّق بمعدّل تقصير خدمة الضبّاط والجنود الشّبان، الذي بات "يحطّم أرقامًا قياسية"؛ الأمر الذي ينعكس نقصًا حادًا، يزداد سوءًا، في الوظائف الحسّاسة في الجيش. ويتوقّع مراسلون موجة رحيل ضبّاط ورتباء يتقاضون رواتب زهيدة في الأشهر المقبلة.

6 - أزمة الاحتياط

رسمت جملة من التقارير والمقالات والتعليقات الإعلامية التي صدرت في العام 2022 صورة قاتمة لواقع جيش الاحتياط ومستقبله، وذلك عبر تسليط الضوء على مجموعة من المشاكل والمعضلات التي يواجهها، ويتعلّق بعضها بالاستعداد، والبعض الآخر وبالكفاءة والجاهزية للحرب المقبلة، وكلّها أمور تصبّ في صالح الفجوة المتزايدة بين المُقرّر على الورق والواقع على الأرض.

وإضافة إلى مساهمة الإعلام الإسرائيلي في رسم معالم الصورة، سُجِّلت خلال العام المذكور سلسلة من الشهادات التي قدّمها ضبّاط كبار في جيش الاحتياط، وتطرّقت إلى مشاكل تطال جوانب عديدة، كتدني نسبة المُعرَّفين كجيش احتياط من عموم "الشعب"، إذ إن "17 % فقط من السكان بأعمار الخدمة مُحدّدون على أنهم جنود احتياط، فيما 4 % فقط من عموم الإسرائيليين يُعدّون جنود احتياط فعّالين"، (ليفنسون، ت، 2022). من جهة ثانية، تُظهر المعطيات أن جيش الاحتياط يتحوّل مع الوقت إلى جيش الفقراء والأيديولوجيين من أتباع التيار الصهيوني – الديني؛ هذا مضافًا إلى مشاكل التأهيل والكفاءة والجاهزية وغيرها.

وحول مشكلة نقص الجاهزية للالتحاق بالاحتياط عند الطلب، أشار عدد من الضبّاط والباحثين أنّ السنوات الأخيرة شَهِدت تحوّلات بعيدة الأثر على تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. وبشأن التهرّب من خدمة الاحتياط، يقول قائد كتيبة مدفعيّة في الاحتياط إن: "ما أراه في الآونة الأخيرة لا يُشبه ما رأيته في السابق"، مُضيفاً: "في السنة الأخيرة تم استدعاء الكتيبة مرّتين؛ المرّة الأولى إلى تدريب، ومرّة أخرى إلى استخدام عملاني في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وفي كِلا الحالتين، أخبره قادة السرايا أنهم توسّلوا العناصر كي يلتحقوا".

وحول الفجوة المتّسعة بين ما يجب أن يكون في جيش الاحتياط وبين وما هو كائن على أرض الواقع، يوضّح الباحث في شؤون العلاقات العسكرية – الاجتماعية، البروفسور يغيل ليفي، أن "جيش الاحتياط تحوّل فعليًّا إلى جيش تطوّعي"، مضيفاً: "في الواقع تُفرض على عناصر الخدمة الإلزامية خدمة الاحتياط وفقًا للقانون. لكن فعليًّا يلتحق بالخدمة فقط من يريد ذلك. ويضيف: حالياً تشكيل الاحتياط يضمّ في أغلبه أشخاصًا فقراء يستميتون للخدمة في الاحتياط للاستفادة من البدل المالي. ويشمل البدل دفعة مالية لجنود احتياط نفّذوا تراكم خدمة أكثر من عشرة أيام في السنة. على سبيل المثال، من يراكم عشرة أيام في السنة يحصل على منحة من 2.676 شيكل. وأمّا من يلتحق 20 يومًا، فيحظى بـ 4.014 شيكل. ويقول ليفي: إن "هذه المنح تُلائم الطّبقة الأشدّ فقراً من السكان، بينما الطبقة المتمكّنة، ليس فقط أن المنح لا تلائمها، بل هم يرون أن خدمة الاحتياط تُعيق ازدهارهم الوظيفي"؛ وبالتالي يتخلّفون عن الحضور.

وفي مثال عملي على هذا الواقع، تقول ضابطة ارتباط في إحدى فرق الاحتياط أنه "في التدريب الأخير في اللواء، فإن 30 % فقط من المُسجّلين في عديد قوّة اللواء التحقوا فعليًّا". وتضيف "في البداية، فقط مستوطنون وشُبّان من الضواحي يوافقون على المجيء. أما بقيّة عناصر الاحتياط، فيُغلقون الخط في وجهي. حتى أحياناً يوجّهون لي كلامًا جارحًا" (ليفنسون، ت، 2022).

وإضافة إلى أولئك الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية اقتصادية متدنيّة، يمكن ملاحظة مجموعة إضافية ما زالت تتجنّد في الاحتياط، بحسب البروفيسور ليفي، وهم أصحاب التوجّهات الأيديولوجية. "وهذه مجموعة مؤلّفة في الجيش بشكل أساسي من عناصر الصهيونية – الدينية بشكل عام، ومن مستوطنين بشكل خاص، الذين نسبتهم في الجيش تزداد مع مرور الوقت".

ويوضّح باحثون متخصّصون العلاقات بين الجيش والمجتمع، أن الطابع الأيديولوجي الذي يسود وسط عناصر الصهيونية الدينية يجعلهم يأتون إلى الاحتياط. ويقول الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي، مائير ألرن، إنه "في السابق ساد في حديث الجمهور طابع مشترك، حيث وُضِع أمن الدولة على رأس جدول الأولويات القومي، ومنح الذين يخدمون بالاحتياط تقديرًا واحترامًا واسعًا، كونهم أحد الأركان الأساسية لجيش الشعب". ويُضيف "في العقود الأخيرة تطوّرت في البلاد اتجاهات اجتماعية واقتصادية منحت أولوية لصالح الفرد، وبالأخص لرفاهية اقتصادية".

وحول الاستعداد للحرب المقبلة، يقول المفوّض السابق لشكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط إسحاق بريك: "نُعاني من مشكلة صعبة جداً من ناحية التأهيل للحرب في الجيش الإسرائيلي بشكل عام، وتشكيل الاحتياط بشكل خاص". ويضيف أن "تشكيل الاحتياط غير مستعد لحرب حقيقية". وفي سياق متّصل، يقول بريك "وحدات الاحتياط اهترأت بالكامل، وهي تُعاني اليوم نقصًا في الأهلية القتالية نتيجة تقليص نظم القوّات والطاقة البشرية على مرّ السنوات، وغياب تدريبات واستخدام وسائل قتالية جديدة، ونقص هائل في الطاقة البشرية التخصّصية بعد تقليصها، وعدم جاهزية وحدات مخازن الطوارئ للحرب" (بريك، إ، 2023).

وثمّة بين ضبّاط الاحتياط من يُشير إلى وضع لوجستي سيّئ، وبحسب نائب قائد لواء المدرّعات في الاحتياط، فإنّ عناصر الاحتياط يحصلون، أثناء خدمتهم، على طعام سيِّئ، وظروف منامة مخيفة، وعتاد قديم وغير آمن، ويشعرون بأن التدريبات عَرَضية وغير جدية.

7 - مشاكل ذراع البرّ

ثمّة اتفاق واسع بين الخبراء والمعلّقين العسكريين على أن المشاكل التي يُعاني منها ذراع البرّ في الجيش الإسرائيلي بقيت حاضرة بقوّة في العام 2022، الأمر الذي تجلّى في عدد من التقارير والمقالات، بعضها بقلم قادة كبار سابقين في الجيش، والتي سلّطت الضوء على أبعاد هذه المشكلة، التي تبدو الأخطر تأثيرًا على حرب متعدّدة الساحات، بالنظر إلى الدور المهم المُناط بهذا الذراع في المُقبل من الحروب.

وفي ضوء مجموعة من تلك المقالات والتقارير، يمكن إجمال المشاكل والمعضلات التي يواجهها ذراع البر في الجيش الإسرائيلي، على النحو الآتي: الفجوة بين الأفكار والواقع على الأرض؛ البُعد الثقافي – الاجتماعي المتمثّل في عدم تقبّل الخسائر البشرية من جهة، والثقافة التنظيمية الفاسدة من جهة ثانية؛ إضافة إلى كثرة مشاكل ذراع البّر، وما ينتج عنها من تضعضع ثقة المستوى السياسي به.

أ - فجوة الأفكار والوقائع

في مثالٍ على الفجوة التي تفصل الرؤى والتطلّعات (القيادية) عن الواقع الفعلي على الأرض، يُشير مفوّض شكاوى الجنود السابق اللواء احتياط إسحاق بريك، إلى أن أفكار رئيس الأركان أفيف كوخافي بتأسيس قتال متعدّد الأبعاد ضمن دمج جويّ وبريّ «لم تحظَ بزخم، وهي ملك وحدات معدودة فقط؛ وأن غالبية الوحدات النظامية لم تَدمُج هذه العقيدة، فيما أن الوحدات القليلة التي دمجتها تخسر قدراتها مع تغيير قادة وجنود فيها».

وحول تـأثير أزمة الطاقة البشرية، نتيجة هروب الضبّاط والقادة الجيّدين إلى الوظائف المدنيّة، يلفت بريك إلى أن "ضررًا كبيرًا لحق بالروح القتالية لدى قوات البرّ، مع تدنّي مُدمّر في دافعية الشباب للتجنّد في الوحدات القتالية". ويضيف أن "القادة والجنود في البرّ يشعرون بأنّه ليس مخطّطًا إشراكهم في الحرب المقبلة خشية من الخسائر، وأن نظم القوات والطاقة البشرية في البرّ تُقلّص إلى ما تحت الخطوط الحمر، فيما المعايير ضعيفة والأهليّة متآكلة" (بريك، إ، 2023).

ب - سلاح المدرّعات

في إطار تشريح مشكلة ذراع البر، يحذّر ضبّاط كبار من أن أخطر مشاكل ذراع البر، تلك التي تتّصل بسلاح المدرّعات، الذي يُعاني منذ سنوات من حافزية منخفضة بوجه خاص، ومن تآكل وتقليصات واسعة على أكثر من مستوى. وتُشير معطيات صحفيّة أنّ في كلّ مكان شاغر في سلاح المدرّعات يُنافس نحو 0.5 شاب. وفي دورات التجنيد «طوفيم» [جيّدون]، النسبة هي 0.6 شاب. (شوفال، ل، 2022).

ويلفت معلّقون الى أنه في ضوء العقيدة القتالية المُحدّثة في الجيش الإسرائيلي، التي تفرض دمجًا بين القوّات المختلفة، فإنّ هذا يعني أنه إذا وصلت ألوية المدرّعات إلى حرب لبنان الثالثة بكفاءة منخفضة، فإن مناورة الجيش الإسرائيلي [البريّة] كلّها ستكون إشكالية.

وكمثال على هذه الفكرة، يكشف بريك أن "غالبية وحدات المدرّعات في جيش الاحتياط لم تدمج منظومة "تسيد" [جيش برّي ديجيتال]"؛ فضلاً عن مشكلة نقص التدريبات والخبرة على تشغيل هذه المنظومة، بحيث تُصبح هذه المنظومة من دون خبرة تشغيلية " أداؤها يشبه قدرة أداء إنسان من دون رأس" (بريك، إ، 2022).

ويضيف معلّقون أن الجيش الإسرائيلي "ألغى في العقود الأخيرة عددًا لا بأس به من ألوية المدرّعات في النظامي والاحتياط"، وبحسب هؤلاء، يحتفظ سلاح المدرّعات، سنة 2022، بكميّة صغيرة من الدبابات قياسًا بالماضي، و"بالإجمال لديه ثلاثة ألوية مدرّعات في النظامي، لواء تأهيل نظامي يصبح في الحرب لواءً قتاليًا، وعدة ألوية مدرّعات في الاحتياط". وفي ضوء نقص القوى البشرية المخصّصة لسلاح المدرّعات، فإن كل جندي يخرج للتدريب أو لحاجة أخرى، يعطّل فريقًا كاملًا من مقاتلي المدرّعات (شوفال، ل، 2022).

وبحسب المعطيات الرسمية لشعبة القوّة البشرية، فإن واحدًا من ألوية المدرّعات تنقصه فرق قياسًا للتخطيط. مع هذا، في شعبة القوّة البشرية أيضًا يعترفون بأنهم كانوا يرغبون في زيادة عدد الجنود الذين يُرسلون إلى سلاح المدرّعات.

ج - فساد الثقافة التنظيمية

التشديد على فساد الثقافة التنظيمية في ذراع البرّ لا يعني أنها حكرٌ عليه، بل هي آفة تضرب عموم الجيش الإسرائيلي بحسب بعض الخبراء؛ ولعلّ التركيز عليها في إطار ذراع البرّ يرجع إلى أهمية هذا الذراع في الحروب المقبلة. وفي هذا الإطار، يشير اللواء احتياط بريك إلى أن «الوحدات النظامية ممسوسة اليوم بعدم الانصياع وعدم الرقابة والمتابعة، عدم التأكد من تنفيذ الأوامر، عدم المعالجة، عدم استخلاص الدروس وتطبيقها، وتحقيقات غير موثوقة». ويضيف بريك أن «الحديث يدور عن منظمة لا تتعلّم، دون توالٍ واستمرارية، مع معايير منخفضة وثقافة تقارير غير موثوقة. وفي مكان آخر، يذكر بريك أن «الثقافة التنظيمية في الجيش متدنّية جدًا، وهي حقيقة لا تلقى اهتمام القيادة الرفيعة. والنتيجة: الأسّس تتفكّك، ولا يمكن بناء جيش منتصر».

8 - أزمة سرقة القواعد العسكرية

عمليات اقتحام قواعد وثكنات الجيش الإسرائيلي وسرقة أسلحة وذخائر منها، تتحوّل مع الوقت إلى ظاهرة متنامية عدديًا ومنتشرة جغرافيًا. وهي تنضمّ إلى سلسلة من الظواهر «المقلقة» و»المُحرجة» للجيش الإسرائيلي، لا سيّما وأنه عاجز عن معالجتها، بحسب ما تقول أوساط المعلّقين والخبراء.

ولا ينبع القلق من هذه الظاهرة فقط من مسألتي الإحراج والإضرار بهيبة الجيش فحسب، بل من تبعات إضافيّة، تتمثّل بوصول بعض الأسلحة والذخائر المسروقة إلى مجموعات فلسطينية في الضفة الغربية؛ وبالتالي استعمالها ضدّ قوات الجيش خلال عملياته في الضفة، أو وصول بعضها إلى منظّمات وعائلات الجريمة الإسرائيلية، التي باتت تشكّل بحدّ ذاتها تحديًّا لأجهزة الأمن الإسرائيلية؛ خصوصًا أن بعض هذه المسروقات تتضمّن رشّاشات وقنابل يدويّة وصواريخ مضادّة للدبابات ومعدّات رؤية ليلية ومتفجّرات، جرى بالفعل استخدام بعضها في عمليات فلسطينية في الداخل الإسرائيلي.

وفي أعقاب تكرار هذه السّرقات، وانتقالها من قواعد في الجنوب إلى قواعد في المنطقة

الشمالية، سلّط الإعلام الإسرائيلي مزيدًا من الضوء عليها، وعَرَض، لا سيّما نهاية العام 2022، سلسلة من حوادث اقتحام القواعد وسرقتها، ومنها اقتحام وسرقة معسكر تدريب "صنوبر" في هضبة الجولان، وسرقة نحو 70 ألف رصاصة 5.56 ملم، ونحو 70 قنبلة يدوية وعبوة ناسفة. وفي سياق تعليقه على هذه الحادثة، قال مراسل الشؤون العسكرية في القناة الـ 13، أور هيلر، إن هذه الحادثة هي "حلقة من سلسلة إخفاقات وفشل"، وكشف أن الجيش الإسرائيلي "أنفق الملايين على حماية المخازن والقواعد في السنوات الأخيرة"؛ وأضاف أن "ما يجري من سرقات حوَّل الجيش الإسرائيلي إلى مهزلة".

وفي حادثة أخرى عُدّت من الحوادث المستغربة، حيث اختارت عصابات الجريمة الإسرائيلية تخبئة سيّارتَين مسروقتَين، تمهيدًا لتنفيذ هجوم جنائي، في مخبأ خاص بالجيش في المنطقة الشمالية؛ وتبيّن لاحقًا أن السيارتين بقيتا أشهرًا طويلة في مخزن الجيش قبل أن يتم اكتشافها. والأغرب –بحسب مراسلين عسكريين– أن المجرمين بدّلوا قفل المخزن الذي وضعه الجيش سابقًا بقفل آخر خاصّ بهم (فارون، غ، 2022).

وفي نهاية العام الماضي أيضًا، و"تحت أنوف الحرّاس"، اقتحم مجهولون قاعدة "شبتا" الخاصة بسلاح المدفعية في النقب، وسرقوا دراجة نارية وسيّارة رباعية الدفع باهظة الثمن. (بوحبوط، أ، 2022).

وفيما أشارت تقارير إعلامية إلى أن ما يُكشف للإعلام في هذا المجال «ليس سوى رأس جبل الجليد»، علّق مفوّض شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي سابقًا، اللواء احتياط إسحاق بريك، بالقول إن هذه «ظاهرة فظيعة ومُخيفة ولا يمكن وقفها، وهي ببساطة فضيحة لا مثيل لها». وأضاف «منذ سنوات وهم يسرقون سلاحًا وذخيرة، والجمهور يعرف فقط جزءًا صغيرًا مما يجري».

9 - أزمة الغذاء

بالرغم من الإعلان عن خطط ومشاريع لمعالجتها، إلّا أن أزمة الغذاء في الجيش الإسرائيلي لم تنزل عن قائمة المشكلات والأزمات التي يُواجهها الجيش أخيرًا؛ وبالتالي

بقيت، خلال العام الماضي، محطًا لتسليط أضواء إعلامية على حيثيّاتها وتبعاتها.

وفي أعقاب الاهتمام الإعلامي الذي حظِيت به هذه المسألة في العام 2021، وُضِع هذا الموضوع في صدارة الاهتمام لدى قيادة الجيش، لا سيّما شعبة التكنولوجيا واللوجستيك، المسؤولة عن تأمين الدعم والطعام في الجيش الإسرائيلي. وفي ضوء كثرة الشكاوى من الجنود وذويهم، أعلن الجيش، بداية العام 2022، عن الشروع في خطط ومشاريع لتحسين جودة الطعام في المواقع والقواعد العسكرية، خاصة البعيدة عن الوسط، حيث تتركّز الشكاوى المرتبطة بالطعام والمطابخ وقاعات الطعام.

وتتنوّع أوجه أزمة الغذاء في الجيش الإسرائيلي، بين مشاكل رداءة الطعام المقدّم للجنود من جهة، وسوء حالة المطابخ وقاعات الطعام وقلّة النظافة فيها من جهة ثانية، وبين شكاوى من نقص كميات الطعام ما يُجبر الكثير من الجنود على شراء الطعام من مالهم الخاص، من جهة ثالثة.

هذه المشكلة، وما تنطوي عليه من تبعات على معنويات الجندي القتالي وصحّته، بحسب معلّقين، دفعت مراقب الجيش الإسرائيلي إلى التدخّل وإصدار تقرير (صدر في نهاية العام 2021) حول الغذاء الذي يُقدّم للجنود.

وتضمّن التقرير انتقادات لاذعة للجهات المسؤولة عن تقديم الطعام، ولخصّ فيه بعض مكوِّنات المشكلة، كالنقص في كميّات الطعام، والظروف الصحيّة المُعقّدة، وسرقة منتجات غذائية بعشرات ملايين الشواكل. وختم التقرير بأن جنودًا كثر يُفضّلون البقاء جياعًا على تناول الطعام الذي يقدّمه لهم الجيش.

معلّقون اطّلعوا على التقرير قالوا إنه "تقرير صعب الهضم"، بالنظر إلى ما أثبته من مشاكل صحيّة خطِرة، وحذّروا من أن التذمّر من الحياة اليومية في الجيش قد يُلحق ضرراً بثقة الجمهور به؛ فيما أشار آخرون إلى أن الجرذان والحشرات تُثبت أنّ إعلان الجيش عن تحسين غرف الطعام وجودة الغذاء لا يزال في نطاق الخطط.

وفي سياق متابعة تداعيات هذه المشكلة، كشف موقع القناة التلفزيونية 14، عن حالات وأعراض مَرَضية عانى منها مقاتلو لواء غفعاتي المتواجدين في إحدى قواعد التدريب خلال العام الماضي، حيث سُجّل في أوساط الجنود أكثر 60 إصابة بأعراض مَرَضيّة شديدة.

وكعيّنة من مشكلة الغذاء في الجيش، أجرت القناة الثانية عشر المتلفزة، فحوصات مخبرية على أربع قواعد عسكرية، وتبيّن في اثنتين منها "وضعًا هستيريًا، إذ إنه في 11 عيّنة طعام من بين 12، وُجِدت آثار تعفّن وتخمّر وجراثيم برازيّة (أبراموفيتش، ل، 2022).

وحول خطط الجيش لحلّ الأزمة، يقول الشيف أدير لوغسي، قائد مجال التأهيل المطبخيّ في الجيش الإسرائيلي، إنه "في السنة الأخيرة يوجد في الجيش ثورةٌ في المطبخ". وأضاف أن "رئيس هيئة الأركان العامة أعلن أنّ الجيش سيمنح هذه السنة ردًا نوعيًّا جدًا للجنود في مجال الغذاء؛ واستثمروا الكثير من الميزانيات والموارد بهذا الشأن، بشكلٍ خاص للجنود الموجودين في الطرف العملاني القتالي" (ستاف، ه، 2022)

خامسًا: الجيش الإسرائيلي 2023: خشية على وحدة الجيش

على خلفية التصدّعات الاجتماعية والسياسية، واشتداد السّجال العام حول الخطّة القضائية التي تسعى حكومة بنيامين نتنياهو إلى إقرارها، تجاوزت الخلافات أسيجة الجيش الإسرائيلي، وتغلغلت السّجالات داخل صفوف قادته وجنوده، الأمر الذي أثار مخاوف وهواجس لدى مختلف الأوساط.

وكون أبعاد هذا التحدّي لا تنحصر في التأثير على جوْدة الحياة، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد والأعمال، بل تتعدّاه إلى التأثير على الحياة نفسها والوجود نفسه، فإن التحذيرات من تبعات هذا التحدّي طغت على بقيّة والهواجس والنقاشات التي أثارها طرح الخطة الاقتصادية.

وإلى جانب التحدّيات المفاهيمية والقيمية التي يفرضها الانخراط المتزايد للجيش في

السجالات الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي تجلّى في الحديث عن إثارة شعور الاغتراب بين الجيش ومجتمعه، بفعل خرق العقد الاجتماعي بين "الدولة" والجندي، ثمّة تحدٍ ثانٍ –مترتّب عليه– يتظهّر في إلحاق الضرّر المتوقّع بالحافزية العسكرية والقتالية بشكل عام، في الخدمة الاحتياطية في جميع مستوياتها بشكل خاص. وهذا الضرر بات ملموسًا ومُعاشًا، ويعكس اتجاهًا تصاعديًا، فيما يُشبه العلاقة الطردية مع اشتداد حدّة ونبرة السّجالات خارج الجيش.

وتبدو هذه المخاوف والهواجس ذات صلة بالواقع أكثر مع اتساع دائرة العسكريين (قادةً وضبّاطًا وجنودًا) المنضوين تحت لواء الاحتجاج ضد الخطة القضائية، ليس من قِبل ضبّاط وجنود سابقين وحسب، بل من قِبل آخرين لا يزالون في الخدمة النظامية (الدائمة والإلزامية)؛ حتى أن بعضهم ينظّم ويقود احتجاجات معيّنة، ويدعو عناصر الاحتياط إلى رفض الأوامر العسكرية، أو رفض المشاركة في الأنشطة التدريبية والعملانية، كما فعل رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، ورئيس الأركان السابق دان حالوتس، وغيرهما.

1 - الجيش والأزمة السياسية

تعقيدات الواقع المتبلور مع بداية العام 2023، دفعت قيادات في المؤسّسة الأمنية والعسكرية إلى الإعراب عن خشيتها علنًا، وبشكل استثنائي، من إمكانية أن تؤدّي مشاركة عسكريين في الفعاليات الاحتجاجية إلى إلحاق ضرّر بحافزية الخدمة القتالية في تشكيلي النظامي والاحتياط على حدٍ سواء؛ فضلًا عن التحذير من مخاطر الانجرافات، وتأثير أحجار الدومينو، والاتجاهات «السلبية» التي قد تدفع بها ديناميّات لا يمكن السيطرة عليها أو التنبّؤ بمساراتها وحدودها.

جوانب وأبعاد القلق الذي ينتاب الجيش، أضاءت عليها طائفة واسعة من المسؤولين والإعلاميين والخبراء، وكلّهم أجمعوا على أن تبعات هذا الواقع لن تتوقف عند حدود الخدمة الاحتياطية، بل ستتجاوزها الى الخدمة النظامية التي تشمل أيضًا الخدمة الإلزامية. وأمام هذا الواقع، حذّر إعلاميون مختّصون في الشؤون العسكرية من أنه لا يمكن لإسرائيل

أن تخسر جيشها. وفي دلالة على اجتياز الأزمة الداخلية أسيجة الجيش، سُجِّل خلال الأشهر القليلة الماضية المزيد والمزيد من النشاطات والفعاليات السياسية التي شارك فيها قادة وضبّاط وجنود في تشكيلي النظامي والاحتياط، وأتى معظمها في سياق الاعتراض على حكومة نتنياهو وخطّتها القضائية. وفي المقابل، سُجِّلت أيضًا فعاليات اعتراضية ضدّ المشاركة في الاحتجاجات وضدّ تسييس الجيش.

وبعيدًا عن الحجج والمسوّغات التي يسوقها العسكريون المناهضون للخطة القضائية، بدءًا من كوْنها "مُناقضة للديمقراطية"، وصولًا إلى كوْنها "تخنق الحرّيات الفريدة"، وغيرها من العناوين والمسوِّغات السياسية، فإنّ التخوّف الأساس لديهم يكمن في خشيتهم الحقيقية من التعرّض للملاحقة القضائية، والاعتقال في الخارج على خلفية دعاوى مشاركة بعضهم في جرائم حرب، خاصة في حال غيّرت بعض الدول الغربية نظرتها إلى إسرائيل، بعد تقويض نظامها القضائي.

ومن أبرز تلك الأنشطة والفعاليات التي نظّمها عسكريون في تشكيل الاحتياط، فقط في مطلع العام الجاري 2023:

– توقيع نحو 17 ألف ضابط وجندي في الاحتياط على عريضة ضدّ تسييس الجيش الإسرائيلي، وضد المشاركة في احتجاج مناهض للحكومة، وذلك مقابل حركة الاحتجاج التي قام بها زملاء لهم في الاحتياط (كوفوفيتش، ي، 2023).

– نظّم آلافُ العسكريين الاحتياطيين مسيرة، انطلاقاً من اللطرون إلى القدس المحتلة احتجاجاً على الخطّة القضائية. وشارك في المسيرة عناصر احتياط من وحدات نُخبة وألوية قتالية، ضبّاط وجنود احتياط وعائلاتهم، إلى جانب مسؤولين سابقين في المؤسّسة الأمنية والعسكرية (كوفوفيتش، ي، 2023).

– انضمّ 65 ضابطاً من قُدامى سلاح المدرّعات، من بينهم 15 برتبة لواء، و23 عميداً، إلى الاحتجاج، ووقّعوا عريضةً ضدّ الخطّة القضائية.

– وقّع نحو 350 عنصر احتياط في سلاح الجو على ما أسموه "رسالة الطيّارين"، من بينهم ضبّاط برتبة عميد إلى رتبة رائد ونقيب (رسالة الطيّارين ضد يوآف كيش: "نحن نخجل بك"، 2023).

– طلب عميد احتياط في سلاح الجو تسريحه من منصبه، مُعلنًا أنه لا يستطيع الاستمرار في هذا المنصب في ظلّ التغييرات في النظام القضائي. كما أُفيد أن عددًا من المسؤولين في الاحتياط أبلغوا قادتهم سرًا بأنهم سيقومون بخطوة مشابهة (هرئِل، ع، 2023).

– تحت عنوان «رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي»، طلب رائد احتياط وقف خدمته العسكرية في الاحتياط والتنازل عن رتبته العسكرية (الرائد احتياط «أ»، رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي، 2023).

– أفادت وسائل إعلام أنه في شهر شباط 2023، انتظمت أيضًا مبادرة تجمع مئاتٍ من عناصر الشاباك المتقاعدين. الاحتجاج يستخدم بصورة ملحوظة رموزًا ومشاعر عسكرية: ثكل، رتب، بزّات عسكرية، وحتّى دبابة عتيقة، ترمز إلى «حرب يوم الغفران» (حرب أكتوبر 1973)، جُرّت من النصب التذكاري المعروضة فيه (هرئِل، ع، 2023).

2 - أزمة وحدة القيادة

في ضوء عودة اليمين القومي والديني إلى السّلطة، مع أجندة سياسية – استيطانية متطرِّفة، وفي ظلّ الاتفاقيات الائتلافية التي وقّعها بنيامين نتنياهو مع شركائه في اليمين، حضر –مطلع هذا العام أيضًا– التحدّي المتمثّل بالحفاظ على وحدة القيادة في الجيش، وذلك في ضوء تولّي رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلائيل سموتريتش، ورئيس حزب قوة يهودية، إيتمار بن غفير، حقائب وزارية ذات صلاحيات عسكرية، تمس بوتيرة الاستيطان وتطوّره، وبحياة الفلسطينيين اليومية في القدس والضفة الغربية المحتلّتَين، لا سيما بعد تعيين سموتريتش وزيرًا مع صلاحيات في وزارة الأمن، إلى جانب وزير الأمن يوآف غالانت، الأمر الذي سُرعان ما انعكس صراعًا على الصلاحيات بين الوزيرَين.

هذا، ودفع القلق من ضرب أصل أساسي من أصول العمل العسكري في الجيوش، بالعديد من المسؤولين والخبراء والمعلّقين (حتى من أصحاب التوجّهات اليمينية) إلى التحذير من خطورة هذا الأمر على المستويَين الاستراتيجي والتكتي، لجهة كوْنه –برأي مسؤولين وقادة عسكريين– وصفة أكيدة لتفكيك الجيش الإسرائيلي وضرب نموذج "جيش الشعب". كما لفتت أوساط عسكرية وإعلامية إلى أن عمل الجيش الإسرائيلي في منطقة حساسة ومتفجّرة، كالضفة الغربية المُحتلة، قد يوقِع خسائر بشرية في صفوفه، بفعل سوء أو صعوبة التنسيق بين الجهات والأجهزة العسكرية في الميدان.

وفي هذا السياق، عدّد وزير الأمن (حينها)، بني غانتس، الإجراءات والحقائق التي سيجري العمل بها، وفق اتفاقيات نتنياهو الائتلافية:

– سيتم إبعاد قوّة «حرس الحدود» عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، التي ستضطر للاعتماد على عشرات الآلاف من جنود الاحتياط في الضفة الغربية.

– الإدارة المدنية ستتحوّل الى ذراع سياسي، وستعمل في غياب التنسيق مع الجيش الإسرائيلي.

– أوامر فتح النار ستكون تحت سيطرة سياسية.

– "جيش الشعب" سيتحوّل إلى جيش نصف الشعب. وعلى المدى البعيد، يوجد خشية على مستقبله. (غانتس، ب، 2022)

وبعد غانتس جاء دور رئيس هيئة الأركان (حينها)، أفيف كوخافي، الذي حذّر بدوره من منح الوزير سموتريتش صلاحيات المشاركة في تعيين ضبّاط كبار في الجيش، والمشاركة في رسم سياسات المؤسسة الأمنية والعسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، بعد أن كان الأمر محصورًا بوزير الأمن وهيئة الأركان العامة. ونُقل عن كوخافي قوله: «ليس لذلك قابلية تنفيذ. هذا الأمر يحطّم التسلسل القيادي؛ لا يمكن لوضع يقوم فيه وزير، ليس وزيرًا للأمن، أن يُعيّن لواءً في الجيش منسّقًا لأعمال الحكومة في المناطق؛ وعميدًا رئيسًا للإدارة المدنية في الضفة.

وتردّدت أصداء القلق في المؤسسة العسكرية والأمنية لدى المستوى الإعلامي أيضًا، حيث أشار معلّقون إلى أن الجيش الإسرائيلي، الذي يُعدّ رمزًا للإجماع في إسرائيل، يقترب من مفترق طرق، ولفتوا إلى أنه يوجد جيل جديد في الجيش الإسرائيلي "لديه عالم كامل على شبكة التواصل الاجتماعي يشكّل منافسة للقائد". كما أنه يوجد الكثير من الجنود مقرّبين أكثر من مواقف سموتريتش وبن غفير أكثر من قُربهم من مواقف وزير الأمن ورئيس الأركان، لا سيما في ظلّ المعطيات التي أظهرت أن ثلث الجنود الإسرائيليين اقترع في الانتخابات الأخيرة لصالح الأحزاب الحريدية واليمينية المتطرّفة.

3 - أزمة الاحتياط

أمران لا خلاف عليهما في إسرائيل؛ الأوّل أن الجيش الإسرائيلي يواجه أزمة معقّدة وبعيدة المدى في تشكيل جيش الاحتياط؛ والثاني أن «الاحتياطيين هم عنصر ضروري في قدرة الجيش لتحقيق الانتصار في الحرب المقبلة» (شوفال، ل، 2023).

وفي الموازاة، ثمّة اتفاق بين الإعلاميين والخبراء على أن أزمة تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي ليست بالأمر الجديد، كوْنها تقف في صدارة لائحة التحدّيات المُعقّدة التي يُعاني منها الجيش منذ سنوات طِوال.

وتعبّر هذه الأزمة عن نفسها في أمرَين أساسيَين: الأول، تراجع الحافزية بشكل عام؛ والثاني الاتجاه السلبي المتواصل في نسب الالتحاق بالخدمة الاحتياطية بشكل خاص، لا سيّما على مستويي التدريبات والخدمة العملانيّة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن هذه الأزمة كانت حاضرة حتى قبل تعمّق المأزق الاجتماعي– السياسي، الذي اشتدّ مع عودة بنيامين نتنياهو مع شركائه القوميّين والحريديم إلى السّلطة، فإن التحديات التي تفرضها هذه الأزمة ازدادت حضورًا وتعقيدًا بفعل الأزمة السياسية التي تفجّرت على خلفية خطة نتنياهو القضائية.

وقد أفرز الخلاف حول الخطة القضائية في الجيش الإسرائيلي ثلاثة اتجاهات:

الأول، المعارضون الناشطون للخطّة، وهو الأكثر تعبيرًا عن نفسه، عبر الحضور وتنظيم الاحتجاجات والتظاهرات؛ ويتكوّن الثاني من مُعارضي مشاركة العسكريين في الأنشطة الاحتجاجية، وهم ضدّ تسييس الجيش (منهم رئيس الأركان هرتسي هليفي)؛ وهذا الاتجاه عبّر عن نفسه بصورة أكثر حذرًا من الاتجاه الأول؛ والثالث يتمثّل في المؤيّدين للخطة القضائية اللذين لم يُسمعوا صوتهم بعد.

وفي ضوء ذلك، تزداد الخشية على وحدة الجيش لدى المؤسّسة الأمنية والعسكرية، حيث أعربت مصادر عسكرية عن خشيتها من انخفاض إضافي في نسبة المُلتحقين بخدمة الاحتياط. وتكشف أنه "في أحاديث مغلقة، يحذّرون في قيادة الجيش من أن تتسرّب الأزمة السياسية – الاجتماعية إلى داخل الجيش وتسبّب شرخًا في جهاز الاحتياط، الذي سيكون من الصعب جدًا رأبه" (ليف رام، ط، 2023).

ويبدو أن تركّز موجة الاحتجاجات في سلاح الجو الإسرائيلي، مثّل بؤرة القلق لدى العديد من الأوساط المُختصّة بشؤون الجيش والمجتمع، كون سلاح الجو يمثّل –بحسب محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «إسرائيل هيوم» يوآف ليمور– «العامود الفقري» للجيش الإسرائيلي. وهذا القلق عبّر عنه أيضًا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، في أول خطاب علني له منذ تولّيه المنصب، حيث تطرّق (في شهر شباط الماضي) إلى الأزمة الداخلية وانعكاسها على الجيش، بالقول «في هذه الأيام يهزّ الخلاف المجتمع. الجيش الإسرائيلي هو نقطة الالتقاء الفريدة بين الجيش والمجتمع. وبناءً على ذلك، الخلافات وصلت أيضًا إلى الذين يخدمون في صفوفه».

واستكمالًا لتحذيرات رئيس الأركان، نبّه عدد من المعلّقين في الشؤون العسكرية إلى أن المخاوف الأساسية في الجيش تتركّز على مؤشّرات أولى على أزمة في تشكيل الاحتياط، خصوصًا في سلاح الجو. وأشار بعضهم إلى أنّ هناك انهماكًا متزايدًا وسط عناصر فِرق الجو حول إمكانية رفض الخدمة، أو «رفض رمادي»، أي تملّص من مهام أو عدم تنفيذ جزءٍ منها [دون إعلان موقف صريح] (كوبوفيتس، ي، 2023).

وفي هذا السياق، سُجِّل في شهر شباط من العام 2023 تراجع في التحاق كتائب احتياط بالخدمة، بعضهم على خلفية شكاوى من عبء الخدمة، وآخرون بسبب الاحتجاج السياسي. وأشار معلّقون إلى أنه «من دون طيّاري الاحتياط، لا هجوم في إيران ولا جهوزية لحربٍ في الشمال». ومن المشكوك فيه أن تكون هناك غارات في سوريا وفي غزة»؛ وأضافوا أن «المسّ بالأمن، وبالتأكيد بقدس أقداس الأمن (سلاح الجو)، لن يتجلّى في تراجع مستوى الحياة، كما هو الحال بالنسبة للمسّ بالاقتصاد، بل في الحياة نفسها. إذا ترك هؤلاء الطيّارون، فإن إسرائيل ستكون أضعف. وإذا كانت أضعف، فإنها ستنزف أكثر. (ليمور، ي، 2023).

وفيما المخاوف على وحدة الجيش وتماسكه على أشدّها، أظهرت معطيات استطلاع داخلي لقسم علم السلوك في الجيش الإسرائيلي انخفاضًا مستمرًا في حافزية الشباب للالتحاق في الخدمة القتالية. وكشف الاستطلاع الذي نشرته صحيفة «إسرائيل هيوم»، أن الحافزية للخدمة القتالية في سنة 2022 كانت الأكثر انخفاضًا في السنوات الأخيرة، إذ تبيّن أنه في شهر كانون أول/ ديسمبر 2022، فقط 66 % من الذكور المستَطلَعين أشاروا إلى أنهم مهتمّون بخدمة عسكرية في وظائف قتالية، مقابل 73 % في سنة 2020. أما بالنسبة للنساء، فالانخفاض كان –بحسب الاستطلاع– أكثر أهميّة: في عام 2022، أعربت 48 % فقط من المجنّدات عن رغبتهنّ في الخدمة القتالية، مُقارنة بـ 50 % في عام 2021، و53 % في عام 2020، و60 % في 2018. وبالنظر إلى الاتجاهات، فإنه يمكن افتراض أن البيانات الواردة في الاستطلاع الذي سيجري في نهاية هذا العام (2023) ستكون أقلّ من ذلك (شوفال، ل، 2023).

4 - أزمة تجنيد الحريديم

تُعدّ مسألة إعفاء المتديّنين – الحريديم من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلافات بين التيّارات والأوساط الإسرائيلية منذ تشكّل الكيان الإسرائيلي، نظرًا لما تنطوي عليه هذه القضية من أبعاد قِيمية وميثاقية واجتماعية واقتصادية.

والجدير ذكره أن قضية تجنيد الحريديم، أو إعفائهم من الخدمة العسكرية، قد مرّت بالعديد من المحطّات منذ العام 1948. وخلال الـ 75 عامًا من عمر الكيان الإسرائيلي، شُكِّلت العديد من اللجان، وطُرحت العديد من القوانين الهادفة إلى إيجاد حلّ لهذه المسألة. كما شُكّلت حكومات وتفكّكت أخرى، وفقًا لهذه المسألة. ولكن، في كلّ مرّة كانت المحكمة العليا تقف سدّا أمام إقرار قانون يُعفي الحريديم (مِمَن توراتهم مهنتهم) من الخدمة العسكرية، على خلفية تعارضها مع مبدأ المساواة الاجتماعية وتكريس التمييز البنيوي بين "فئات الشعب".

وما زاد من حضور هذه القضية، أخيرًا، هو الضغط الذي فرضه جدولان زمنيّان، الأول تفرضه المحكمة العليا، حيث تنتهي المهلة المُعطاة للكنيست لإقرار قانون عادل في شهر تموز 2023؛ والثاني تفرضه الأحزاب الحريدية التي تريد إعفاء طلاّب المدارس الدينية، وفقًا للاتفاقات الائتلافية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والتي تشترط مصادقتها على ميزانية الدولة، قبل نهاية شهر أيار المقبل، بتمرير قانون التجنيد. مع العلم أنه مع إخفاق الحكومة في تمرير الموازنة في الكنيست قبل نهاية شهر أيار، تُعتبر مستقيلة بحسب القانون.

ويعتقد الحريديم وأحزابهم السياسية أن هناك تعادلًا بين خدمة عسكرية تُعرّض الحياة للخطر، وبين التفرّغ لتعلّم التوراة في المدارس الدينية الحريدية. والاعتقاد أيضًا أن مَن يتفرّغ لدراسة التوراة يستحقّ نفس الشروط والحقوق مقارنة بمن يخدم في الجيش؛ وثمّة اعتقاد سائد بين الحريديم أن التفرّغ لتعلّم التوراة يُسهم في حماية الدولة اليهودية من الأخطار الأمنية، كما ويُحافظ على طابعها اليهودي.

وفي ضوء قرب نفاد المهلة التي حدّدتها المحكمة العُليا للكنيست، لطرح قانون خدمة يضمن المساواة الاجتماعية بين مختلف الشرائح السكانية، فإن الموضوع عاد بقوّة إلى العناوين الرئيسية، في شهر نيسان (2023)، بسبب رغبة الأحزاب الحريدية في سنّ قانون يخفّض عمر إعفاء طلاّب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية إلى 21 عامًا. بينما يروّج

وزير الأمن يوآف غالانت لمخطّط يتم بموجبه تغيير نموذج الخدمة الإلزامية، بحيث يحصل من يخدم على سلسلة من المزايا الاقتصادية كتعويضٍ على خدمته. وكان وزير الأمن السابق، بني غانتس، قد اقترح أن جميع الشبّان (حتى الحريديم وعرب ال 48) يجب أن يخدموا "الدولة"، إمّا في الجيش، وإما في "الخدمة المدنية" التي تتضمّن أجهزة أخرى، كالمستشفيات و"نجمة داوود الحمراء" وجمعية "زكا".. وغيرها.

ولفت معلّقون ومحلّلون إلى أن طرح هذا الموضوع، أخيرًا، يتميّز عن كل المرّات السابقة، كوْنه يأتي في ذروة انقسام سياسي– اجتماعي، وخضّة غير مسبوقة في الجيش الإسرائيلي، على خلفية موجة الاستنكاف عن الخدمة الاحتياطية، اعتراضًا على الخطة القضائية، فيما تشهد المنطقة تحوّلات أمنية واستراتيجية كبرى.

وفي البُعديَن السياسي والحزبي، فإن طرح قانون اعفاء الحريديم أثار موجة ردود فعل سياسية وإعلامية، لا سيّما من جانب أحزاب المعارضة، التي تنظر إلى القضية، أولًا من زاوية قِيمية ورمزية ترتبط بالمساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية بين الفئات المكوّنة "للمجتمع الإسرائيلي"؛ وثانيًا كفرصة ثمينة لمهاجمة حكومة نتنياهو، ودقّ إسفين بين المؤيّدين والمُعارضين لتجنيد الحريديم في الائتلاف الحكومي. وتطرح المعارضة في هذا السياق شعارات كبيرة، من قبيل أن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية يميّز بين دم ودم، وينسف مفهوم الجيش الإسرائيلي كـ "جيش الشعب"، وقد يؤدّي إلى تفكيك الجيش.

وفي البُعد الإعلامي، فإن إعادة طرح الموضوع من جانب حكومة نتنياهو أعادت الحرارة إلى السجال الإسرائيلي المتجدّد بشأن هذه القضية الملتهبة. وأظهر السّجال الإعلامي أن الأمر يتجاوز مسألة الحاجة الى أعداد إضافية من المتجنّدين في الجيش، إلى الأبعاد القِيمية والرمزية، ويتغلّل إلى جوهر الصراعات الاجتماعية والسياسية بين "القبائل الإسرائيلية".

وفي هذا السياق، تطرّق إعلاميون إلى القضية من زاوية أن القانون المتبلور، الذي يرى فيه الحريديم تنازلًا، يمثّل فضيحة بالنسبة للعلمانيين، لأن حكومة "إسرائيل" تُرسي

حقيقة وجود طبقتَين في "إسرائيل": طبقة، مستوى 1 لا تخدم ولا تُعرّض حياتها للخطر(الحريديم)، وطبقة مستوى 2 تخدم وتُخاطر بحياتها. وفي هذا تمييز بنيوي صرف بين فئة وفئة (ليمور، ي، 2023).

ورأى معلّقون أن قانون التجنيد المقترح هو وصفة مضمونة لذبح إحدى البقرات المقدّسة لجيش نصف الشعب. لكن إعلان وفاته الرسمي يمكن أن يكون ضربة قاضية، لا أقلّ، لأحد آخر رموز التوحيد المتبقية في "إسرائيل" (ليمور، ي، 2023).

- أبرز المحطات التي مرّت بها قضية تجنيد الحريديم

تُعدّ قضية تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي من أبرز تجليّات الصراع التاريخي بين العلمانيين والمتدينين(الحريديم). ونظرًا لتعدد أبعادها وتوزّعها على نواحٍ عديدة: رمزية وسياسية وقانونية ودينية، فإنّها احتلّت على الدوام موقعًا مركزيًا في جدول الأعمال والنقاش العامّين. وقد تشكّلت تاريخيًا مع بدايات تشكّل الكيان الإسرائيلي، ففي آذار/ مارس 1948، وخلال حرب عام 1948، جرى توقيع اتفاقية بين عصابة «الهاغانا» ولجنة المدارس الدينية في القدس المحتلة، تضمّنت قواعد إعفاء طلاّب المدرسة الدينية والحاخامات من التجنيد للقتال في الحرب. وبعد نحو سبعة أشهر، أبلغ رئيس الحكومة آنذاك، دافيد بن غوريون، لجنة الأمن التابعة لمجلس الدولة، أنه تمّ إعفاء 400 شاب من المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. وفي كانون الثاني/ يناير 1951، أعطى «بن غوريون» تعبيرًا إضافيًا لذلك، عندما كتب إلى رئيس الأركان ووزارة الأمن: «بناءً على المادة 12 من قانون جهاز الأمن، لقد أعفيتُ شباب المدارس الدينية من الخدمة النظامية».

في عام 1954، حاول وزير الأمن في ذلك الوقت، بنحاس ليفون، تجنيد جميع طلاّب المدارس الدينية بعد أن أنهوا أربع سنوات في الدراسات الدينية. ولكن بعد احتجاج قوي من قادة المدارس الدينية، قرّر رئيس الحكومة حينها موشيه شاريت، إلغاء توجيهات ليفون. بعد نحو أربع سنوات، تم التوصّل إلى تسوية بين مدير عام وزارة الأمن، شمعون بيريز، ورؤساء المدارس الدينية، بموجبها سيتم تجنيد كل طالب مدرسة دينية بعد سنّ 25

سنة لتدريب مدّته ثلاثة أشهر؛ وبعد ذلك سيُحوّل إلى تشكيل الاحتياط في الجيش.

بعد عقدٍ من الزمن، طلب وزير الأمن في ذلك الوقت، موشيه ديان، تشكيل لجنة وزارية لبحث القضية، وذلك بعد أن حذّر رئيس الأركان حاييم بارليف، من نقص في القوّة البشرية في الجيش الإسرائيلي، على خلفية زيادة في عدد عمليات تأجيل التجنيد. وقرّرت اللجنة أنه لا ينبغي تغيير أمر التأجيل، وحدّدت حصّة من 800 طالب من طلاّب المدارس الدينية الذين سيتم إعفاؤهم من التجنيد في كل عام.

في أعقاب الاضطرابات التي حدثت عام 1977، والتي أدّت إلى ضمّ الأحزاب الحريدية إلى الائتلاف الحكومي، وافق رئيس الحكومة حينها، مناحيم بيغن، على زيادة نطاق الإعفاءات لأعضاء المدارس الدينية. في عام 1981، مع تجديد الاتفاقية بين حزبي «الليكود» و«أغودات إسرائيل» (الحريدي- الغربي)، جرى توسيع التسوية ومنح امتيازات إضافية لطلاّب المدرسة الدينية.

في عام 1986، جرى تشكيل لجنة برئاسة عضو الكنيست، مناحيم هكوهين (من حزب العمل)، والتي كانت لجنة فرعية من لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، من أجل فحص وضع تجنيد طلاّب المدارس الدينية. في التقرير الذي أصدرته اللجنة، جرت التوصية بالعودة إلى الآليّة التي كانت قبل العام 1975، والتي في إطارها سُمح فقط بضمّ طلاّب المعاهد الدينية والمدارس الثانوية المعترف بها في التسوية. وفي العام نفسه، رفضت محكمة العدل العليا التماسًا ضدّ أمر تأجيل الخدمة لطلاّب المدارس الدينية.

في عام 1998، قضت المحكمة العليا بأن وزير الأمن ليس لديه سلطة منح إعفاء شامل لجميع طلاّب المدرسة الدينية، وأن هذا يحتاج الى قانون أوّلًا، مما أدّى إلى إنشاء لجنة متخصّصة تحت اسم «لجنة طال»، التي كُلّفت بصياغة مقترح لتعديل القانون. وفي التقرير الذي نشرته اللجنة عام 2000، تم عرض صيغة مشروع القانون، والتي تضمّنت قسم «سنة الحسم»، والذي بموجبه يمكن لكلّ طالب مدرسة دينية في سن ال 22 أن يختار مواصلة الدراسة الدينية، أو الذهاب إلى سوق العمل؛ في حين أن أولئك الذين يختارون سوق

العمل سيكونون قادرين على الاختيار بين الخدمة العسكرية القصيرة والخدمة المدنية لمدة عام. تم إقرار الاقتراح، المعروف باسم «قانون طال»، في 23 حزيران 2002، كأمر دائم لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد. وفي حزيران 2005، أبلغ المدّعي العام، المحكمة العليا، أن محاولة تغيير أبعاد تجنيد أعضاء المدرسة الدينية في الجيش من خلال القانون قد باءت بالفشل.

قضت محكمة العدل العليا، في 21 شباط 2012 بأن «قانون طال» يتعارض مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحريّته؛ وبالتالي لن يكون من الممكن تمديده. وأدّى الحكم إلى إنشاء لجنة لتعزيز المساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية. ومن أجل بلورة بديل لـ «قانون طال»، وبعد انسحاب ممثّلي أحزاب الائتلاف من اللجنة، تقرّر حلّها.

بعد نحو عام، جرى تشكيل لجنة وزارية برئاسة عضو الكنيست السابق، يعقوب بيري. وأوصت اللجنة بالموافقة على إعفاء 1800 من طلاّب المدارس الدينية فقط، وقرّرت فرض عقوبات مالية على المدرسة الدينية التي لا تلتزم بالحصص المقرّرة. وقدّمت اللجنة نتائجها، وأقرّت مشروع القانون بالقراءة الأولى؛ ثم تشكّلت «لجنة شاكيد» برئاسة الوزيرة السابقة آييليت شاكيد، والتي كان دورها إعداد مشروع القانون للقراءة الثانية والثالثة. في 12 آذار 2014، قدّمت شاكيد قانون التجنيد الذي صاغته اللجنة التي ترأستها، والتي قوبِلت بازدراء كبار الحاخامات.

في تشرين الثاني 2015، جرى إدخال تعديلات على القانون الذي تم تمريره قبل عام، مما أتاح تمديد فترة التعديل وتأجيل إمكانية فرض عقوبات جنائية على طلاّب المعاهد الدينية حتى عام 2023. ومع ذلك، في 12 أيلول 2017، قضت المحكمة العليا بإلغاء قانون التجنيد. وفي السنوات التي تلت قرار المحكمة، طلب الادعاء العام مرة أخرى تأجيل إلغاء القانون، بسبب المعارك الانتخابية المتتالية وتفشّي فيروس كورونا وغير ذلك.

في شباط 2018، جرى تشكيل لجنة أخرى، هذه المرّة من جانب وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان. صاغت اللجنة مشروع قانون جديد، أُقِرّ في القراءة الأولى في الكنيست،

لكن بعد إقرار إجراء الانتخابات في شهر نيسان 2019، وعلى خلفية قرار حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، بعدم دعم القانون في القراءتين الثانية والثالثة، صادقت المحكمة العليا على تأجيل آخر لإلغاء القانون. ومنذ ذلك الحين صادقت المحكمة العليا على تأجيلات إضافية، ينتهي آخرها في شهر تموز من العام الجاري. (كفوشبسكي، ع، 2023).

5 - أزمة الطبّ النفسي

من زاوية ارتفاع معدّلات الانتحار داخل صفوف الجيش الإسرائيلي، أُعيد تسليط الضوء على هذه الأزمة التي تسلك اتجاهًا تصاعديًا متواصلًا. وتحت عنوان «الطبّ النفسي في الجيش الإسرائيلي في مأزق»، كشف معلّقون في الشؤون العسكرية أن جهاز الطبّ النفسي في الجيش الإسرائيلي يُعاني من مشاكل عديدة، يتجلّى أبرزها في الضغط الاستثنائي و«غير المعقول» على طلبات العلاج النفسي، وأوقات الانتظار الطويلة للحصول على العلاج، وعدم نجاعته في كثير من الأحيان، حيث كشفت تقارير أن «14 جنديًا إسرائيليًا انتحروا خلال عام 2022، وما لا يقلّ عن 9 منهم كان لديهم تفاعل أو علاج مع ضابط الصحّة النفسية» (شوفال، ل، 2023).

أبعادُ المأزق لا تقتصر على شكاوى الجنود من تعامل جهاز الصحّة النفسية معهم، حيث يتذمّر الجنود من طوابير الانتظار، وتباعد مواعيد اللقاءات، وسرعة اللجوء إلى الأدوية والعقاقير فحسب؛ بل حتى ضبّاط الصحّة النفسية مستاؤون بدورهم من ظروف عملهم.

الخاتمة

في أيار من العام 1959، ألقى أوّل رئيس حكومة في «إسرائيل»، دافيد بن غوريون، خطابًا في مؤتمر للقادة، قال فيه: «الجيش سيكون المدرسة الأكبر في إسرائيل [...] وكما توحِّد دولة إسرائيل كلّ اليهود [...] كذلك يوحّد الجيش الإسرائيلي الشعب في إسرائيل بكلّ فصائله وتصدّعاته [...] الجيش الإسرائيلي لا يؤدّي مسؤوليته بصفته الحصن الآمن للدولة فقط؛ بل مطلوب منه أن يكون قدوة للشعب بروحه الطلائعية». (روسمن، إ، 2023) .

أي وفقًا لرأي بن غوريون، فإن الجيش الإسرائيلي لديه وظيفة اجتماعية، وليس فقط أمنية. وكما أن طموح بن غوريون كان استخدام الجيش كمصمّم هويّة جماعية موحّدة، يبدو أيضًا أن المجتمع في «إسرائيل» كان يرى الجيش صاحب وظيفة اجتماعية رئيسية في كلّ ما يتعلق بتجسير صدوع اجتماعية. لكن، مع مرور السنوات، طُرح تساؤل يتعلق بضرورة ومكانة الوظيفة الاجتماعية في جدول أعمال الجيش الإسرائيلي. الجيش الإسرائيلي اشتُهر بتأدية وظائف اجتماعية كثيرة: فهو يستوعب هجرة، يهتم بالتهويد، يستكمل سنوات دراسية؛ وبشكل عام يؤدّي مهمات غير عسكرية. وليس عبثًا أن شعار سلاح التعليم هو "شعب يبني جيشًا يبني شعبًا". هذه الفكرة هي أساسية في الجيش الإسرائيلي. وفقًا لذلك، رغم التغييرات التي بدأت في "المجتمع الإسرائيلي" خلال السنوات الأخيرة، فإن مفهوم الجيش كصاحب وظيفة اجتماعية لا يزال مطروحًا على جدول الأعمال (روسمن، إ، 2023).

بعد 64 عامًا على كلام بن غوريون، شهدت العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع تحوّلات كثيرة. فالمدرسة الأكبر التي أرادها بن غوريون، وتحدّث عنها، تصدّعت، وهي آيلة للانهيار؛ وهو ما عبّر عنه مدير معهد أبحاث الأمن القومي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" سابقًا، اللواء احتياط تامير هايمن، من موقعه العسكري والبحثي التخصصي. ففي مقابلة أجراها معه موقع "زمان يسرائيل" (10/04/2023)، حذّر هايمن من أن الشرخ الذي حصل في الجيش الإسرائيلي نتيجة "الانقلاب" القضائي

ربما لا يمكن رأبه. وردًا على سؤال، حول ما الذي يقصده عندما يتحدث عن ضرر غير قابل للترميم، أجاب هايمن: "أقصد الجيش بشكل خاص. نحن قريبون برأيي من نقطة اللّا–عودة. الصدوع سوف تبقى، الشرخ الداخلي وعدم التماسك داخل الوحدات. هذه صدمة سوف تترك بصمتها لوقت طويل جدًا. توتّر بين الجيش الإسرائيلي الأوّل والجيش الإسرائيلي الثاني؛ بين من هم ظاهريًا ذوو قيمة كبيرة ومن هم أقل قيمة؛ هذا ضرر سوف يستغرق الكثير جدًا من الوقت ليترمّم. وأنا أضيف إلى ذلك حقيقة أن تشكيل الاحتياط كان جزءًا من الاحتجاج، وأثار مسألة المساواة في تحمّل العبء. أنا أرى سيناريو عاصفة كبيرة، لا شيء يُفاقم الأزمة أكثر من هذا الأمر. أنا سوف أستخدم مصطلح لطالما كنت حذرًا منه: تهديد بتفكيك البنى التحتية للجيش الإسرائيلي. قد يبقى الجيش، لكن ليس كما هو الآن" (هايمن، ت، 2023).

يمكن القول إن المقولات التي رافقت الجيش الإسرائيلي، منذ نشأته، تصدّعت إلى حدّ كبير خلال السنوات الماضية. فمقولة « جيش الشعب» قابلتها مقولة «جيش نصف الشعب»، ومفهوم «بوتقة الصهر» سقط أمام التناقضات والخلافات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي التي شهدها الجيش؛ ومبدأ « الجيش الذي لا يُقهر»، تقوّض في ظلّ تراجع الثقة داخل الأوساط الإسرائيلية المختلفة بقدرة الجيش على تحقيق الانتصار في أي مواجهة، في ظلّ توازن الردع الذي فرضه محور المقاومة من جهة، وتراجع قدرات سلاح البر، وأزمة الاحتياط، ومشكلة الحافزية من جهة ثانية، ما دفع خبراء وجنرالات سابقين إلى وصف الجيش بأنه «نمرٌ من ورق» (هاليفي، ي، 2022).

وحتى شعار "البقرة المقدّسة"، الذي حمله الجيش الإسرائيلي طوال عقود، باعتباره خارج دائرة الانتقاد، وبعيدًا عن السجالات، هذا الشعار تم استبداله في الأدبيات الإسرائيلية بشعار آخر هو "كيس ملاكمة"؛ بمعنى أن الجيش تحوّل إلى هدف لتلقّي السهام من كلّ حدبٍ وصوب، وتُوجَّه إليه كلّ أنواع الانتقادات.

من خلال ما تقدّم، يظهر أن الجيش الإسرائيلي سجّل خلال السنوات الماضية، العديد

من البصمات والعلامات السلبيّة في العديد من النواحي: التنظيمية والقِيمية والإدارية والمالية والاجتماعية. وشهدنا تراكماً وازناً لمجموعة من المظاهر والظواهر السلبيّة المُتّصلة بأداء الجيش، ضمن دائرتيْ: العلاقات والأداء الداخلي، ومنظومة العلاقات مع المجتمع. وكلّها ظواهر يجمعها خيطٌ واحدٌ يتمثّل بالنزف القِيميّ والتنظيميّ المتواصل في الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس في شكل فجوات تزداد اتساعاً ووضوحاً بين المزاج العام للجمهور، وبين تقييم الجيش لنفسه في العديد من المواضيع والتطوّرات، في حين أن هذه الفجوات وأبعادها وجدت تعبيرها في استطلاعات رأي مهنيّة نشرتها مراكز أبحاث إسرائيلية وازنة.

كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نشرت عددًا كبيرًا جدًا من التقارير والمقالات والتحقيقات الموثّقة، التي سلّطت الضوء على الظواهر والاتجاهات السلبيّة التي وضعت الجيش في عين العاصفة، فيما خصّ منظومة علاقاته الداخلية، سواء في الدائرة الضيّقة (العسكرية)، أو الدائرة الأوسع (الاجتماعية).

ولعلّ مكمن الضرر الذي يتخوّف منه المسؤولون والخبراء الإسرائيليون لا يكمن في توّلد ظواهر سلبية جديدة، أو غير معروفة سابقاً فحسب، بل في المسارات والاتجاهات المستقبليّة لهذه الظواهر السلبيّة.

من خلال المسائل التي أضاء عليها البحث، ظهر واضحًا أننا أمام " جيش مأزوم" بكلّ ما للكلمة من معنى، من خلال حجم الأزمات التي انكشفت في جملة القضايا والظواهر التي جرت مناقشتها، أو السّجال حولها، أو الإضاءة عليها، كالسّجال حول ماهيّة الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: "جيش الشعب أم جيش محترف"؟ و"الجيش وتآكل الثّقة"، والقلق والنقاش اللذان أثارهما مؤشّر تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش في استطلاع "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"؛ و"أزمة القوى البشرية"، والنقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع على الصعيديْن الكميّ والنوعي؛ كما أن عنوان "كفاءة الاحتياط وأزمته" سلّط ضوءً على السّجال حول وضع تشكيل

الاحتياط في الجيش، والشكوك المطروحة حيال جاهزيته للحرب المقبلة؛ يضاف إلى ذلك كمٌ من المشاكل التي يُعاني منها الجيش فيما خصّ "الثقافة التنظيمية"، بحسب ما يعرضه مفوّض شكاوى الجنود السابق، اللواء احتياط إسحاق بريك، وموضوعات مثل السرقات من قواعد الجيش الإسرائيلي، وأزمة جودة الطعام، وأزمة الدّين والتديّن داخل الجيش، في ضوء تدخل الحاخامات وأوامرهم إلى الجنود المتديّنين بعدم الخدمة في الوحدات القتالية المختلطة؛ والاتهامات بالطبقية داخل الجيش، وكيف أن القتلى هم بمعظمهم من الضواحي؛ وكذلك من يلتحقون بالخدمة الاحتياطية، وغيرها من المواضيع.

ليس ثمّة مبالغة في القول إن الجيش الإسرائيلي تحوّل خلال السنوات الأخيرة، من بوتقة صهر إلى عنوان للانقسام بين الإسرائيليين، في ظل السجال الحاد حول الدور والوظيفة، وحول المستقبل والهويّة. هذا التحوّل ازداد خطورة مع فقدان الجيش الإسرائيلي تدريجيًا مفهوم "جيش الشعب"، مع ما لهذا الأمر من تأثيرات كبيرة على واقع الجيش ومستقبله، من جهة، وعلى قدرته المستقبلية في القيام بالمهام العسكرية الموكلة إليه بحكم طبيعته العسكرية، من جهة ثانية، لا سيما في ظلّ التحوّل الكبير في موازين القوى العسكرية والاستراتيجية لصالح محور المقاومة على الجبهات المتعدّدة.

قائمة المصادر والمراجع

– أبراموفيتش، ل. (2022). مشكلة الطعام في الجيش الاسرائيلي. القناة الـ 12.

– أركين، د. (22 كانون أول 2022). في الجيش يوجد محسوبية ويوجد استغلال علاقات. אוחזר מתוך إسرائيل ديفنس: https://www.israeldefense.co.il/node/56691

– استطلاع: "الجيش الإسرائيلي أخلاقيّ في القتال لكن يسقط فيما يتعلق بالجنود". (23 تشرين ثاني 2021). אוחזר מתוך موقع القناة 12: https://www.mako.co.il/pzm-magazine/Article-0e05050a8b74d71027.htm

– الرائد احتياط "أ"، رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي. (10 شباط 2023). אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-02-09/.premium/00000186-ad96-daf7-a1fb-b7fab40e0000

– آيزنكوت، غ. (21 تشرين ثاني 2021). אוחזר מתוך موقع جامعة رايخمن العبرية: https://www.google.com/search?q=%D7%A8%D7%A%99%D7%95%D7%A0%D7%90%D7%9E%D7%9B%D7%99%D7%99%D7%98%D7%AA+%D7%A8%D7%99%D7%1%D7%96%D7%A0%D7%A7%D7%99%D7%90%D7%99+%D7%93%D7%92%D7%F+%D7&client=firefox-b-d&sxsrf=APwXEdeOWFOI6EdQmHPCettI9Xn30hgb1A%&98%95%D73A1

– بريك، إ. (18 كانون أول 2021). الجيش غير مستعد للحرب، حجم الإصابات سيكون كبيرًا جدًا. אוחזר מתוך مفزاك لايف: https://www.mivzaklive.co.il/archives/506158

– بريك، إ. (25 تشرين ثاني 2021). ثمن التقليصات في الجيش الإسرائيلي: خلل في حماية مخازن الذخيرة. אוחזר מתוך غلوبس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001392098

– بريك، إ. (26 تموز 2022). الخشية: جيش البر ليس مؤهلًا الآن لحرب. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/12466245

– بريك، إ. (07 كانون أول 2022). يواجه الجيش أزمة قوة بشرية هي الأخطر منذ قيامه. אוחזר מתוך موقع ميدا: https://mida.org.il/2022/07/12/%d7%a6%d7%d7%94%d7%9c-%d7%a0%d7%90%d7%9e%d7%a9%d7%91%d7%90-%d7%9e%d7%a6%d7%%d7%a8-%d7%9e%d7%%d7%a0%d7%97-%d7%95%d7%9b%d7%%d7%97-%d7%93%d7%90%d7%94%d7%9d-%d7%aa%93%d7%9c%d7%95%d7%91%d7%aa%d7%95%d7%a8-%d7%9e%d7%%d7%99%%d7/

– بريك، إ. (02 كانون ثاني 2023). تحدّي هرتسي هليفي: إعادة بناء الجيش من الأساس. هآرتس، 6. אוחזר מתוך هآرتس.

– بوحبوط، أ. (18 كاون أول 2022). تحت أنوف الجنود: اقتحام قاعدة سلاح المدفعية شبتا في الجنوب

وسرقة آليات. אוחזר מתוך walla: ttps://news.walla.co.il/item/3546606

– تقرير لجنة فحص أحداث المعركة في لبنان. (אין תאריך). אוחזר ב– 21 أيار 2020، מתוך The Reut Group: http://reut-institute.org/data/uploads/Articles%20and%20Reports%20from%20other%20organizations/Full%20Winograd%20Report.pdf

– تقرير مراقب الدولة السنوية رقم 53 أ. (15 كانون ثاني 2022). אוחזר מתוך موقع مراقب الدولة: https://www.mevaker.gov.il/(X(1)S(zzzdpb3z3qppmctj0z2n5h2u))/he/Reports/Pages/353.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1

– جلسة اللجنة الفرعية للقوى البشرية في الجيش الإسرائيلي. (16 كانون أول 2020). אוחזר מתוך موقع الكنسيت: https://bit.ly/3REa7ZF

– دورك، د. (16 أيار 2021). تغيير في مفهوم القتال للجيش الإسرائيل. אוחזר מתוך موقع الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/%D7%99%D7%99-%D7%90%D7%AA%D7%A8%D7%96-%D7%9B%D7%9E%D7%A8%D7%95%D7%AA/%D7%93%D7%99%D7%7%D79F-%95%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%92%D7%D7%/95%93%D7%93%D7%99%D%9E%D7%94%D7%D7%/91%94-%D7%91%D7%A9%D7%99%D7%32-%D7--319%9D-%D7%99%D7%90%D7%95%D7%9C%D7%7

– رسالة الطيارين ضد يوآف كيش: "نحن نخجل بك". (23 شباط 2023). אוחזר מתוך مفزاك لايف: https://www.mivzaklive.co.il/archives/654492

– روسمن، إ. (12 آذار 2023). جيش يبني شعبًا؟: الصدع الديني–العلماني كحالة بحث. مجلد مجتمع جيش وأمن قومي، עמ› 5.

– ريفلين، ر. (08 كانون أول 2015). אוחזר מתוך مؤتمر هرتسيليا: בדצמבר https://bit.ly/3Qvi0zK

– زيتون، ي. (19 تشرين ثاني 2021). حروب الغذاء للجيش الإسرائيلي. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-6032007,00.html

– ستاف، ه. (2022). للمرة الأولى في الجيش الإسرائيلي: ورشة طبخ للمقاتلين. يديعوت أحرونوت، 3.

– سرور، ح. (06 شباط 2022). 78 في المئة من قتلى الجيش الإسرائيلي في الأمن الجاري– من الضواحي. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/hypfm0sak2022

– سيبوني، غ. (13 كانون ثاني 2022). اتجاه انخفاض ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي. אוחזר מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-the-trend-of-declining-public-confidence-in-the-idf

– سيبوني، غ. (13 تموز 2022). مفهوم الانتصار – الحاجة إلى عقيدة قتالية محدّثة. אוחזר ב– 2021، מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-the-concept-of-victory

– سيبوني، غ بزك، ي. (24 كانون ثاني 2023). قبل أن يصبح الوقت متأخرًا – عن الأزمة في تشكيل

الاحتياط. אוחזר מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-bazak-reserve-forces-crisis/

– شوفال، ل. (24 تموز 2022). اتجاه مقلق في الجيش الإسرائيلي: ارتفاع دراماتيكي في عدد الشبان المتهربين من الخدمة في الجيش". אוחזר מתוך صحيفة "إسرائيل هيوم": https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/12445273

– شوفال، ل. (12 كانون أول 2022). جيش الشعب؟ قلق في المؤسسة الأمنية والعسكرية من الانخفاض المتوقع في نسب التجنيد. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13429598

– شوفال، ل. (29 تموز 2022). ضبّاط يخشون: الذراع البرية وسلاح المدرّعات ليسا مستعدّين للحرب القادمة. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: http://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4855048,00.html

– شوفال، ل. (23 نيسان 2023). انخفاض في الحافزية للخدمة القتالية وحتى قبل الأزمة السياسية. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13963181

– شوفال، ل. (2023). ضغط استثنائي وأوقات انتظار طويلة: الطب النفسي في الجيش الإسرائيلي في مأزق. إسرائيل هيوم، 3.

– شوفال، ل. (13 شباك 2023). فراغ تحت الحمّالة: انخفاض مهم في نسبة المتجندين للاحتياط. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/article/13691506

– شوفال، ل. (02 شباط 2023). كشف المعطيات الصعبة: 613 رائدًا استقالوا في السنة الماضية. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13653302

– شيلح، ع. (2015). لشجاعة الانتصار – السياسة الأمنية لإسرائيل. تل أبيب.

– شيلح، ع. (12 أيلول 2022). نموذج الخدمة متعدد الأبعاد: اقتراح لتغيير هيكلية القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/ofer-shelah

– غانتس، ب. (05 كانون أول 2022). אוחזר מתוך موقع تويتر: https://twitter.com/gantzbe/status/1599773229299924993

– غورودیسکي، س. (23 تشرين ثاني 2021). ماذا يفكر الجمهور حول واجب التجنيد وراتب جنود الخدمة الدائمة؟. אוחזר מתוך walla: https://finance.walla.co.il/item/3472798

– ف، د'. (01 أيار 2014). من الواضح اليوم أن الجنود لديهم قوّة أكبر من المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي من خلال الفيسبوك. אוחזר מתוך walla: https://b.walla.co.il/item/2742457

– فارون، غ. (2022). قواعد الجيش الإسرائيلي: سرقة ذخائر ومواقف لسيارات الجريمة. القناة الـ 12 الإسرائيلية.

– فلايشمان، إ. (23 تشرين ثاني 2021). حارس الأسوار كانت مجرّد بروفا. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/opinions/article/5859743/

– كفوشبسكي، ع. (17 نيسان 2023). هكذا أصبحت قضية تجنيد ابناء المدارس الدينية بطاطا ساخنة بالنسبة للحكومات الإسرائيلية. אוחזר מתוך معاريف: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-996083

– كوفوفيتش، ي. (24 شباط 2023). مؤشرات على موجة رفض وسط طيارين في الاحتياط تثير قلقًا في الأركان. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-02-24/./ty-article/00000186-highlight-0000-ffff27de-7fd7-d9ba-a5b7

– كوفوفيتش، ي. (08شباط 2023). آلاف الاحتياطيين سيسيرون من اللطرون إلى القدس في احتجاج ضد خطة نتنياهو– ليفين. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/education/2023-02-08/ty-article/.premium/00000186-2d81-dda9-a5af-bdb1e2bf0000

– ليف رام ، ط. (2021). الآن جيد. معاريف، 5.

– ليف رام، ط. (2023). أغبياء من دون توقف. معاريف، 14.

– ليفنسون، ت. (10 تموز 2022). فقط مستوطنون وجنود أحداث من الضواحي يوافقون على القدوم إلى الاحتياط. אוחזר מתוך THE MARKER: https://www.themarker.com/magazine/2022-07-10/ty-article-magazine/.premium/00000181-d28d-d43d-a9df-f2adc8970000

– ليفي، ي. (2022). إلى أين وجهة الجيش الإسرائيلي مع أثقال الانقسامات السياسية على عنقه. القدس: القناة الـ 13 الإسرائيلية.

– ليمور، ي. (24 تشرين ثاني 2021). الجبهة الداخلية: الجيش الإسرائيلي سيجنّد احتياط لتأمين طرقات من عرب إسرائيل. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/5860324

– ليمور، ي. (23 كانون أول 2021). تعمّق أزمة ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي. אוחזר מתוך صحيفة "إسرائيل هيوم": https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/6453623

– ليمور، ي. (23 كانون أول 2022). بدأ موسم الصيد: الجيش الإسرائيلي وقادته على المهداف. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/magazine/hashavua/article/13480129

– ليمور، ي. (25 شباط 2023). رسالة خرّيجي جهاز العمليات الخاصة – إشارة تحذير. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/13736610

– ليمور، ي. (17 نيسان 2023). قانون التجنيد: لا مساواة هنا، بل تمييزٌ صرف. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/13936804

– معطيات التجنيد للجيش الإسرائيلي. (24 أيلول 2007). אוחזר מתוך مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست: https://main.knesset.gov.il/activity/info/research/pages/incident.aspx?ver=2-e411-7f7f-32be8d55-docid=00155d010977-80c8-26

– ميكال، ك. (07 كانون أول 2022). الفجوة التي تتسع بين المستويات الميدانية والمستويات القيادية الرفيعة في الجيش الإسرائيلي. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/hebron-incident/

– هاليفي، ي. (2022). نمر من ورق. معاريف، 10.

– هايمن، أ. (03 تشرين أول 2018). منظومة الاحتياط: الماضي والحاضر والمستقبل. אוחזר מתוך مركز أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/%D7%A2%D7%9E%D7%94%D7%9A-%D7%A8%D7%90%D7%95%D7%9C%D7%99%D7%9E%D7%94%D7%9A-%D7%A2%D7%99%D7%95%D7%94%D7%91%D7%A8-%D7%9D-%D7%A2%D7%99%D7%95%D7%94%D7%94%D7%A8%D7%93-%D7%99%D7%95%D7%A2%D7%AA%D7%D7%95%D7%94%D7%A8%D7%99%D7%D7%A8%D7/

– هايمن، أ. (18 كانون ثاني 2023). تشكيل الاحتياط –2023 تحدّي رئيس هيئة الأركان الجديد. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/reserve-2023/

– هايمن، ت. (10 نيسان 2023). אוחזר מתוך زمان إسرائيل: https://www.zman.co.il/386214/popup

– هرئل، ع. (23 كانون أول 2021). مراقب المؤسسة الأمنية: تقليص التدريبات أضرّ بأهليّة وحدات الاحتياط للحرب. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.10487972

– هرئل، ع. (23 كانون أول 2022). الأسبوع الأخير كشف كم أن الجيش، سيما الناطق باسمه، عُرضة لانقضاض من اليمين. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2022-12-23/ty

– هرئل، ع. (22 شباط 2023). عندما يبدو أنه فقط خطوات متطرفة ستؤثر، رفض الخدمة لم يعد كلمة فظّة. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-02-22/./ty-article/00000186-highlight/dd56-ade7-f7ff7d9f0000-75c3

– هرئل، ع. (24 شباط 2023). مؤشّرات على موجة رفض وسط طيّارين في الاحتياط تثير قلقًا في الأركان. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-02-24/./ty-article/00000186-highlight/ffff27de0000-7fd7-d9ba-a5b7

– هكذا مرّ نموذج جيش الشعب بإخفاق مركّز. (24 تشرين ثاني 2022). هآرتس. אוחזר מתוך هآرتس.

– يهوشع، ي. (24 تشرين ثاني 2021). فرصة تاريخية لدفع مخطّط خدمة جديد قُدمًا. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/h1vu7doot

– يهوشع، ي. (23 كانون أول 2021). كوخافي أمكنه وكان يجب عليه أن يفعل أكثر. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-6050309,00.html

– يهوشع، ي. (06 شباط 2022). بعد ربع قرن يوجد جيش إسرائيلي آخر تحوّل إلى جيش من الطبقات. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/hj3hui2rk

هندسة النظام العالمي الجديد وتحوّلات العالم العربي

د. رولا حطيط*

المقدّمة

يشهد العالم تغيّرات دراماتيكية، مرّ خلالها العالم العربي بمخاض مرحلة هدفت إلى تفتيته. وقد دامَت هذه المرحلة منذ غزو العراق(2003) وحتى انتخاب جو بايدن رئيساً لأميركا (مطلع2021). ولربما وازنت هذه المرحلة بين قوّتي إيران والعرب، وأدّت إلى تطبيع دول عربيّة مع «إسرائيل»، في حين أغرقت الدول الممانعة للتطبيع في الدماء والتفتّت، كاليمن والعراق وليبيا وسوريا ولبنان.

المرحلة الأخرى ظهرت حين بدأَت أميركا بالانسحاب من أفغانستان في آب2021؛ مذّاك والعالم بدأ بالتغيّر بشكل مذهل في وقت واحد وقصير نسبيًّا. أمّا أوروبا، فقد شهدت الحدث الأكبر، وهو حرب أوكرانيا–روسيا، والتي لم تُحسم حتى الآن.

في حين شهدت منطقة الخليج توقيع اتفاق بين إيران والسعوديّة، وكان انعكاسه سريعاً وواضحاً في اليمن، ما جعل منه الحدث الأبرز.

أمّا السؤال المطروح بشأن رعاية الصين للاتفاق السعودي –الإيراني، فهو: هل تمّ

* باحثة لبنانية.

ذلك برضى الأميركيّين أو غصباً عنهم؟ خاصّة وأنّ الولايات المتّحدة لم تعارضه علناً.

وفي الخليج أيضاً، يلفتُكَ اندلا ع الاضطرابات الإيرانيّة، وكذلك زيارة وزير الخارجيّة السعودي إلى دمشق واستقبال الرئيس بشّار الأسد له؛ وأيضاً الإعلان الصادر عن قطر والإمارات حول إعادة فتح السفارات بينهما قريباً بعد توتّر العلاقات.

في آسيا، وعدا عن دور الصّين في رعاية اتفاق السعوديّة وإيران، يتنافس الدولار واليوان. تنافسٌ يبدو لصالح عملةِ الصين في الوقت الحاضر؛ فثلث التعامل النقدي العالمي في آذار الماضي كان باليوان!

عربيّاً، برزت عودة سوريا إلى الجامعة العربيّة بشروط، واهتمام النظام السوري بالعلاقات الثنائيّة أكثر من اهتمامه بالعودة إلى مقعده الشاغر في الجامعة.

في لبنان، اللافت هو السجال حول اتفاق ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان و»إسرائيل" وحول سرعة حدوثه بسرعة قياسيّة!!

كما احتلّت أحداث الكيان المؤقت جزءاً من تحليلات الباحثين، حيث الانقسام الإسرائيلي الداخلي الذي يحدث للمرّة الأولى؛ وهو انقسام وجوديّ وليس سياسياً فقط.

وأخيراً، تعيش السودان وضعاً مربكاً ومتمّماً لهذه التغيّرات المتسارعة.

إن كلّ هذه الأحداث تضع العالم على تماس مع مرحلة جديدة، تميّزت بعدم تقاتل الأقطاب مباشرة؛ فلا روسيّا قاتلت أوروبا مباشرة، ولا الولايات المتّحدة تقاتل الصين مباشرة، ولا حتى إيران قاتلت السعودية مباشرة، إنما بطريقة غير مباشرة في اليمن؛ ولا حزب الله قاتل «إسرائيل» مباشرةً، إنّما ترك المهمّة لصواريخ فلسطينيّة، و"إسرائيل" تأكّدت من أنّ أيّ مواطنٍ لبناني لن يُقتل في ردّها الذي استهدف بساتين الموز في صور.

تغيُّراتٌ ليست وليدة الصدف، ولا هي تحدُث بين ليلةٍ وضُحاها، إنما هي أحداث مترابطة، من انسحاب أفغانستان إلى الحرب الحاليّة في السودان.

تظهر هندسة جديدة للنظام العالمي وكأنّها أحجارُ شطرنج تتحرّك يَمنةً ويَسرة. ومن

الواضح أنّ الـ Domino Effect مستمر؛ ومن غير المعروف أي دولة سوف تكون التالية على الخريطة؟ من يدري! الواضح أنّ تغييرات بهذه الأحجام وراءها أدمغةٌ تجلس خلف أبواب مغلقة. لعلّها أدمغة شرّيرة تخطّط، وتهيّئ الظروف وتنفّذ من خلال أدوات.

عندما غزَت أميركا العراق، هل خطرَ ببالِنا أنّ تفتيتَ العالم العربي الممانع هو الهدف؟ أصدقاء أميركا رأوا فيه تأديباً لصدّام، وأعداء أميركا اعتبروه تعدياً غير مبرّر على بلد عربي.

يجري كل ذلك والعالم العربي يعيش إرباكات داخلية في خضم بناء التحالفات الاستراتيجية الجديدة وتشكيل التكتلات الاقتصادية؛ فهل تنجح الدول العربية والدول المتضررة من نظام القطب الأوحد بإعادة حركة عدم الانحياز وفرضها لاعباً دولياً قوياً ومؤثراً في هندسة النظام العالمي الجديد، بعيداً عن سياسات التجييش وتهديد البشرية واستنزاف موارد الدول، وبوضع حد لطموحات المستعمرين القدامى الذين يريدون الإبقاء على مستعمراتهم في العالم العربي بأساليب حديثة، من خلال مسلسل الأوبئة والمجاعات وأزمات الطاقة والغذاء والمناخ، بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية وافتعال الحروب وتحويل المزيد من الدول إلى دول فاشلة؟

وهل تنجح تلك الدول في تحديث مستهدفاتها وتصويب منطلقاتها لتقويض جهود الغرب بتحويل المزيد من الدول العربية الى دول فاشلة؟ وهل تسعى الدول العربية للعمل على توحيد الجهود وتشكيل قوّة سياسية واقتصادية واجتماعية تنافس التكتلات الدولية الكبرى، وتكون شريكاً فاعلاً وليس متلقيًا، انطلاقًا من موقعها الجيوسياسي، ومن مخزون الثورات الاقتصادية والبشرية والحضارية والثقافية الذي تملكه؟؟ ببساطة، العالم يتغيّر، ولكن أين نحن من كل ذلك؟؟

هذه الأسئلة وغيرها سيتم تناولها في هذا البحث، علّنا نستطيع الإضاءة بعمق على خلفيات الأحداث التي تعصف بعالمنا العربي.

واقع المشهد السياسي القائم وتحوّلاته

نعيش اليوم في ظل نظام متحرّك يطرح هندسة جديدة، تسهم في انتقال الدول الكبرى التي لطالما تحكمت بالنظم الأساسية العالمية، بدءًا بالولايات المتحدة الأميركية التي سعت لعدم وصول منافسين آخرين إلى مرتبة العظمة التي تحلّت بها ، ومن روسيا التي كانت دولة عظمى حتى انهيار جدار برلين، فتراجع نفوذها وتقلّصت رقعتها، و لم يعد التعامل معها كقوّة إقليمية ممكنًا في محيطها المباشر؛ إلاّ أنّها اليوم تسعى للفوز بمرتبة عالمية. ونجد الصين وقد تمكنت من القيام بقفزة اقتصادية غير مسبوقة في التاريخ، فعملت على إخراج مئات الملايين من مواطنيها من خانة الفقر، فأصبحت قوّة عظمى على المستوى الاقتصادي ذات نفوذ استراتيجي. فلم تعد الولايات المتحدة الشريك الاقتصادي الموثوق إذا ما قورنت بشريك لم يتورّط على الدوام في حروب متجددة. فنصف العالم على الأقل سيعتمد مستقبلاً على طريق الحرير الصيني، ولن تكون الصين بالنسبة له رقمًا عابراً، بل ستكون الاقتصاد الذي يأخذ ويعطي دون تهديد بحروب كارثية، أو صفقات يشوبها عامل الهيمنة المطلق من باب ضعف الطرف الآخر، والذي هو في حالة العالم العربي عندما يوضع في موازاة الاقتصاد الأميركي خلال المرحلة الماضية.

وهذا التّحول يشير إلى أنّ تفرّد الولايات المتحدة بمجمل النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم يدم طويلاً، بسبب النهوض العسكري الروسي والتطور الاقتصادي للصين.

وهنا يكفينا إعلان الولايات المتحدة، على لسان رئيسها الحالي، جو بايدن، أنّ القوى العظمى أصبحت مضطرة لإدارة التنافس؛ وهذا اعتراف ما كان ليتجرّأ عليه رئيس أميركي لولا أنه أصبح حقيقة دامغة. وهذا دليل على أنّ العالم في خضم عملية واسعة لإعادة توزيع القوّة بين الدول الكبرى. وإنْ كانت الولايات المتحدة لا تزال تتميز عن غيرها بامتلاكها معظم عناصر القوّة على المستوى العسكري والتكنولوجي، وتحكمها بالعملة الأكثر شيوعاً في العالم، وذلك من خلال هيمنة الدولار على السوق الاقتصادي العالمي، إلاّ أن دولاً أخرى تعمل على استكمال عناصر القوة والتكنولوجيا السيبرانية

والذكاء الصناعي ومواجهة قوة هيمنة الدولار. لذلك بدأَ العمل لدى بعض الدول على التخلّي التدريجي عن العملة الخضراء انطلاقاً من الصين، التي شطبت الدولار عن بورصة تعاملاتها التجارية، وتحاول التخلص من كافة سندات الدين بالدولار الأميركي بشكلٍ تدريجيٍ تجنّباً للخسائر الكبيرة.

أما روسيا، فبدورها حظرت على كافة شركاتها ومؤسساتها التجارية والمصرفية التعامل بالدولار الأميركي، وبدأت بيع النفط والغاز بعملتها الوطنية، في أول خطوة عملية للتخلّي عن التعاملات بالدولار؛ كما يعمل المصرف المركزي الروسي بكَد للتخلص من كميات الدولار المكدّسة بالمليارات في خزائنه. ونجد الهند وإيران وباكستان وقد انضمّوا إلى الصين وروسيا عبر منظمة شانغهاي، وقرّروا أيضاً التخلّي الجزئي أو عدم التعامل بالدولار الأميركي؛ وما لبثت أن التحقت بهم المملكة العربية السعودية التي عقدت اتفاقاً مع الصين، شريكها التجاري الأكبر في شراء النفط والغاز، بوجوب دفع ثمن الكميّات التي تبيعها المملكة بالإيوان الصيني أو الروبل الروسي، الأمر الذي أغضب أميركا والتي طالبت السعودية بالتراجع عن القرار؛ فإنَّ ما يزيد عن 40٪ من السوق العالمية بدأت بالتخلّي عن العملة الأميركية؛ ولائحة المنضمّين تكبر يوماً بعد يوم. وبدأَ التفكير جدياً بطباعة عملة موحّدة للتبادل التجاري بينهما، مما يزيد من مخاطر انهيار الدولار وضعف قوّته؛ وهذا الأمر يحتاج إلى سنوات عِدَّة حتى يصبح هناك عُملَة أخرى منافسة له بالسوق العالمية.

وما يجري اليوم هو عملية قيصرية لتوليد العالم الجديد متعدد الأقطاب من رحم العالم القديم، بعد أن طال المخاض واستعصت الولادة. وإعادة توزُّع القوّة لا تنحصر بالثلاثي السابق؛ فأوروبا أيضًا تمتلك موقعًا مؤثّرًا في النظام العالمي، إذ تمكّنت مؤسساتها المشتركة من تجاوز وقيعة «بريكست»، بينما يعبّر الأوروبيون عن تمسك متزايد بما يجمعهم، بدءاً باليورو و«شينغن» و«إيراسموس»، وغيرها من المنجزات، رغم ضعفهم في القدرات العسكرية.

في المقابل، فإن التنافس بين الدول العظمى فتح المجال أمام قوى وسيطة أرغمت القريب والبعيد على أخذها بالحسبان، ومنها إيران التي تمكّنت من تعظيم قدراتها الصاروخية ومن بناء تحالفات أيديولوجية متينة مع قوى تدين لها بالولاء وأخرى كانت معها على عداء، كما هو حال تركيا التي تمكّنت من بناء خط استراتيجي، دون أن تضطر للخروج من تحت المظلّة الوقائية الأطلسية.

وهذا طبعاً حال الهند المستعدة للاستفادة المتنوعة من مقارعة واشنطن للنفوذ الصيني، أو اليابان التي تخرج تدريجاً من القيود التي تحكّمت بها في العقود المنصرمة؛ وأيضاً هناك إندونيسيا الطامحة لدور أكبر في الساحة الإسلامية.

في ظل هذه التحوّلات الدولية والانزياحات الكبرى، يبرز تقارب عربي مع سورية، يبحث فيها النظام العربي الرسمي عن مصالحه، في خارطة عالم يتغير. فكما سورية بحاجة إلى هذا التقارب، هناك حاجة ماسّة للنظام العربي لتحقيق هذا التقارب تحت غطاء سياسي يحمل عناوين متعدّدة، ومنها عنوان «الحلّ السياسيّ» في سوريّة.[1]

ولطالما عاصرنا عجز الأنظمة العربيّة عن امتلاك القدرة على تقديم أيّ وصفة عربيّة، لحلّ أيّ ملف عربي داخلي، أو حتى المساهمة في التصدي لأي محاولة سعت إلى تفتيته، خلال المرحلة الماضية من العدوان على المنطقة؛ بل بعض هذه الأنظمة ساهمت في تأجيج الفتن، على مستوى دول العالم العربي، التي شهدت حرائق لم تكن موضوعيّة أساساً، وإنّما كانت جسور عبور لإسقاط الأنظمة في بعض هذه الدول، ليس إلّا.

هذا النظام خرج من المعركة وهو يجرّ خيباته. فهو غير قادر على أن يقدّم أي حل لأيّ مشكلة عربيّة، وغير قادر على الاستثمار في أيّ ملف عربي أنتجه عدوان "الربيع العربيّ"، سواء في ليبيا، أو في اليمن، أو في لبنان، أو في تونس، أو في السودان، أو في سوريّة!

لذا نجد اليوم أنّ هذا النظام العربي يبحث عن مصالحه، في خارطة صاعدة على مستوى

1 – محمد فوزي العشري، خلاصة إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق ،2021، العراق.

المنطقة، كون أنّ سوريّة دولة رئيسة على هذه الخارطة، ليس لأنّها أغنى أو أقوى أو أكبر دولة عربيّة. على العكس تماماً، فسورية تخرج من هذا النزال الكبير وهي منهكة ومتعبة. تخرج وقد خسرت الكثير من إمكانياتها، وهي بحاجة لاسترداد عافيتها وعافية شعبها!

لهذا، فإنّ عودة سورية إلى محيطها العربي والإقليمي هي حاجةٌ كبيرة وإنجاز هامّ بالنسبة لها. لكن السؤال الأهم: لماذا أصبحت سوريّة حاجةً بالنسبة لهذا النظام العربي الرسمي، وما هو سرّ هذا التقارب؟

في ظلّ تراجع الدور الأمريكي، انكشف أمن غالبيّة الأنظمة العربيّة وحكوماتها، التي تورّطت في سيناريو فوضى عميقة على مستوى المنطقة، تمثّل في العدوان عليها بمجملها، وليس على سوريّة فقط! فأضحت هذه الأنظمة والحكومات في حاجة إلى مفاتيح تخصّ أمنها الداخليّ وأمنها ضمن خارطة الإقليم الصاعدة، ما جعلها تسعى إلى هذا التقارب. وإلّا لماذا لا يتحرّك هذا النظام للتقارب مع ليبيا، أو مع اليمن، ولماذا لا نجد قادته في تونس أو في لبنان، للمساهمة في تقديم الحلول السياسية بين الأطراف المتخاصمة أو المتنازعة؟[2]

لقد لعبت سوريا دورًا أمنيًا خلال العدوان عليها، من خلال مراكمة وتجميع وترتيب ملفات مهمّة وعديدة حول تورّط الأنظمة العربيّة وحكوماتها فيما يتعلق بالمنطقة؛ وهي ملفات خطيرة جدّاً على مستقبل وأمن وتاريخ ووجود هذه الأنظمة وتلك الحكومات، إذا ما تمّ استعمالها سلباً في إعادة إنتاج خارطة استقرار الهندسة الجديدة للنظام العالمي الصاعد.

تداعيات الأزمات الدولية على الوطن العربي

تأثّر الوطن العربي بالأزمات المتتالية التي شهدها العالم منذ نهاية 2019، وأسهمت في إلحاق الأضرار وشلل أهم القطاعات، مما فرض على صانعي القرار اتخاذ إجراءات قاسية ومصيرية في شتّى المجالات.

2 – قحطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، جامعة بابل.

أولى الأزمات كانت جائحة كوفيد 19 التي فرضت إغلاقات متكررة، نتج عنها ركود اقتصادي وانخفاض في معدّلات النمو الاقتصادي، وانهيارات في الأسواق النفطية والمالية، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني في العالم عامّة، وفي الوطن العربي خاصة. تلا ذلك انعكاسات الحرب الروسية– الأوكرانية، وما أفرزته من تحوّلات على مستوى علاقات القوى الفاعلة في المنطقة مع الخارج، والتي كان لها دور في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية، حيث عزّزت مسارات إقليمية كانت قائمة بالفعل في فترة ما قبل الحرب، وبرز تأثيرها العميق بشكل أكبر على علاقات الخليج بالولايات المتحدة وعلاقات إيران بالغرب وروسيا، مما انعكس تأثيره على واقع المنطقة العربية، وأدّى إلى تشكيل علاقات القوى الإقليمية مع الخارج وإحداث تحوّلات على نفوذ القوى الكبرى في الشرق الأوسط. وبرز التحوّل في منطقة الخليج التي تضاعفت أهميتها في نظام الطاقة العالمي، وعزّزت استقلاليتها في السياسات الخارجية والنفطية عن الولايات المتحدة؛ كما كشفت هذه الحرب الأعطاب التي خلّفها النظام السياسي العربي على مدى عقود، بفعل عجزه عن تحقيق الاستقلال الذاتي على مستوى الأمن الغذائي، تزامنًا مع غلاء الأسعار، وما سبّبه من توترات اجتماعية.[3]

وكان لافتًا تصدّر دول الخليج للمشهد السياسي، جرّاء ارتفاع أسعار النفط، ما خوّلها عدم الامتثال للضغوط الأمريكية الرامية لزيادة إنتاج براميل النفط بحسب قرارات "أوبك بلس"، إضافة إلى إصرار دول الخليج على عدم وضع حد لأسعار النفط والغاز على المنتجين، ومن بينهم روسيا؛ ترافق ذلك مع سعي الدول الأوروبية لعقد الشراكات والاتفاقيات مع دول الخليج. ولقد تمّت الإضاءة على ذلك في "قمّة جدّة للأمن والتنمية" التي عُقدت بحضور الرئيس الأمريكي جو بايدن ورؤساء دول عربية وخليجية في الرياض، منتصف يوليو 2022، حيث جرى البحث حينها حول مسألة إنتاج النفط . لذا فإنّ الموقف العربي لا ينفصل عن التحوّلات الحاصلة في النظام الدولي، وهي تحوّلات

3 -https://www.asjp.cerist.dz/en/article/201380

تضع المنطقة أمام إعادة صياغة لطبيعة الصراع، الذي أضحى فيه العنصر الاقتصادي إحدى أدوات الردع، بعيدًا عن أساليب الحروب الكلاسيكية، ما يشير إلى أنّ التغيير الدولي واقع ملموس، وإن لم يكن بطابع جذري يُنهي هيمنة القطب الواحد على النظام العالمي؛ لكنّه يفتح إمكانية التعددية للأقطاب والقوى على مستوى العالم ككل.

نلاحظ أن محمد ابن سلمان يوسّع من هامش الحركة للنظام السعودي خارج إطار الدائرة الأمريكية والبريطانية، مستفيداً من التحولات العميقة في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة والعالم، وخاصة تراجع الدور الأمريكي، والتي غيّرت من طبيعة هذه العلاقة، من التابع الكليّ للأمريكي إلى أنه أصبح حاجة أمريكية أعطته حرية أكبر في المناورة، والعمل خارج إطار هذه الدائرة بما يتوافق مع التغيرات المتسارعة في توازنات القوى والقوّة في المنطقة والعالم. وما تقوم به السعودية هو من أهم المؤشرات على هذه التغيرات.

استطاعت دول الخليج خلق هوية جيوسياسية جديدة لها، وتعزيز استراتيجية التحوّط من تراجع الدور الأميركي في المنطقة؛ فضلاً عن تحويل الحرب إلى فرصة لإعادة تشكيل الشراكة مع الولايات المتحدة على قواعد جديدة تقوم على المنافع المتبادلة. وبقدر ما منحت الحرب الوطن العربي ودول الشرق الأوسط فرصة لتعزيز دورها في الجغرافيا السياسية الإقليمية والعالمية، فإنها جلبت لها تحديات أخرى تتركز في قدرتها على مواصلة النأي بنفسها عن التنافس العالمي المتزايد بين القوى الكبرى، والحد من مخاطر تصاعد الاضطرابات الإقليمية في ضوء تراجع فرص إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني وتزايد التوتر بين «إسرائيل» وإيران.

ومع استثناء التداعيات السلبية للحرب على اقتصادات المنطقة –خاصة الضعيفة منها– فإن الصراع شكّل فرصة لقوى فاعلة في الشرق الأوسط –كتركيا والخليج– من أجل تعزيز حضورها الإقليمي وتعظيم أهميتها في السياسات الدولية وتنويع شراكاتها الخارجية وتأكيد هامش الاستقلالية لديها في السياسات الخارجية والنفطية؛ في حين جلب ذلك فرصاً ومشاكل لقوى أخرى كإيران وإسرائيل؛ كما أفسح المجال أمام روسيا والصين

لزيادة دورهما في الشرق الأوسط، وخلق ديناميكية جديدة في بعض القضايا الإقليمية البارزة.

تُفسّر التداعيات المتباينة للحرب على القوى الإقليمية وعلاقاتها بالخارج دور نهج التوازن الذي تبنّته تركيا ودول الخليج في الحد من ارتدادات الصراع على مصالحها المتشابكة بين موسكو والغرب، بينما عمل انجراف إيران نحو تعميق شراكتها مع روسيا على تأزيم علاقاتها مع الغرب وتبديد فرص إعادة إحياء الاتفاق النووي.

مع ذلك، شكّلت الحرب فرصة للخليج للمضي قُدماً في استراتيجية تنويع شراكاته الخارجية مع القوى الكبرى من منظور المصالح الوطنية؛ وإلى جانب تمسك الرياض بالشراكة النفطية مع موسكو، برزت الصين فاعلاً دولياً جديداً في المنطقة، في محاولة منها لملء الفراغ الناجم عن تراجع الشراكة الخليجية –الأميركية.

ومع أنه في المستقبل المنظور، لا يُمكن للشراكة مع موسكو وبكين أن تملأ الفراغ في تراجع الارتباط الأمني للولايات المتحدة بالخليج، فإن واشنطن أصبحت أكثر إدراكاً من أي وقت مضى للحاجة إلى تصحيح الشراكة مع الخليج.

كانت الحرب تحديًا على وجه الخصوص للدول الأكثر تأثّراً بها بحكم الجغرافيا والمصالح المتداخلة بين موسكو والغرب. تركيا واحدة من هذه الدول، وقدّمت نموذجاً استثنائياً في إدارة موقفها من الحرب، يرتكز بشكل أساسي على نهج التوازن.

في المحصّلة، وبالنظر إلى الدور المتنامي لروسيا في الشرق الأوسط منذ تدخلها العسكري في سوريا منتصف العقد الماضي، فإن حرب أوكرانيا والعزلة الغربية فرضتا عليها تحديات كبيرة للحفاظ على دورها في المنطقة، لا سيما سوريا؛ هذا بالإضافة إلى اضطراب العلاقات الروسية –الإسرائيلية مما يقيّد قدرة «إسرائيل» على مواصلة جهودها لاستهداف الوجود العسكري الإيراني في سوريا، مع تحوّل سياسة تركيا تجاه دمشق نتيجة لتنامي شراكتها مع روسيا، والاتجاه العربي المتزايد لإعادة العلاقات مع نظام الرئيس بشار الأسد.

الاتجاهات المستقبلية والمحدّدات العامة

نجد بأنّ إمبراطورية غربيّة تتهاوى، فتنتهج مبدأ العقوبات تجاه الدول والأشخاص والشركات، وتسهم في خلق المعارضات داخل البلدان، من ليبيا إلى سورية واليمن وفنزويلا ولبنان، وتضع حُماة البلاد في خانة الإرهاب، وتُضفي الشرعية على من اختارتهم من عملاء مخابراتها، وتحاول تنصيبهم في الحكم خدمة لمصالحها التي تتعارض مع شعوب هذه البلدان ، بما يكفل نهب الولايات المتحدة لثروات هذه الدول، والسيطرة على شعوبها وجعلها تعيش تحت خط الفقر، كما كانت تفعل بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها؛ والعالم الجديد هو العالم الذي انكشفت فيه كلّ ألاعيب المستعمرين والمحتلّين والإرهابيين، وأظهر المستور في تصرفات بعض الحكّام الخونة لمقدسات بلدانهم ولشعوبهم.

وهذا يتطلب إجراءات عملية، كالعمل على بناء قدرات الدول العربية واستثمارها بالأسلوب الرشيد، وليس كاستجابة طارئة للأزمات؛ وهذا يتطلب وضع الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى تأمين الحد الأدنى من النشاطات في مختلف المجالات وبناء القدرات البشرية والمؤسساتية؛ إضافة إلى أهمية العمل على إقامة العلاقات الوديّة بين الدول العربية وتعزيز التعاون والاستثمار المشترك فيما بينها في شتّى المجالات.

ندوات المركز الدورية

«الهندسة الجديدة للنظام العالمي:
اللاعبون الأساسيون في العالم العربي»

عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 16/5/2023، حلقة نقاش بعنوان «الهندسة الجديدة للنظام العالمي: اللاعبون الأساسيون في العالم العربي»؛ وقد شارك فيها، إلى جانب الدكتور يوسف نصرالله، رئيس المركز، كل من:

- الأستاذ محمد خواجه، نائب في البرلمان اللبناني.
- العميد المتقاعد إلياس فرحات، خبير استراتيجي.
- الدكتور جمال واكيم، أستاذ جامعي في العلاقات الدولية.
- الدكتور حسام مطر، أستاذ العلاقات الدولية.

الدكتور يوسف نصر الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ بداية أودّ أن أشكر لكم حُسن تلبيتكم الدعوة إلى هذه الحلقة النقاشية بعنوان: الهندسة الجديدة للنظام العالمي: اللاعبون الأساسيون في العالم العربي. وهي تسعى إلى طرح وإثارة العديد من الأسئلة وترغب على التحصل على العديد من الإجابات التي تتصل بهوية اللاعبين الفاعلين من الدول العربية، التي تحاول أن تزيد من مساحات التناقضات والهوامش العالمية بفعل ما أحدثته الحرب العالمية من متغيرات وتحولات دولية، أفضت إلى تضخيم الدور السياسي للدول المصدّرة للنفط، كي تحجز لها دوراً مؤثّراً في تركيبة النظام العالمي الجديد. وتسعى الندوة إلى الوقوف على أهم الفرص التي تسمح للدول العربية الفاعلة بتحقيق هذه المقاصد والعقبات الماثلة أمامها.

بالعودة إلى الوراء، أي منذ عقود، لم يكن الشرق الأوسط يشهد قوة مهيمنة واحدة، بل كان موزّعاً بين عدة قوى؛ وكانت قوى الهيمنة تنهض على ثلاثية: العراق ومصر وسوريا، التي أدّت أدوارا فاعلة في إدارة العلاقات في الإقليم بدرجات متفاوتة.

لكن منذ الثمانينيات، بدأ مركز القيادة يتآكل في هذه الدول، وكلٌ له سبب:

– فمصر تراجع دورها الإقليمي ربطاً بدورها في الصراع العربي– الاسرائيلي.

– والعراق بسبب الحرب الإيرانية– العراقية والغزو الأميركي له.

– وسوريا بدأت تفقد تأثيرها مع بداية الغزو الإسرائيلي للبنان، والغزو الأميركي للعراق، وغياب الخطاب القومي أو تراجعه في مكانٍ ما.

وفي عام 2010، أحدث الانسحاب الأميركي من العراق والانكفاء الأميركي عن المنطقة، فراغاً، ليظهر ثلاثي ناهض: الإيراني والتركي الاسرائيلي؛ وهذا الثلاثي، على الرغم من أنه كان قادراً على تقديم صورة جاذبة للقوة، مع امتلاكه القدرات، لكنه كان مقيّداً بقيود تمنعه من الذهاب بعيداً في تسويق صورته وفي تعميم نموذجه:

– الإيراني على خلفية مذهبية.

– والإسرائيلي بسبب نشأته الغصبية، واحتلال فلسطين.

– والتركي بسبب تاريخ معقّد من العلاقات مع العرب، واشتباكه مع المشروع الوهّابي، ومنافسته للسعودية على قيادة العالم السنّي.

بدا الآن أن ثمّة ثلاثية جديدة بدأت صعودا؛ تتمثل بالسعودي والإماراتي والقطري، وهي تسعى أن تحجز لها دوراً فاعلاً في النظام الإقليمي والعالمي. والسؤال هنا: ما هي الدوافع والعوائق التي تحول دون نجاح هذه الدول في تحقيق أهدافها؟

نبدأ مع العميد المتقاعد إلياس فرحات:

أوّل اللاعبين من الدول العربية الفاعلة هي المملكة العربية السعودية: عضو أساسي وشبه مقرّر في شركة أوبك، وفي جامعة الدول العربية. وهي قوة اقتصادية ومقرّرة في قطاع النفط؛ لديها موقع جغرافي مطلّ على البحر الأحمر وعلى دول الخليج، وتمتلك

موارد بشرية مهمة.

بدأت السعودية الآن بتصفية النزاعات التي تورّطت فيها، من خلال إنهاء حرب اليمن، وإنهاء التدخل في سوريا؛ والأهم هو توقيعها الاتفاق الأخير مع إيران.

اللاعب الثاني في المنطقة هي الجزائر. فالجزائر استعادت عافيتها من خلال تحقيق الاستقرار وترسيخ السلطة؛ هناك اليوم قيادة جماعية، وندية في العلاقة مع فرنسا ظهرت مع الرئيس ماكرون. كما تمّت استعادة مبلغ 20 مليون دولار من دون ضجيج. وفي الجزائر هناك نفط وغاز. وقد جمّدت الجزائر صراعها التاريخي مع المغرب؛ وهي تعمل لاستعادة دورها في التصدي للعدو الإسرائيلي.

أيضاً، هناك الدولة التي ابتعدت كثيراً، أي مصر، وهي الدولة المتجذرة، لكن حدائقها الجانبية مضطربة، حيث تسود حالة اللا استقرار، في السودان وغزة وليبيا.

في موضوع العراق، وخلافاً لكل ما يُقال، هو لا يزال تحت القبضة الأميركية، حيث يُمنع البنزين عن سوريا من العراق، والطريق مقطوعة. حاول الجيش العراقي فتحها، ولكن الأميركي رفض. هذا ما لاحظته في مؤتمر حضرته في النجف.

سوريا استعادت عافيتها، لكن مشكلتها في المجتمع وليس في الدولة.

«أنصار الله» في اليمن يكادون أن يصبحوا دولة. أما الحركات المقاومة في المنطقة، فقد أثبتت حقّها برفض التطبيع ونصرة القضية الفلسطينية. واللاعبون من غير الدول باتوا يهدّدون «إسرائيل» أكثر من الدول.

إيران دخلت العالم العربي من بوّابة المقاومة وفلسطين، ولديها إيديولوجيا حول دعم المقاومة؛ وفي الشرق لديها استراتيجية.

في تركيا، لا يزال المجتمع علمانياً. وحين أراد الأتراك الدخول إلى العالم العربي، استخدموا تنظيم القاعدة التكفيري في بلاد الشام، كما استخدموا أذربيجان ضد أرمينيا.

الهندسة الجديدة للنظام العالمي جارية، لكنها لم تنته، وهي تتوقف على نتائج الحرب الأوكرانية– الروسية. الوضع في شرق آسيا قابل للانفجار؛ قبرص وأستراليا وبريطانيا مع اليابان؛ ونحن أمام ناتو جديد.

الدكتور جمال واكيم

أتوافق مع حضرة العميد في التشخيص، ولكن سأبدأ تحليلي من الأكبر إلى الأصغر. نحن نعيش عملية تحول بنيوية، في الاقتصاد وفي النظام الدولي الذي يتجه إلى نظام متعدد الأقطاب؛ فيه روسيا والصين من القوى الكبرى، والهند والبرازيل كقوى إقليمية في أميركا اللاتينية. الولايات المتحدة لا تقبل بالشراكة في النصف الغربي من العالم، وجنوب أفريقيا تطمح أن تلعب دوراً. وطبعاً، الولايات المتحدة تريد أن تبقى قوّة عظمى.

من هنا الجزء الأساسي في الحرب الأوكرانية هو إشهار العداء أوروبا الغربية وبين روسيا. جزء من البعد الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة هو منع وصول أوروبا إلى أفريقيا السوداء.

الأمريكيون لديهم استراتيجية التطويق في الدرجة الأولى، لمجموعة الجزر: بريطانيا، أستراليا واليابان؛ والولايات المتحدة تتصرف على أنها جزيرة، وهدفها السيطرة على القوة البحرية ومنعها من التنفس والوصول إلى البر الأوراسي.

أما العقوبات الأميركية على الاقتصاد الصيني، فكانت نتيجتها قرار الصين بأن تدخل في التحدي.

أما بالنسبة للمنطقة، فيوجد هدف أميركي أساسي هو إبقاء هذه المنطقة تحت السيطرة؛ وما يريده الأميركي هو تخفيف حضوره العسكري عبر إعادة التموضع في قواعد محددة. هناك العديد من المواقع الأميركية غير المعلنة في سوريا؛ هناك ما لا يقل عن 4 أو 5 مواقع أميركية في العراق، وفي لبنان وفي الأردن (12 قاعدة)، وفي الكويت، والبحرين، وسلطنة عمان، والإمارات، جيبوتي. إذاً، هناك إعادة تنظيم للحضور الأميركي.

سنة 1956 عبد الناصر أمّم قناة السويس، وسنة 1958 أعلنت الوحدة، ثم قامت الثورة في العراق وأطاحت بالنظام الملكي. وجّه أحد مؤسسي الكِيان بن غوريون إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور رسالة بأن الرهان على عاصمة عربية كي تكون قاعدة لنظام إقليمي غير ممكن، وأنه يجب تطويق العالم العربي، ولا يجب أن يكون هناك دور لأي قوّة عربية، وذلك عبر تحالف بين القوى الغربية و»إسرائيل»، وتركيا، وإيران، وأثيوبيا، ونظام المغرب.

خلال الخمسين سنة الماضية ظهرت خمس عواصم عربية تقرّر الشأن العربي، وهي: القاهرة، دمشق، بغداد، الرياض، والجزائر. جزء من استراتيجية بن غوريون التي تم تبنّيها في الغرب هي تهميش هذه العواصم. وهذا ما حصل؛ تمّ ضرب العراق وبغداد في عاصفة الصحراء (1990) وفرض الحصار عليه وغزوه في العام 2003، وإدخال الجزائر في الصراع مع الإسلاميين خلال التسعينيات.

ونذكر هنا إعلان دمشق الذي كانت وراءه ثلاث عواصم: دمشق، القاهرة، والرياض؛ وكان أساسه أنه لا تطبيع مع العدو الصهيوني إلاّ بتطبيق السلام العادل والشامل.

في العام 1993، الإسرائيلي وقّع اتفاق «سلام» مع منظمة التحرير، ثم مع الأردن. وبالنسبة له، انتهت العملية هنا لأنه بات لديه جسر عبور نحو المنطقة.

في قمّتي عمّان والدار البيضاء، نذكر خطاب عمرو موسى عن المهرولين، ويقصد الدول العربية التي بدأت بالهرولة. لقد بدأ التخطيط لضرب سوريا منذ العام 1995. كانت هناك ورقة غير متداولة، والتي أعدّها المحافظون الجدد؛ ووفقاً لها، يُطلب من نتنياهو عرقلة السلام مع العرب ومع منظمة التحرير، لأن هناك تغييراً كبيراً سيحصل في المنطقة.

بدأ الإسرائيلي بعملية تطويق لهذه العواصم. كانت هناك علاقات تاريخية بين المغرب وبين «إسرائيل»، وممثليات تجارية في تونس وعمان وقطر.

ومن ثم دخلنا في مرحلة ضرب «الربيع العربي»، وضرِبت دمشق. وكانت هناك محاولات لتغيير نظام الحكم في الرياض والقاهرة.

من خلال الاعتماد على العواصم الثانوية وتهميش العواصم الأساسية، تم الإعلان عن تحالف رباعي؛ وهنا يمكن ملاحظة أهمية الإمارات في تطويق الدور السعودي في اليمن، وتطويق الدور السعودي والمصري في السودان، وتطويق القاهرة بمجموعة من الأزمات؛ وسوريا هي جزء من الأمن المصري واليمني.

فيما بعد حاولت الجزائر التعويض عن خسارة القذافي في الساحل، وأطلقت السعودية هيكلة للاقتصاد – رؤية المملكة –بينما باقي العواصم مأزومة.

أيضاً، هناك لاعبون من غير الدول؛ فالإخوان المسلمون ما زالوا فاعلين رغم ضربهم في الجزائر وفي ليبيا؛ وهم يسيطرون على جزء من ليبيا.

وبتقديري، هنالك مخاض طويل في المنطقة والعالم. وأعتقد أن محمد بن سلمان قد يتعرض لرصاصة أميركية نتيجة تحديه للولايات المتحدة.

الأستاذ محمد خواجه:

سأثير مجموعة عناوين مهمة. من الأكيد أن هناك تراجعاً للنفوذ الأميركي الدولي، على الصعيد العسكري والاقتصادي المالي. وهناك محاولات لدول تستكشف ذاتها وقدراتها. وقد يكون ما أيقظ هذه الدول هي الحرب الأوكرانية.

بالمقابل، هناك قوى عالمية تحاول أن تدافع عن مصالحها، ولا تريد التنازل عن جزء يسير من هيمنتها السابقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

أميركا هي أساس الاستعمار في العالم. وهنا يجب ملاحظة أن الجزء الشرقي من أوروبا يمكن أن يلعب دوراً أساسياً. هناك دول صغيرة استيقظت، مثل السويد وفنلندا ودول البلطيق.

وعموماً، هناك اليوم جبهتان: الجبهة التي تخوض معركة الإبقاء على الهيمنة وتجاهر بقدراتها العسكرية وغيرها؛ وهناك الجبهة الثانية التي تحاول أن تُثبت للروسي أنها معه. الروس لديهم العصبية الروسية لبلدهم؛ لكن النظام الآن يترجّى الشباب كي يتجنّدوا؛ فالجيش الروسي يخرقه الفساد، وهو جيش متراخي؛ وهذا واقع فاجأ العالم والرأي العام الروسي وحلفاءه.

في روسيا أزمة بنيوية كبيرة. كان المستوى الفلّاحي 80 %؛ وهذه شريحة مقاتلة. أما اليوم، فالنسبة لا تتعدى أكثر من 20%، وهناك انقسام كبير في المجتمع.

لكن رغم كل ما ذكرته من عيوب، يضطر الروس للقتال حتى الرمق الأخير. فروسيا تخوض معركة وحدتها، وهي مضطرة للعسكرة أكثر؛ فالجيش الروسي البري بات صغيراً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ويوجد خطر على روسيا من الشمال، أي من الدول الاسكندنافية، وأوروبا الشرقية؛ والحلفاء أيضاً غير جديّين، مثل كازاخستان التي قالت إن ما تقوم به روسيا في أوكرانيا هو غزو. أنا لا أرى أرمينيا في المشهد، والصين عندها إشكالية أن تجارتها الكبرى هي مع أميركا والاتحاد الأوروبي؛ عدا أن لديها ودائع هائلة عند الأميركيين، ومصالحها متضاربة؛ فهي من جهة مع روسيا في المعركة العسكرية؛ ومن جهة أخرى، مصالحها هي مع الأميركيين والاتحاد الأوروبي.

وأختم بأن روسيا لن تنكسر حتى لو لم تنتصر، مع إمكانية احتفاظها بالأقاليم الأربعة التي تكلّم عنها بوتين.

أيضاً، منذ ثلاثة أشهر ونحن نسمع عن الهجوم الأوكراني المضاد. ومن الطبيعي أن مراكز الضخ لا بد أن تتأثر.

على الصعيد العربي، هناك سعودية جديدة. لكن هل تستطيع أن تخرج من القبضة الأميركية؟ هذا أمر صعب جداً. أنا أوافق أن الأميركيين سيقتلون محمد بن سلمان، لأنه غيّر نظام الحكمي من أفقي إلى عامودي.

أما الجزائر، فعلى أهميتها، وهي ليست دولة تشبه العراق، لكنها غير مؤثرة. هناك قوى صاعدة، وكل التغييرات مرتبطة بتغيير في النظام العالمي. وأعتقد أن المسرح الأوكراني هو من سيحدّد ولادة هذا النظام، وقد تكون الأشهر القادمة مهمة على هذا الصعيد.

الدكتور يوسف نصرالله:

من الواضح أن هناك صعوداً لدول إقليمية تبحث عن دور قيادي لها: السعودية والإمارات وقطر. وهناك صعود جزائري مؤثّر، لكنه دون مستوى البحث عن دور قيادي. إذاً، توجد مجموعة من الفرص المساعدة ومجموعة من الكوابح.

لقد اكتشف السعوديون أنهم أضاعوا 40 عاماً، والمنافسة الآن هي على الاقتصاد. اكتشف السعودي أن هناك نموذجين: القطري في المونديال، والإماراتي في المراكز التجارية. ووجهة السعودي الجديدة هي بناء مركز تجاري عالمي؛ لذا هناك منافسة مع الإماراتي. وجزء من المعوقات هو بسبب المنافسات القائمة بين القطري والسعودي

والإماراتي والسعودي. وأعتقد أن الحدث التدشيني للنظام العالمي الجديد تمثّل في الحرب الأوكرانية.

كلٌ من الأقطاب الإقليميين الثلاثة لديه موارد اقتصادية هائلة، وقد استطاع تقديم نموذج جذّاب للتنمية الوطنية وتشكيل –بحد أدنى– بنية تحتية مؤثرة. لكن هناك كوابح تعيق هذا المسار، ومنها طبيعة الأنظمة الموجودة في هذه الدول والخلافات الإقليمية القائمة.

وهنا السؤال: إلى أي حد تستطيع تلك الدول النجاح في الهندسة الدولية الجديدة، وإلى أي مدى تستطيع الكوابح أن تعيق هذه الهندسة.

الدكتور جمال واكيم:

برأيي، إن روسيا لا تملك رفاهية أن تخسر المعركة في أوكرانيا. روسيا والصين تقاربتا في التسعينات عندما وجدتا أن هناك محاولة استفراد بكلٍ منهما، وصولاً إلى ضرب صربيا في ربيع 1999. تحالف الجيش والمخابرات الروسية مع البيروقراطية امتدّ إلى تعيين قائد، وهو فلاديمير بوتين، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء، ثم قدّم استقالته تحت التهديد.

شعرت الصين بمحاولة المساس بها من خلال إشعال الوضع في شرق آسيا وتوتير العلاقات مع الهند والفيتنام؛ وهذا أدّى إلى تقاربها مع روسيا.

في حزيران 2001، تم الإعلان عن قيام منظمة شنغهاي، والهدف كان ضمان الأمن في آسيا؛ ثم قدّمت أميركا طلباً للانضمام إلى المنظمة كمراقب. وقد رفِض هذا الطلب.

كيف استطاعت أميركا ربح الحرب الباردة؟ بالدرجة الأولى عبر إحداث شرخ بين الصين وروسيا. انفتاح كيسنجر على الصين حوّل النظام الدولي من ثنائي إلى ثلاثي؛ وهذا ما أنهك الاتحاد السوفياتي وأدّى إلى انهياره. بينما أدّت السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة إلى التقارب الصيني الروسي.

هناك دعم صيني وإيراني لروسيا. لكن الإيرانيين يشاركون بشكل فاعل في الحرب ولا يعلنون عن ذلك حتى لا يؤثّر الأمر على المفاوضات النووية.

الصين تدعم روسيا اقتصادياً. فعملية تحديث السلاح الروسي تتم من خلال 300 مليار دولار من قِبل الصين. الصين تعتبر نفسها قوة اقتصادية ولا تمتلك القوة العسكرية. فثاني قوة اقتصادية في العالم تتحالف مع ثاني قوة عسكرية في العالم لمواجهة القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى للعالم.

بالنسبة للقوى الثلاثة العربية، نلاحظ أنه بعد أزمة ليبيا عام 2012 عندما قتِل الرئيس الليبي، تراجع نفوذ قطر، والأميركيون دعموا السيسي في الانقلاب المصري؛ وباتت قطر تحتمي بتركيا، وخطابها انخفض.

والرهان الأميركي انتقل من قطر إلى الإمارات. بالنسبة للإسرائيلي، يهمّه الاعتماد على العواصم الثانوية وتجاهل العواصم العربية الأساسية، والأميركيون يريدون أن يشكّل الإماراتي قوة بحرية رديفة؛ وهذا ما يفسّر استثمار الإمارات في الموانئ البحرية مقابل جدّة لمحاصرة دور السعودية. لكن دور الإمارات متضخم وأكبر من حجمها؛ وهناك ملفات أخرى تؤثر، حتى في الداخل الفلسطيني.

العميد إلياس فرحات:

أولاً، فيما يتعلق بروسيا، في العام 2017 شاركت في مؤتمر في موسكو، وقيل فيه إن هناك مشكلة في القطب الشمالي؛ فالعلاقة بين روسيا وحلف الناتو كانت سيّئة.

أحد الأخطاء الكبيرة بالنسبة لروسيا أن أميركا سلّمت طالبان الحكم في أفغانستان؛ حتى طاجكستان إذا تم اختراقها يمكن لها قلب الطاولة على روسيا وعلى الصين. هذه قنبلة قد تستعملها الولايات المتحدة الأميركية ما قد يؤثّر على روسيا وإيران ودول القوقاز.

ما حدث في إيران من مظاهرات، في تبريز وغيرها، تطور مخيف؛ في وقتٍ دخل الإسرائيلي إلى أذربيجان وعزّز العلاقات معها، وهذا تحوّل خطير.

حسب تطورات الحرب في أوكرانيا، فإن الجيش الروسي «ثقيل» في القيادة والسيطرة.

من جهة حركات المقاومة، هي تكتسب أدواراً أكبر مع الوقت. فاليوم، وبالرغم من كل الضجيج في أوكرانيا والصين، ولأول مرة، تبدو «إسرائيل» غير مرتاحة؛ فمنظمة

الجهاد الإسلامي باتت لاعباً أساسياً في فلسطين. وسرّ قوّتها أنها غير منخرطة في السلطة. كما أن الجبهة الشمالية لا تزال هاجس الإسرائيلي.

هناك خطر في السعودية وفي الإمارات. محمد بن زايد لا يدرك ما يحدث في العالم، وهو جيد في الاغتيالات والمؤامرات. أما الجزائر، فهي البلد العربي الوحيد الذي يعطي بدل عطالة عن العمل.

الدكتور حسام مطر:

هناك لحظة تحوّل عالمي. المتفائل في أميركا يتحدث عن نظام شبه أحادي. الآن نحن في نظام عالمي جديد.

الاتجاه الصيني والروسي والأميركي نحو دول العالم الثالث النامية والصاعدة، وجزء من الموارد موجود في روسيا؛ وبالتالي، الأميركي بحاجة إلى التوسع باتجاه أفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، لمنع الصين وروسيا من ضم هذه الدول. لكن يجب على الأميركيين أن يقدّموا المساعدات. وهناك الروس في المقابل، ومحاولات عزلهم عن العالم وتفكيك تحالفاتهم وتكتيل أميركا للتحالفات ضدهم.

مواجهة محاولة تطويق أميركا تتم من خلال ما سمّي بالحلقات الثلاث: الصين، الجوار الصيني، جنوب شرق آسيا، إلى آسيا ثم إلى أوروبا. وبالتالي، وجدت المقاربة الحذرة اتجاه الدول الجنوبية؛ فإن لم يرد الصيني الدخول في المواجهة وجهاً لوجه مع الأميركي، يجب عليه نسج تفاهمات وشراكات، ويتحول من المنظور الاقتصادي إلى المنظور الجيوسياسي.

الاحتدام حول دول الجنوب لم يهدأ منذ الحرب الباردة. تعتمد هذه الدول استراتيجية التحوط؛ لأن هناك صراعاً بين الدول الكبرى، فدول الجنوب غير مضطرة للوقوف مع أحد الطرفين أو لدفع ثمن الانحياز لأحدهما. وهذا هو المفهوم الأساسي الذي يحدّد توجهات الدول النامية.

في المنطقة هناك اليوم ثلاث كتل: الكتلة إلى جانب أميركا(الإسرائيلي، قطر، وغيرها)، كتلة إيران وحلفائها، وكتلة التحوّط (السعودية، مصر، وتركيا).

وإلى جانب هذه الكتل هناك ساحات، كلبنان وليبيا واليمن، حيث تتنافس الكتل الثلاثة. القوى الإقليمية بات دورها أكبر ومركزي أكثر. اليوم، تشهد المنطقة استكشاف مصالح العديد من الدول، وأغلب دول العالم تعاني من مشاكل اقتصادية؛ فالاستقرار الداخلي غير موجود. والتحوّل الاقتصادي في مجال التكنولوجيا يحتاج للكثير من الأموال.

الهند هي قوة اقتصادية كبرى، ولكنها تتعاون مع الإمارات والولايات المتحدة. 50 مليار دولار هي قيمة التحويلات من الخليج إلى الهند. والهند هي المستورد الأول للنفط الروسي، تكرّره وتعيد تصديره. واليوم يتم دمج هذه القوّة الآسيوية.

واليوم، نحن أمام فرصة تاريخية: على مدى 10 سنوات ساد مناخ تصعيدي؛ وعلينا أن نستفيد من تأثير الصين الجديد ومن الاتفاق الإيراني – السعودي. اليوم بناء شبكات التواصل موضوع أساسي؛ وبالنسبة للصيني هو موضوع خطير؛ ويمكن التشجيع على مزيد من تشييد البنى التحتية، من إيران إلى الشرق الأوسط، بواسطة استثمارات صينية. وهذا يستدعي إنجاح العملية السياسية في لبنان.

أميركا ستراقب مسار التحولات؛ فإن رأت أن الصيني سينجح وأن الوضع مقلق، فسترفض وتمنع.

الدكتور يوسف نصرالله:

بالنسبة لإدخال الهندي إلى المنطقة، واحدة من الأمور المطلوبة منه هو أن خطوط سكك الحديد ستمر بفلسطين، ما سيعيد الخيار السعودي إلى واجهة التطبيع. أيضاً، هناك الحذر الصيني في التعاطي مع الاستثمارات، وهو دائماً مسكون بهاجس الاستقرار. السياسات الحالية في المنطقة قد تصل إلى سياسات تصادمية، وإن تعايشت لفترة من الزمن.

الدكتور حسام مطر:

عندما ننتقل إلى المنظور الجيوسياسي سيتم حل هذا الموضوع. جزء من الانسجام الصيني هو الاستقرار والكفاءة؛ كما أن تجاوز السيطرة الأميركية يمثّل حافزاً له.

العميد إلياس فرحات:

حول العلاقة بين الصين والهند، هناك توتّر حدودي، حيث اتفق الطرفان على أن العسكر على الحدود لا يحملون السلاح. ثقافة تنظيم الخلاف صعبة، بينما الهندي في كشمير يقتل؛ لكن بين الهند والصين هناك شيفرة؛ وهذا ينسحب على علاقاتهما في الخارج. فإن شعر الهندي أن مشروع سكك الحديد سيسبّب تصادماً مع الصين لن يُكمل بالموضوع.

الدكتور جمال واكيم:

الأميركيون يحاولون استقطاب الهند بمواجهة الصين، وهناك تضارب في المصالح الهندية والصينية، ولكن الصدام مع الصين مكلف جداً. تصريحات وزير الخارجية الهندي فيها توتر مع الغرب، خاصة أن الهند تذكّر أنها كانت قوة عظمى في ظل حكم الأسرة المغولية إلى أن أتى الاستعمار البريطاني. كان الإنتاج المحلي يوازي ثلث الإنتاج العالمي والثلث الآخر للصين.

قضية هضبة التيبت لها بعد ثقافي، فمنها انتقلت الهندوسية إلى العالم. الصدام في الستينات كان مكلفاً للصين والهند. من هنا، تبدو مسألة الذهاب بعيداً في الصدام بينهما صعبة، خاصة لجهة إنماء المجتمع الصيني ومكافحة الفقر، والنجاح في تحدي عملية التنمية، لأن نسب الفقر في الصين عالية.

أما الدخول في شراكة بين الهند والإمارات والكيان الإسرائيلي والأميركيين، فهناك مشكلة في الإرث الاسلامي، لأن المسلمين حكموا 400 سنة، والمذهب الرسمي للدولة هو السني الحنفي الإسلامي. عندما نشأت القومية الهندية أثناء مكافحة الاستعمار حصلت محاولة لاستعادة البعد الهندوسي، والهنود لديهم مشكلة مع الموروث الإسلامي.

كذلك، كانت هناك محطة رئيسية للصين عبر سريلانكا؛ وهنا نعود إلى الانقلاب المدعوم من أميركا الذي حصل في سريلانكا في مواجهة الصين.

حلقة نقاش

«بأس جنين»:
معادلة الحضور والانتصار

بتاريخ 5/7/2023، عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية حلقة نقاش خاصة حول معركة جنين الأخيرة، وذلك بحضور:

–الدكتور يوسف نصرالله: رئيس مركز باحث للدراسات.

–محمد خواجه: عضو كتلة التنمية والتحرير وعضو المكتب السياسي في حركة أمل.

–إحسان عطايا: مسؤول دائرة العلاقات العربية والدولية وعضو المكتب السياسي في حركة الجهاد الإسلامي.

–د.أحمد عبد الهادي: ممثّل حركة حماس في لبنان.

–مروان عبدالعال: عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

–د.عباس إسماعيل: باحث وخبير في الشؤون الإسرائيلية.

–د.مصطفى اللدّاوي: باحث فلسطيني.

الدكتور يوسف نصر الله

بسم الله الرحمن الرحيم. في البداية أود أن أرحّب بكم فرداً فرداً، وأشكركم على حسن تلبيتكم دعوتنا إلى هذه الحلقة النقاشية بعنوان «بأس جنين»، حيث سنحاول معاً تقديم إجابات حول أسئلة كثيرة متصلة بالعدوان الإسرائيلي الأخير والإنجازات التي

حقّقتها المقاومة، والمعادلات التي أرستها، وقواعد الاشتباك التي فرضتها، والتي تتصل بالحاضنة الاجتماعية وبحالة النهوض الشعبي والشبابي التي تستند إليه المقاومة، وبإعادة الاعتبار لخيار المقاومة المسلّحة في وعي الجمهور الفلسطيني في الداخل المحتل، وتثبيته في مواجهة «التنسيق الأمني»؛ وأيضاً تتصل بالموجبات التي تتكفل بتعزيز صمود الضفة الغربية، وبإدامة حالة الاشتباك مع العدو والارتقاء بها، وسواها من الأسئلة ذات الصلة.

الأستاذ إحسان عطايا

إن أهم هدف للعدو الصهيوني في هذه المرحلة هو القضاء على حركة المقاومة المتنامية في جنين، والتي برزت بشكل قوي بعد معركة سيف القدس وعملية نفق الحرية.

إن تنامي قدرات المقاومة، والتفجير الأخير الذي حصل عند دخول الجيش الإسرائيلي إلى جنين، أشعر العدو أنه يجب عليه المبادرة بسرعة إلى ضرب المقاومة في جنين وفي الضفة.

وهناك هدف إسرائيلي آخر؛ منذ فترة يتكلم المحلّلون السياسيون عن عمل ما للخروج من الأزمة الداخلية في «إسرائيل»، وهم لاحظوا أو توهّموا بأن جنين هي الحلقة الأضعف التي يمكن كسرها.

أما من حيث منجزات معركة جنين، فيمكن القول إن هذه المعركة أسّست لانكسار المشروع الصهيوني في داخل فلسطين المحتلة. كسر هذا المشروع بدأ في الضفة المحتلة؛ وجنين باتت رأس حربة في كسر المشروع الصهيوني وتطوير أداء المقاومة.

وحول حصيلة المنجزات الميدانية، نحن تواصلنا مع الأمين العام والقيادات الميدانية، وتأكدنا أن قيادة المقاومة في جنين بخير، وقد استشهد 4 شباب من شباب السرايا، وهم ليسوا قادة في الميدان. ولكن كان واضحاً أن الحفاظ على بُنية المقاومة جعلنا نخرج مرتاحين؛ وجهوزية جنين بعد المعركة هي كما قبلها.

أما على المستوى الشعبي، فشباب جنين كانوا شركاء فعليين في المقاومة والصمود.

إن وحدة الشعب الفلسطيني والمقاومة بمثابة عامل قوة في المواجهة. وقد حاول العدو التشويش على هذه الوحدة. و«إسرائيل» تذهب بعد كل معركة إلى محاولة تفجير الخلافات بين الفلسطينيين للتشويش على المنجزات الفلسطينية مقابل إظهار المنجزات الوهمية لها.

الدكتور أحمد عبد الهادي

بسم الله الرحمن الرحيم. إن هدف العدو المركزي هو استهداف الشعب الفلسطيني ومقاومته وضرب محور المقاومة. والكيان يتخبّط اليوم في أزمات داخلية عميقة؛ وقيادته تتحرك من أجل التغطية على هدفها الأصلي، أي إقامة الدولة اليهودية الصهيونية العنصرية.

هؤلاء المتطرفون أتتهم فرصة تاريخية لتحقيق مشروعهم وتصفية القضية الفلسطينية.

بالمقابل، المقاومة حقّقت إنجازات استراتيجية في المرحلة الماضية، وبات لمحور المقاومة دور مهم وفاعل على صعيد القضية الفلسطينية.

لقد رسمت المقاومة الفلسطينية معادلات ردع وقواعد اشتباك جديدة، سواء على صعيد وحدة الساحات في فلسطين، أو على صعيد الساحات الأخرى، حيث بات على العدو الصهيوني أن يحسب حساب مكوّنات محور المقاومة الأخرى. فقد شُلّت قدراته أو حيّدت في العديد من المواجهات أخيراً.

إن العدوان على جنين كان جزءاً من المخطط الصهيوني لإنهاء الضفة والسيطرة عليها؛ والعائق الأساس كانت المقاومة في الضفة، وخاصة في جنين. كذلك، أراد الصهيوني تفكيك الساحات المقاومة؛ ونتنياهو أراد تحقيق إنجاز في الداخل الإسرائيلي؛ ولو نجح لشهدنا نتائج كارثية. لكن مع فشله، فقد اشتدّ عود المقاومة في جنين، وسيكون هناك تطوير لقدراتها.

أما غزة، فباتت تشكّل الجبل التي تسند المقاومة ظهرها إليه. والقرار الآن هو بتفعيل المقاومة في الضفة الغربية؛ والهدف هو تحرير الضفة وإلهاب الأرض تحت أرجل الصهاينة؛ والهدف الأكبر هو تحرير كامل الأراضي الفلسطينية.

الأستاذ مروان عبد العال

أولاً، في الضفة هناك استيطان توسعي؛ والهدف من العدوان الأخير كان جلب عدد كبير من المستوطنين إلى الضفة. لذا كان هدف العدوان الصهيوني اجتثاث المقاومة فيها، لأن منسوب هذه المقاومة بدأ يتصاعد.

لكن في البعد الميداني، الهدف الصهيوني تراجع، حيث كان الكلام في البداية عن حرب ضد الضفة. وهنا يجب الالتفات إلى عدد من المسائل: أولاً، أين محور المقاومة ممّا جرى؟ هناك إشكالية في هذا المجال. هناك المقاومة الشبح التي تساعد في الكثير من المجالات؛ كما هناك الكتائب المقاومة وكتائب الصواريخ. والاستراتيجية المفترضة يجب أن تشمل كل هذه المجالات، ويجب أن يكون هناك تنسيق حول توظيف كلٍ منها. والآن ليس وقت الاستثمار السياسي؛ بسلطة أو من دونها، وبانتخابات أو من دونها.

هذه جولة، وستكون هناك حروب طويلة. ونحن لا نعرف مستقبل السلطة الفلسطينية.

الدكتور عباس إسماعيل

العنوان الأول له علاقة بالواقع والوقائع. هناك ضعف السلطة الفلسطينية وفشل عملية «كاسر الأمواج» التي كانت من أدوات الإسرائيلي لوقف العمليات الفلسطينية. صدرت دعوات متعددة الاتجاهات في الداخل الإسرائيلي لتنفيذ عملية عسكرية. وكانت انتقادات للحكومة من قِبل المعارضة ومن اليمين وفي الإعلام. وكانت دعوات حتى من داخل الحكومة لتنفيذ عمليات كبيرة في الضفة في ظل استمرار للخلافات الداخلية.

في ظل هذا الواقع، الخيار الفلسطيني الأول كان بقاء الأمور كما هي، وهو خيار غير مقبول، في ظل تطور المقاومة. أما الخيار الثاني، فكان إطلاق العمليات الموسّعة.

وكان الخيار الثالث كسب السياسيين والحكومة الفلسطينية. فيما الخيار الرابع هو الذهاب إلى المفاوضات مع المقاومة.

والخيار الأخير هو الذهاب إلى المقاومة المحدودة، حيث نطاق العمليات الجغرافي محدود، في المدى الزمني (يومين أو ثلاثة)؛ والأهداف قابلة للتطبيق وواقعية وغير وهمية. لكن هذه الأهداف قابلة للاستثمار.

من الجانب الإسرائيلي، كانت أهداف العدوان الأخير: استعادة المبادرة؛ كي الوعي لدى المقاومين الفلسطينيين؛ التغلب على الانتقادات في الداخل؛ تشويش أو تأخير العمليات الفلسطينية.

لكن كانت هناك ضوابط: أولاً، عدم الغرق في المستنقع الفلسطيني في الضفة، لذا كان الهدف محدّد جغرافياً، مع تجنّب الخسائر البشرية لأنه حتى لو نجح العدوان مع خسارة أرواح ستحصل مشكلة؛ هذا مع السعي لتجنّب الأضرار السياسية والإعلامية على مستوى سلطة الجيش، وأن لا تمتد المعركة إلى خارج جنين.

وتطبيقاً لهذه الضوابط، عمل العدو على استراتيجية عمل عسكرية: فتك أكبر، خسائر أكبر، فترة زمنية أقل.

أما استراتيجية العمل السياسي الداخلي، فتمثلت في التوظيف لأقصى حد في تقييم النتائج على المستوى الاستراتيجي؛ لكن هذه العملية لم تغيّر معادلات، ولا وجّهت حتى الحديث عن الردع غير المثبت.

في المعنى التكتيكي، تمّت العملية العسكرية ضمن الضوابط التي وضعها العدو: الفتك الشديد والمدة الزمنية وغيرها. وقد جرى كسر الروتين واستعادة المبادرة. كان هناك تشكيك إسرائيلي داخلي بأن العملية ستؤدّي إلى إخراج جنين من دائرة المقاومة. وإجمالاً، هذه العملية لم تكن ناجحة، لأنها لم تؤدّي إلى نتائج استراتيجية؛ ولكن كان هناك نجاح تكتيكي فقط.

الدكتور مصطفى اللدّاوي

هذه المقاومة: في جنين، وفي لبنان، وفي كل مكان، تُشعرنا بالعزّة والرفعة والقوة، كما بالفرح والسرور. وهنا لديّ ملاحظات:

–ليست هي جنين فقط. نعم هي تتصدّر المقاومة اليوم كرمز للمقاومة في الضفة الغربية. وجنين متّهمة بأنها أصبحت ملاذاً للمقاومين، حيث باتت تُصدّر وتستقبل المقاومين.

–جنين مساحتها 470 دونماً وعدد سكانها 27 ألف نسمة.

–إن الضفة الغربية واعدة، وهي قلب المشروع الصهيوني، والاسرائيلي لن يفرّط فيها.

–نحن لا ننتصر من دون الحاضنة الشعبية الصامدة. لو دمّرت فلسطين كلها اليوم، لن يخرج الفلسطيني لاجئاً أو مهاجراً. لذا يجب تقوية هذه الحاضنة؛ وإن لم نكن نحن سنداً لها فستنكسر؛ وبالتالي تنكسر المقاومة.

–كان هناك إجماع إسرائيلي على اغتيال المقاومة في جنين وفي الضفة الغربية.

–نتنياهو في الاستحقاق الداخلي لا يزال متأرجحاً.

وهنا أسأل: هل حقّق الإسرائيليون أهدافهم من هذه الحرب على جنين؟

الإسرائيلي، وبغضّ النظر عن قدراته واستراتيجياته، لا يزال يمارس غطرسته، والتي لا تسمح له بالنجاح، لأنه يخرج بنتائج مخالفة لرغباته في كسر ظهر الجمهور الفلسطيني.

– أيها الإسرائيليون؛ أنتم تحاولون التطبيع مع الدول العربية، فهل نجحتم في التطبيع مع الفلسطينيين؟

عبثاً تحاولون تحقيق أهدافكم. الفلسطينيون لم يعترفوا بالهزيمة. فرغم سقوط شهداء لهم، ها هم يخرجون من تحت الركام منتصرين ومرفوعي الرأس.

–جنين لها رمزية خاصة في القلب الفلسطيني؛ لكن الإسرائيلي يخاف أن تتحول جنين إلى قطاع غزة، وهو يهدّد إنه إن لم تخضع جنين فسينفّذ ما نفّذه في غزة؛ مع العلم أنه لم يحقّق شيئاً في غزة.

–أرى أن الشارع الإسرائيلي هو شارع قلق. والإسرائيلي قلق ممّا يسمى «وحدة الساحات»؛ فهو غير قادر على خوض الحروب الطويلة.

–ما أتوقعه هو أن الإسرائيلي سيمضي قدماً، وسيستمر بشنّ الضربات القصيرة الزمن والمتلاحقة، ويحاول تحقيق الانتصار. –القلق الاسرائيلي هو من جنين ومن نابلس؛ ولكن أنا أرى أننا سنحقّق اختراقات في أماكن لا يتوقعها العدو.

النائب محمد خواجه

نحن أمام مشهدية جديدة. فمجرّد أن الضفة تقاوم هو تحوّل، مقابل الرهان بأن تكون هذه البقعة مستكينة. والمستجد أن الضفة باتت مسرحاً للعمليات والاشتباكات مع العدو. خلال مفاوضات كامب دايفيد، عرض الإسرائيلي على السادات أن يُرجع غزة. أما في حال تم شطب الضفة، فهذا يعني شطب قلب المشروع الاستيطاني. يجب أن تسقط الأوهام الفلسطينية بالذهاب إلى «دولتين»، لأن الإسرائيلي يعمل على إسقاط هذا الخيار.

حول الوضع الميداني، لا شك أن الإسرائيلي لم يُنجز كامل أهدافه، ومن أهمها أن يقتل أو يقبض على القادة الأساسيين في جنين. ولكن بالمقابل، كان المعيار الأساسي عند الإسرائيلي هو الكلفة البشرية. ولا أعتقد أن الإسرائيلي يستطيع إخفاء أعداد القتلى لديه. كما كان هناك قصور فلسطيني في إدارة المعركة من حيث تسريب أسماء منفّذي العمليات.

في الميدان، أي قتال مباشر مع الإسرائيلي سيكون الفلسطيني الخاسر فيه. لذا من الطبيعي أن تتحرك المقاومة الشبح.

إن أي اشتباك مباشر هو مكلِف على الفلسطينيين، كمواطنين وكمقاومين. لذا أعتقد أنه حتى في المعارك التي تُفرض، وفي ظل خبرات المقاومة، يجب أن يتم التخطيط بعيداً عن الحماسة من أجل تقليص الخسائر؛ وهذه مسؤولية قوى المقاومة لتدرس التجارب الأخرى وتستفيد منها.

قطاع غزة له خصوصية، ولديه خطة دفاع على الحدود؛ والإسرائيلي يخاف من الكلفة التي سيدفعها إن دخل إلى غزة. لذا يجب أن يتم التخفيف من أعداد الشهداء، وتجنّب المعارك المباشرة مع الإسرائيلي.

في معركة حصار بيروت عام 1982، ما ساعد على الانتصار هو عدم وجود الأهالي. في خطة النيران التي وضِعت أن الراجمة تحدّد أهدافها وتثبّت الإحداثيات. ولن تستطيع الراجمة التنقل من ملجأ لآخر مع وجود السكان. والضربات الخاطفة والجريئة التي تحدث يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة. والإسرائيلي لن يسمح للمقاومة أن تنمو في جنين.

لأن الصراع وصل إلى الذروة، ولأن الاسرائيلي وصل إلى ذروة التطرف، وهو يقول اليوم إنه ليس من قضية فلسطينية، فقد آن الأوان للاتفاق على طريقة عمل فلسطينية موحّدة.

هذا الخلاف الفلسطيني–الفلسطيني الذي يكاد يصل حد التصادم يجب أن ينتهي أو يتم ضبطه. وهذا يتطلب جرأة من حركة حماس، لأنها حركة واقعية وواعية.

يمكن أن تكون هناك غرف عمليات سياسية كبرى، أساسها حركتا حماس وفتح، لمناقشة العمليات والأوضاع كافة.

الدكتور عبد الهادي

لقد كان ملفتاً في إدارة معركة جنين الحكمة والاقتدار لدى قوى المقاومة، حيث لم يدخل المقاومون في مواجهة الآلة الصهيونية بشكل مباشر؛ والذين ارتقوا شهداء ارتقوا بسبب القصف وليس في المواجهات. وهذا يدل على تطور مهم في إدارة المعركة لدى المقاومين.

في موضوع الوحدة، نحن نرغب بتحقيق الوحدة مع شركائنا، ولا توجد حرب تحرير من دون وحدة. ولكن لنكن صريحين: الوحدة السياسية متعذرة لعدم توحّد الرؤى والمشاريع المتناقضة.

هناك مشروع قائم على المقاومة، ومشروع آخر يرى أن المقاومة يجب أن لا تكون مسلّحة. لذلك، فإن اللقاءات المستمرة لم تثمر عن نتائج؛ فكل فريق يودّ أن يفرض أجندته ورؤيته على الفريق الآخر. ولكن هذا لا يلغي الوحدة الميدانية، لأن المقاومة المسلّحة هي الأساس. وهو واقع حاصل في غزة وفي الضفة. كل فصائل المقاومة تقاتل كتفاً إلى كتف؛ وهناك قرار لدى قيادات المقاومة أنه بالرغم من الاعتقالات، لن تكون هناك فتنة داخلية.

حلقة نقاش

معركة ثأر الأحرار:
الدروس المستخلصة، التوقيت والأهداف

عُقدت بتاريخ 18/7/2023، حلقة نقاش خاصة في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، حول أبعاد وتداعيات معركة «ثأر الأحرار» الأخيرة في غزة بفلسطين المحتلّة، وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والقياديين الفلسطينيين واللبنانيين.

المعرّف:

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية الشكر الجزيل لمركز باحث للدراسات وللدكتور يوسف نصرالله على هذه الاستضافة القيّمة.

نرحّب بمشاركتكم في حلقة النقاش المتخصصة هذه، والتي تُقام تحت عنوان «ثأر الأحرار: الدروس المستخلصة، التوقيت والأهداف». نرحّب بكلّ الحاضرين، فرداً فرداً، والذين سيفيدون الدراسة المقصودة (للرفيق رامز مصطفى)، والتي هي عبارة عن قراءة تحليلية لوقائع وآثار معركة ثأر الأحرار، التي لا تزال مستمرة، على صعيد الوضع الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة وفي الضفة الغربية؛ وقد رأينا كيف أن هذه الآثار برزت في معركة بأس جنين، وكأنّ المعارك والحروب التي يخوضها الشعب الفلسطيني ومقاومته أصبحت جزءًا من مساره أو مسيرته الصراعية مع الاحتلال.

نبدأ حلقة النقاش مع الدكتور يوسف نصر الله، رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

الدكتور يوسف نصر الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعزّ المرسلين سيّدنا ونبيّنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

أود في البداية أن أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان لكم ولكلّ الإخوة القيّمين على تنظيم هذه اللقاءات الهادفة، والتي تتعلق بالصراع مع العدو الإسرائيلي والهيمنة الأميركية في المنطقة.

سأسلّط إضاءات كاشفة ومكثّفة حول عناوين تتصل بما حصل في معركة ثأر الأحرار.

في الإطار العام، شكّلت معركة ثأر الأحرار امتداداً للمواجهة أو المعركة المفتوحة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي؛ كما شكّلت حدثاً تأسيسياً جديداً في سياق مقاومة الاحتلال بنحوٍ بدا أن ما بعده هو بالضرورة خلاف ما قبله. لقد نجحت هذه المعركة في إعادة الاعتبار لقضية فلسطين، وفي أن تفرض حضورها أو إيقاعها على أجندة المجتمع الدولي، وسط انشغال العالم في قضايا وأزمات أخرى. كذلك فرضت على الكيان الإسرائيلي تحديات استراتيجية، وقالت للعالم المهجوس بأمن هذا الكيان إنه لا أمل باستقرار المنطقة من دون إعادة الحق الفلسطيني، وإن قواعد اللعبة قد تغيّرت؛ وثمّة معادلة جديدة سوف تحكم قواعد الصراع، حيث المقاومة في موقع الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن الأسرى الفلسطينيين؛ وهي حاضرة للذهاب بعيداً في المواجهة أياً تكن التضحيات والأثمان والمخاطر، ولن يُثنيها عن فعل ذلك شيء؛ لا خطوط حمر ولا ضغوط دولية، ولا أي تدخلات ووساطات من أي جهة.

أما بالنسبة للأهداف، فمن الواضح أن الإسرائيلي كان حريصاً في مقاربته لهذه المواجهة على تفعيل الأبعاد النفسية، من خلال تصعيده لأساليب العنف، خاصة عمليات الاغتيال والإضرار بحواضن المقاومة، لمنع المقاومة الفلسطينية من الارتقاء في حالة الاشتباك، ولتيئيس المقاومين وتعزيز ثقافة اللاجدوى من الفعل المقاوم في مقابل القدرة الإسرائيلية الهائلة على العمل الأمني والاستخباري والاغتيال؛ وأيضاً لاستنزاف المقاومة

بشرياً وتصفية كادراتها، أي شخصياتها الملهمة المقاومة وذات التأثير والحضور الشعبي، وبما يُفضي لاحقاً إلى تقويض المقاومة؛ وأيضاً لتثبيت تطويع الشارع والنيل من إرادة الشباب الفلسطيني– الجيل الجديد من الشعب الفلسطيني، بوصفه حسب تعبير العدو جيلاً غير مردوع.

حول دوافع العدوان الإسرائيلي، يمكننا أن نتحدث عن جملة من الاعتبارات المتداخلة، التي شكّلت مجتمعة محرّضاً لتل أبيب على الذهاب إلى هذه المغامرة وإلى هذا الفعل العدواني.

هناك اعتبار داخلي يتمثل بسعي تل أبيب إلى حرْف الانتباه عن الأزمة الداخلية التي يعاني منها الكيان، وجعل اهتمامات الإعلام والرأي العام والسياسي تنصرف إلى تحديات أخرى. وهناك اعتبار سياسي يتمثل بسعي تل أبيب إلى تحقيق ثلاثة أمور متلازمة، وهي: الإطاحة بمعادلة وحدة الساحات التي أرستها المقاومة، وقطع الطريق على محور المقاومة الذي يدفع باتجاه استكمال عملية الربط بين الساحات، لاعتقاده بوجود فرصة مواتية لزعزعة استقرار «إسرائيل» المنغمسة في أزمة سياسية دستورية اجتماعية؛ وأيضاً لإفهام محور المقاومة أن انشغال تل أبيب بأزمتها الداخلية هو انشغال نسبي، لا يُبدّل أولوياتها، ولا يمنعها من مواصلة المواجهة مع محور المقاومة.

واليوم، هناك قلق جديّ لدى تل أبيب من أن يمضي محور المقاومة في مراكمة أسباب القوة، ربطاً بتقديره أن الآخرين منشغلون: تل أبيب بأزمتها الداخلية، والولايات المتحدة بالحرب الأوكرانية والتحدي الصيني على الساحة الدولية؛ وربطاً بقناعة محور المقاومة أنه ليس هناك توجّه إسرائيلي– أميركي جديّ للحرب إلاّ إذا تمّ تجاوز الخطوط الحمر. والاعتبار الآخر هو اعتبار مهني يتصل بأمرين: الأول هو فقدان المستوطنين للأمن الشخصي، وشعورهم بعجز المؤسسة العسكرية عن توفير الحماية لهم؛ والثاني هو سعي تل أبيب إلى ترميم ردعها المتآكل، وإلى تدمير صورة الضعف التي لازمتها، سواء في عيون حلفائها لأنها تطعن بحقيقة أنها الدولة الحامية للدول المطبّعة، وفي عيون خصومها وأعدائها، لإدراكها أن أهم التداعيات الأمنية من وجهة نظرها يتأتّى من نظرة خصومها بأنها مستنزفة مع تصاعد الجبهة الداخلية.

كان واضحاً أن معركة ثأر الأحرار قد وضعت القيادة الإسرائيلية في حالة إرباك شديد، ما دفعها إلى استعجال طلب وقف إطلاق النار، حيث بدا أن الضغط الميداني ورفع مستوى العدوان لم ينل من إرادة القتال لدى حركة الجهاد، ولا دفع بها إلى التراجع عن شروطها المتصلة بوقف إطلاق النار؛ ومن جهة ثانية، بدا أن تل أبيب لا تستطيع الذهاب بعيداً في عدوانها لاعتبارات خارجية، وأيضاً خشية من إحراج حركة حماس ودفعها للانخراط في المعركة؛ والأمر الثالث هو أنه بدا أن الإبقاء على الوضع كما هو من الممكن أن يُفضي إلى استنزاف الكيان الاسرائيلي؛ فضلاً عن أن تطورات المعركة قادت إلى إدراك أن العدوان لم يغيّر شيئاً، وأن ثمن العدوان مؤلم وثقيل، وأن نتائج المعركة على المقلب الفلسطيني سوف تُسهم في تصويب معادلة وحدة الساحات وفي تعزيز ميزان الردع الذي أرسته المقاومة.

معركة ثأر الأحرار كانت معنية بوضع المقاومة الفلسطينية أمام مسؤوليتين: الأولى هي تدفيع العدو كلفة عالية تتجاوز قدرته على التحمل، مما يحول دون استسهاله الذهاب إلى الأعمال العدوانية؛ والأمر الثاني هو منع العدو من الاستقرار في ساحة ساحات المواجهة؛ وبالتالي منعه من تقويض معادلة وحدة الساحات، وبإعادة تفكيك ساحات الجهاد وفصلها.

المعرّف:

شكراً جزيلاً لكم دكتور؛ الرفيق الأستاذ رامز مصطفى (أبو عماد) أعدّ هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على معركة ثأر الأحرار، وتحديداً لجهة العناوين والاستخلاصات المذكورة المرتبطة بتوقيت المعركة، بخلفية المعركة وبالأهداف التي تحققت من خلال المعركة.

الأستاذ رامز مصطفى: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية– القيادة العامة

أولاً، السلام عليكم، وثانياً، الشكر لمركز باحث وعزيزنا الدكتور يوسف نصرالله وللمشاركين الذين لطالما عملنا سوياً معهم؛ والرحمة للشهداء والشفاء للجرحى والحريّة للأسرى.

لقد أراد العدو الإسرائيلي، من خلال عملية الاغتيال الجماعي التي بدأها خلال عدوانه على قطاع غزة في معركة ثأر الأحرار، كسر إرادة المقاومة؛ كما أراد أن يُفهم البيئة الحاضنة أنه يستطيع الوصول إلى أي شخصية يريد اغتيالها أو اعتقالها؛ وبالتالي الاستفراد بها؛ وكان المستهدف من هذا العدوان هي حركة الجهاد.

طبعاً، السؤال الذي يتبادر إلى الذهن أنه لماذا تسليط الضوء على معركة ثأر الأحرار، مع أنه كانت قبلها معركة سيف القدس ووحدة الساحات، وكل المعارك التي سبقتها؟

في تموز 2014، كتبنا كتاباً عن قلق الصمود وقلق المبادرات. وبصراحة، فإن تسليط الضوء على معركة ثأر الأحرار تمّ في توقيت غير ذي أهمية للآخرين. فالعالم مشغول بالحرب الروسية–الأوكرانية، ومشاكل الصين مع الولايات المتحدة الأميركية ودور تايوان فيها؛ وهناك إيران المحاصرة، والتي يهوّل عليها العدو بأنه يُحضّر لعمل عسكري ضدّها. وبالتالي جاءت معركة ثأر الأحرار في لحظة تاريخية فيما يتعلق بالمنطقة، مع لحظ الانفراجات التي بدأت بشكل لافت: المصالحة الإيرانية–السعودية، العودة العربية الرسمية إلى سوريا. والمشهد الأبرز الذي ركّز عليه العدو في تلك المرحلة هو الوضع الفلسطيني المتشظي نتيجة الانقسام؛ وهذه المسألة غاية في الأهمية، وقد استثمرها العدو ووظّفها من خلال فرض وقائع ميدانية على الشعب الفلسطيني بكل عناوينه الوطنية.

بالمقابل، الكيان الاسرائيلي يعاني اليوم من أزمة بنيوية، أو من صراع بنيوي، حيث يشهد تظاهرات ضخمة بين نخبه السياسية على خلفية التعديلات القضائية. وكما قال الدكتور نصر الله، إن الإسرائيلي لم يستطع حل أزمته، فحاول حرْف الأنظار عمّا يحدث من خلافات حادة تنهش في جسد الكيان؛ وهذا أمرٌ مُثبت من خلال الوقائع والتحليلات للكثير من المحلّلين والصحفيين والقادة الأمنيّين، وفي مقدّمتهم رئيس الكيان.

فيما يتعلق بالمعركة نفسها: العنوان والتوقيت والخلفيات والأهداف، وتحديداً في مسألة التوقيت، أن المقاومة الفلسطينية، بفصائلها المختلفة، وفي المقدّمة منها: حركة حماس والجهاد الإسلامي، وبقية الكتائب، لم تقصّر في التصدي للعدوان عموماً، كما في عملية سيف القدس؛ والأهم كان حضور أهلنا في أراضي 48، مع أن هذه الأراضي لم

تشهد حراكاً شعبياً تصادمياً مع العدو الإسرائيلي بشكل مباشر.

هذا الأمر جعل الكيان الصهيوني يدقّق ملياً في من لديه القدرة على التحرك الميداني، خاصة أن المقاومة في الضفة الغربية بدأت بالتصاعد، وهناك العديد من التشكيلات المسلّحة؛ ومعركة بأس جنين لن تكون الأخيرة، ولكنها خلقت تحولاً استراتيجياً في مسار المواجهة، مع إثراء الوعي الفلسطيني بالقدرة على تحقيق الانتصار ودحر الاحتلال الإسرائيلي؛ وهذه المسألة مهمة جداً.

فلأوّل مرة يتثبّت الشعب الفلسطيني من إمكانية تحقيق طموحه بدحر الاحتلال. هذا الطموح تجسّد في المعارك الأخيرة– معركة سيف القدس ووحدة الساحات وبأس جنين وثأر الأحرار، بشكل عملي وملموس.

طبعاً، الساسة الإسرائيليون والقادة العسكريون والميدانيون تكلّموا عن تطورات في معركة سيف القدس، وحتى قبل معركة وحدة الساحات وما يجري في الضفة الغربية المحتلة.

وبالتالي كانت هناك ثلاثة خيارات إسرائيلية لإعادة توازن الردع في مواجهة المقاومة: الخيار الأول هو الذهاب باتجاه حرب شاملة وفتح معركة مع إيران، المموّل الرئيسي للمقاومة الفلسطينية، والمسؤولة عن تنامي هذه المقاومة من خلال ما تؤمّنه من قدرات لها، في غزة والضفة الغربية. والخلاصة كانت أنه لا إمكانية لفتح حرب مع إيران؛ وهذا الملف، رغم التهويل الذي نسمعه، طُويت صفحته ولا يُستخدم الآن إلاّ للاستثمار، لأن هناك قناعة بأنه لا يمكن فتح حرب مع إيران، التي باتت تمتلك إمكانيات وقدرات عسكرية هائلة، راكمتها خلال العقود الماضية رغم العقوبات والحصار والفتن الداخلية، ومحاولة القول إن هناك ربيعاً إيرانياً؛ وهذا الأمر انتهى.

الخيار الآخر هو فتح الحرب مع حركة حماس لاستعادة الردع؛ وهذا يوسّع نطاق المواجهة في قطاع غزة. وبالتالي لن تقف الأمور عند هذا المستوى. والخيار الآخر المزدوج هو باتجاه حزب الله ودوره المقاوم في فلسطين ولبنان؛ لكن آثار حرب تموز 2006 ما زالت شاخصة أمام العدو، وكذلك لجنة فينوغراد بخلاصاتها التي جاءت لتقول

إنه يجب مراجعة كل السياسات العسكرية والأمنية إذا ما أردنا أن نفتح معركة جديدة مع حزب الله. واليوم، كل الخبراء العسكريين والأمنيين في كيان العدو يؤكدون أن أي معركة مع حزب الله ستكون مكلِفة؛ فما يمتلكه حزب الله اليوم من إمكانيات وصواريخ دقيقة سيجعل كل الجبهة الداخليةَ للكيان تحت مرمى حزب الله؛ وبالتالي قد تتوسع الأمور باتجاه حرب إقليمية لا قدرة للكيان الصهيوني على مواجهتها. والخيار الأخير كان بالذهاب إلى معركة بشكل غير مباشر ضد حركة الجهاد الإسلامي، ظناً من الكيان الصهيوني بأنها الحلقة الأضعف في المقاومة الفلسطينية؛ وبالتالي ستكون هزيمة حركة الجهاد رسالة مباشرة للجمهورية الإسلامية، على اعتبار أن إيران متّهمة بأنها تقف بشكل مباشر وراء حركة الجهاد الإسلامي.

لقد حصلت معركة وحدة الساحات، وجاءت نتائجها كارثية على الكيان الصهيوني بعد ثلاثة أيام، رغم التضحيات وعمليات القتل والتدمير، واستشهاد قائدَين عسكريين في حركة الجهاد الإسلامي. هذا الموضوع جاء مترابطاً مع وصول نتنياهو وائتلافه الفاشل إلى قيادة حكومة العدو. ونتذكّر هنا أن الإسرائيلي عندما ذهب إلى حرب في العام 2014 كانت هناك تظاهرات في الكيان الصهيوني على خلفيات اقتصادية ومعيشية، وليس على خلفية إنجاز مصالحة فلسطينية– فلسطينية قبل أسابيع قليلة بين حركة حماس وحركة فتح وتوقيع اتفاقية مخيّم الشاطئ. إذاً، الدافع الرئيسي للحرب حينها كان إنهاء التظاهرات التي لديها مطالب اقتصادية ومعيشية، فحصل العدوان على قطاع غزة. واليوم، ذهب العدو باتجاه الجهاد الإسلامي تحديداً تحت عنوانين: عنوان أن الجهاد الإسلامي مسؤول في الضفة الغربية بشكل مباشر؛ وبالتالي الأزمة الداخلية التي يعاني منها العدو هي الأهم في ذهن نتنياهو، لأن ائتلافه كان مُهدّداً بالتشظّي نتيجة أنه رفع السقف في وجه خصومه، وبات مهدّداً بعدم الاستمرار بالتصويت في الكنيست لصالح الائتلاف؛ وهو حشِر حينها في هذه الزاوية.

والمسألة الأخطر بالنسبة للعدو أن التطبيع معه يشهد حالة تحوّل؛ والدليل هي المصالحة الإيرانية– السعودية، وعودة العديد من الدول العربية إلى سوريا، وعودة سوريا إلى الجامعة العربية. فالتطبيع انتهى تقريباً في ضوء ما يحدث في العالم اليوم، ومع تراجع

نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والذي لم ينته بعد. المشروع الأميركي مثخنٌ بالجراح ولكنه لم ينته؛ لديه أزماته ولكنه قادر على تجديد نفسه باستمرار. واليوم هناك كلام عن خطط أميركية عسكرية في سوريا؛ وهذا يظهر في الميدان؛ تحشيد القوى التي تقف مع الأميركيين في القصب وغيرها، حيث تحاول الإدارة الأميركية سحب البساط من تحت أرجل التركي في المناطق الشمالية والشمالية الغربية لإغلاق الحدود السورية العراقية وإحداث بلبلة ومشاكل للقيادة السورية ولحلفائها.

إذاً، نتنياهو ذهب بهذا العنوان للحرب على حركة الجهاد الإسلامي؛ الكثيرون توقّعوا، ومن بينهم قادة الكيان الصهيوني، أن ترميم المقاومة لقدراتها بعد معركة وحدة الساحات يحتاج إلى فترة زمنية؛ ثم جاءت المفاجأة بعد اغتيال 6 قادة عسكريين في المجلس العسكري لسرايا القدس، ليقول نتنياهو إنه لا أحد استطاع تحقيق ما حقّقه في عملية الاغتيال. ولكن في عمليات الاغتيال السابقة كانت النتائج تأتي على عكس ما يتمنى نتنياهو. اعتقد الكثيرون أن هذا الاغتيال سيكون الضربة القاصمة التي لن تستطيع حركة الجهاد الإسلامي الوقوف بعدها؛ ثم جاء الرد بعنوان غرفة العمليات المشتركة وعنوان ثأر الأحرار، ليؤكد على أن المقاومة لا يمكن أن تنسى شهداءها وتتجاوز عن دمائهم وكل الفلسطينيين الذين استشهدوا بالقصف على قطاع غزة. وبرأيي، فإن حركة الجهاد في هذه المعركة كان حضورها وإمكانياتها وقدراتها أكبر بكثير من معركة «وحدة الساحات». لذلك، لا خوف جدياً على حركة الجهاد الإسلامي. إن معركة ثأر الأحرار ستبقى ماثلة أمام كل القيادات العسكرية والأمنية والسياسية في الكيان الصهيوني.

الدكتور أحمد المدلّل: عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيّدنا محمد(ص) وعلى آله وصحبه أجمعين.

بداية لا يسعني إلاّ أن أوجّه الشكر إلى إخواني في مركز باحث لإتاحتهم الفرصة كي أكون بينكم في هذه الحلقة من النقاش لنتحدث ونعصف أفكارنا حول معركة كانت لها بصمة في تاريخ الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني.

لقد كشفت معركة ثأر الأحرار عمق الانتكاسة التي وصل إليها كيان الاحتلال. فهو في حالة تراجع، ولم يعد ذلك المشروع الكبير الذي أرادت من خلاله الولايات المتحدة الأميركية (والغرب) أن تكون لها اليد الطولى في الشرق الأوسط والمنطقة العربية والإسلامية، خاصة بعد بروز المتطرفين في الحكومة الصهيونية الجديدة، والتي أبرزت الوجه الحقيقي لهذه الدولة أو الغدّة السرطانية. هؤلاء الذين يريدون إقامة الدولة الإسرائيلية على أنقاض الشعب الفلسطيني.

قد تكون هناك اختلافات بين العدو الصهيوني والولايات المتحدة. الولايات المتحدة لم تعد الوحيدة المسيطرة على العالم؛ وهناك تنافس معها على الصعيد العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، وعلى رأس المنافسين: روسيا، والصين إقتصادياً، وكوريا الشمالية تكنولوجياً، وإيران ومحور المقاومة. ولكن ليس من اهتزاز كبير بعد لأميركا، الداعم الأساسي والدائم لإسرائيل. حتى أن أوروبا لم تعد مسيطرة بقوّة؛ بل هي في حالة تراجع.

إن كيان العدو لم يعد تلك العصابات الصهيونية التي امتلكت جيشاً أسّس دولة؛ وهذا الجيش لا يواجه اليوم جيوشاً نظامية، بل حركات مسلّحة لديها إيمان ووعي عميق حول القضية الفلسطينية. ولا يمكن أن نقيس الاعتماد على موازين القوى بشكل مادي، بل نحن نتكلم عن حرب إرادات؛ ودائماً إرادة المقاومة تهزم العدو الصهيوني وجيشه الذي لم يستطع الدخول إلى قطاع غزة في هذه المرحلة. والمراحل القادمة ستكون أصعب عليه.

لقد شهدنا ما حدث في جنين، حيث صنعت الحركات المقاومة معادلات جديدة؛ فالجيش الصهيوني ظهر ضعيفاً من خلال مقدار القوة التي استخدمها في مواجهة المدنيين أو المسلّحين الذين يملكون بعض الأسلحة.

الجندي الصهيوني يقاتل من داخل الدبابة المحصّنة. وكيان الاحتلال يعيش أزمات داخلية– تفكّك إثني وعرقي واختلافات سياسية. كما أن المعارك المتتالية أثّرت على الوضع الاقتصادي في المجتمع الصهيوني، والذي لم يعد يحتمل ضربات المقاومة. والآن هناك هاجس من الدخول في حرب داخلية، ما يعني أن هناك أزمات واضحة في الداخل

الإسرائيلي. المقاومة استنزفت الجيش الصهيوني في المعارك، وباتت كتائب المقاومة تمثّل ثقافة الشعب الفلسطيني.

في معركة ثأر الأحرار، حاول العدو الصهيوني أن يعيد ترميم قوة إرادته التي فقدها أمام المقاومة، وأراد أن يصنع شرخاً بين الفصائل، وأن يهرب من أزماته الداخلية .

أما بالنسبة لنتائج معركة ثأر الأحرار، فهي كانت ضربة مفاجئة لحركة الجهاد الإسلامي؛ ولكنها لا تكسر معنوياتنا وإرادتنا.

اعتقد العدو أنه بسبب هذه المعركة سيتم شل حركة الجهاد الإسلامي. ولكن نحن نعتقد أن على حركة الجهاد وحركات المقاومة تفعيل غرفة العمليات المشتركة، مع العلم أن أداء حركات المقاومة كان مدروساً ومنظّماً، حيث لم تتوقف ضربات الجهاد حتى بلغت العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، وذلك رغم الاغتيالات التي حصلت.

عندما كانت حركات المقاومة تضرب كنّا نسمع التكبيرات من أبناء شعبنا، بينما كان المجتمع الإسرائيلي في الملجأ. إن معركة ثأر الأحرار كانت لها بصمة. كان هناك دعم لوجستي واضح من قِبل حماس؛ ولكن تهديدات السيد حسن نصر الله عندما قال إن هناك احتمالاً لفتح جبهات أخرى، كان خطيراً.

العدو الصهيوني يعيش أزمات داخلية وخارجية. ونحن نرى أن التوراتيين وغيرهم لم يعد لديهم حلم إقامة دولة إسرائيل الكبرى؛ ولن يستطيع الجيش الصهيوني حماية المجتمع الذي لم يعد يصدّق الحكومة في ظل الأزمات التي يعيشها نتنياهو والقادة الأمنيون. فهم لم يجلبوا الأمن لمجتمعهم.

أنا أقول إن التطبيع العربي مع «إسرائيل» هو طعنة غادرة في خاصرة الشعب الفلسطيني. لكن هذا التطبيع بعد معارك ثأر الأحرار وبأس جنين لم يعد مؤثّراً. وهذه المعارك لن تكون الأخيرة، والاحتمالات مفتوحة إن تحدثنا بمنطق وحدة الساحات، بمعنى أن المقاومة كتلة واحدة؛ والأيام القادمة ستشهد فتح جبهات أمام الاحتلال الصهيوني، بحيث لا يتمكن منّا في لحظة من اللحظات.

إن الاحتلال يواجه الكثير من الأزمات، والنصر هو حليفنا في النهاية.

الأستاذ مروان عبد العال: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في مفهوم المقاومة، مصطلح النصر معناه أن لا نسمح للعدو بأن يحقّق أهدافه. ونحن نعتبر أن معركة ثأر الأحرار أتت لتعوّض عن معركة شمال الضفة الغربية؛ بمعنى أن العدو بدأ يفقد «برستيجه» في الضفة. وأراد نتنياهو أن يقطف نصراً؛ لكن المسألة ارتدّت عليه؛ فالجيش الإسرائيلي ارتكب جرائم حرب في غزة. فيما بدأت جنين بالتحوّل إلى عقبة في وجه الإسرائيلي.

وهنا أريد أن أتكلم عن الأهداف الإسرائيلية خلف الهجوم على جنين، حيث كان هناك اختبار لوحدة الساحات ولمشاركة الفصائل في المعركة. وأقول إنه يجب أن تكون لدى المقاومة استراتيجية عمل واضحة، تحدّد متى يمكن فتح حرب أو لا.

يجب أن تكون معاركنا مُجدية. التضحيات مطلوبة، ونحن نريد أن ننتصر؛ لكننا لا نريد أن نموت ونخسر الشباب من دون نتائج ملموسة.

لذا، نحن نحتاج إلى عصف ذهني داخلي، لأن طبيعة الصراع في جنين مختلفة عن غزة. فاليوم مخيّم جنين مدمّر. من سيُعمّر المنازل والبيوت؟ هذا الموضوع بحاجة إلى تفكير جدي.

وفي المحصّلة، المقاومة أصبحت حقيقة لا يمكن تجاوزها. وأعتقد أن اتساع محور المقاومة يقلّص دائرة نفوذ السلطة.

الأستاذ علي بركة: ممثّل حركة حماس في لبنان

بداية، نشكر الدكتور العزيز على الاستضافة، ونتمنّى الرحمة للشهداء والشفاء للجرحى.

لا بدّ أن نتوقف عند البيئة المحيطة بمعركة ثأر الأحرار. كانت هناك أربعة متغيّرات في المنطقة:

– المتغيّر الفلسطيني: هناك مقاومة متصاعدة في الضفة الغربية وفي فلسطين عموماً، حيث يمكن الكلام عن وحدة الساحات.

– المتغيّر الصهيوني: الحكومة الصهيونية متطرفة.

– المتغيّر العربي والإسلامي: هناك مصالحات عربية –إسلامية، مثل إيران والسعودية وتركيا والدول العربية، ما يؤثّر على الصراع مع العدو الصهيوني، لأن الانقسامات العربية– العربية والعربية –الإسلامية تصب في مصلحة العدو.

– الحرب: فأميركا لم تعد اللاعب الأول في المنطقة والعالم، مقابل حضور إيران وروسيا والصين ودول أخرى. وتراجع أميركا أدّى إلى تراجع الكيان الغاصب؛ وهذا التحوّل يسهّل ضرب الكيان.

وهنا أتوقف عند دور حركة حماس في المعركة الأخيرة. أولاً، حماس هي التي قدّمت نصيحة للسرايا بتأخير المعركة، فصار العدو يتمنّى الضربة لأنه كان خائفاً ومتوتراً بعد عملية الاغتيال.

الأخوة في كتائب القسام والسرايا والعمليات اتفقوا على ضرب 400 صاروخ موزّعين: 200 من القسّام و200 من السرايا. صحيح أن حماس لم تضرب، لكن كان لها دور في غرفة العمليات.

لكن دخول حماس بشكل مباشر في المعركة كان سيعني أن كل البنى التحتية والمؤسسات ستكون مستهدفة. لذا كانت هناك حكمة في الموضوع، بأن تكون حماس حاضرة في السر وليس في العلن، بتقديمها الدعم اللوجستي والمعلومات الاستخبارية والصواريخ والتنسيق داخل غرفة العمليات.

كان هناك خلل استخباراتي لدى حركة الجهاد الإسلامي. فاليهود يستطيعون رصد الخطوط المختلفة على الهواتف.

طبعاً تولّت كتائب القسّام حماية ظهر المقاومة في القطاع، وتوفير أماكن آمنة للإخوان، سواء سياسيين أو عسكريين. والاتصالات السياسية كانت قائمة مع الأخ الأمين العام والأخ طالب ومع الجهات المعنية.

إذاً، كان هناك نجاح من خلال غرفة العمليات، مع قرار بأن استهداف القادة يستدعي رداً.

أما بخصوص الخلاصات، فقد ثبت للجميع أن المقاومة هي السبيل الوحيد للتحرير، وأن الشعب الفلسطيني في حالة تحالف وطني وليس في مرحلة بناء دولة.

والنقطة الثانية أن العدو فشل في فرض تهدئة من جهة واحدة على الجانب الفلسطيني، حيث استمرت صواريخ المقاومة إلى آخر دقيقة، وكرّست مفهوم حق الرد.

النقطة الثالثة تمثّلت في فشل حكومة العدو في إحداث شرخ في صفوف المقاومة، من خلال التركيز على استهداف حركة الجهاد الإسلامي.

كان هناك فشل استخباراتي وعسكري إسرائيلي في توقّع أهداف المقاومة، التي أدارت المعركة بحكمة، في ظل فشل القبّة الحديدية أمام صواريخ غزة.

كذلك أثبتت المقاومة فشل سياسة الاغتيال. فقد أراد العدو ضرب قيادات المقاومة الفلسطينية، لكن ثبت أن هذه السياسة لا تستطيع إضعاف إرادة المقاومة.

كما كشفت المعركة هشاشة المجتمع الصهيوني وضعفه وعدم قدرته على تحمّل المواجهة الطويلة. وقد فشل العدو في محاولة كسر قوة الردع الفلسطيني.

فيما ظهرت السلطة الفلسطينية معزولة، وخاصة بعد مشاركتها في لقاءات تنسيقية في شرم الشيخ. واليوم، الشعب الفلسطيني يلتف حول المقاومة. لذا نحن ذاهبون باتجاه تعاظم قوة المقاومة، ولأن تصبح هي الممثّل الحقيقي للشعب الفلسطيني.

لقد أخطأ رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في تقدير الموقف وفشل في تحقيق أهدافه، وأهمها كسر إرادة المقاومة.

وعليه، لم يعد أمام الشعب الفلسطيني سوى خيار المقاومة والوحدة الوطنية.

المعرّف:

أؤكد على ما ذكره الأستاذ علي بركة بأنه كان هناك نقص في المعلومات حول طبيعة الوحدة الميدانية بين فصائل المقاومة في قطاع غزة. وهذا النهج أفشل أحد الأهداف الرئيسية للعدوان. والوحدة الميدانية كانت هي الأساس في الصمود خلال معركة جنين.

المداخلة الأولى:

أمام مشهدية الوضع الراهن، أقول إننا عشنا مرحلة طويلة، منذ أوسلو حتى الآن، على سيمفونية إنهاء الانقسام الفلسطيني، في ظل نهجين متناقضين، وممارسات غاية في البشاعة والبطش. وسنفشل جميعاً إذا لم تذهب قيادات المقاومة ببرنامج موحّد وتفرضه على الآخرين على أرضية حوار وطني جدّي. فقد ملّ شعبنا من فشل الحوارات الفلسطينية المتتالية.

المداخلة الثانية:

الصراع الحالي هو صراع قديم؛ وهو لم يبدأ مع العدو الصهيوني، بل يمتد إلى عهد بريطانيا الاستعماري منذ مطلع العشرينات، وصولاً إلى حركات المقاومة.

أما المواجهات بين بعض الجيوش العربية والعدو الصهيوني، فلا تحسم المعركة، بل هي تسجيل للنقاط فقط. كانت البداية الحقيقية للتحولات في تحرير عام 2000 وفي حرب 2006 المفصلية. وقد انتقل هذا المسار إلى داخل فلسطين خلال أعوام:2012 ،2008، و2014، إلى معركة بأس جنين وثأر الأحرار، ضمن خط تصاعدي لصالحنا على حساب صورة وهيبة العدو التاريخية؛ فالكيان مدعوم من الغرب الاستعماري لفرض الرواية الصهيونية. وعندما تنخدش صورته يرتعب الكيان وحُماته.

لكن المؤلم في المشهد الفلسطيني هو النزاع الداخلي. وبعد مضي 30 عاماً على اتفاق أوسلو الفاشل، تبدو فلسطين بين خيارين: إما خيار المقاومة وإما خيار السلطة.

السلطة لا تزال قوية، فيما تحاول جنين اليوم أن تستعيد بعض النفوذ.

بالنسبة للتطبيع، هناك برودة في عمليات التطبيع، خاصة بين بعض الدول العربية وكيان العدو. وهنا علينا أن نفتّش عن أميركا؛ وإذا تغيرت الحكومة الإسرائيلية فسيتغير موقف أميركا.

الدكتور أحمد المدلّل

فيما يخص موضوع المقاومة في قطاع غزة، هناك اتفاقات متلازمة. وما يوحّد الشعب هي الانتفاضات القائمة والمستمرة.

لا شك أن الإخوة في حركة حماس يمتلكون المقوّمات الأمنية. في معركة وحدة الساحات كان الإخوة منشغلون في الوضع العسكري لكن الإخوة في حماس كان لهم وجود أمني. وهناك حالة تنسيقية عالية في الميدان.

في موضوع الاغتيالات، الواضح أن غزة لا تحتمل المناورة الأمنية مع الاحتلال لأنها ساحة مفتوحة. خالد منصور كان من أكثر القيادات المحتاطة أمنياً. كنّا نتعجب من ذلك؛ كان لوحده لكنه كان يتحرك وحيداً، وفي آخر معركة استشهد فيها حصل خطأ أمني صغير؛ هو شعر بأنه مُلاحق فاتصل بزياد تبنة الذي كان مستأجراً لشقّة، واعتبر أن منصور سيحضر إلى شقّته، فكان الاغتيال. وعموماً، الاغتيالات سهلة بالنسبة للكيان الصهيوني.

كذلك، معظم القيادات تختفي في أماكن مكتظّة بالسكان. لذا موضوع الاغتيال لا يرتبط فقط بالجوّالات.

المعرّف:

سُئل مجموعة من الشباب عن أهم الأشياء بالنسبة لهم؛ فقال الإسلامي: الله عزّ وجل والقرآن الكريم، وأجاب الوطني: البندقية والأرض. فكلٌ منهم يحبّ وطنه على طريقته؛ ويبقى أهم شيء هي المعرفة التي ستوصل لله سبحانه وللمصحف والجهاد.

دورة إعداد باحث سياسي

(2023)

جرياً على عادته في كل عام، وانسجاماً مع الرؤية والأهداف التي يتطلع إليها كمركز بحثي يُعنى بمهمة تطوير العمل البحثي الهادف، ويسعى إلى الارتقاء بالوعي السياسي للنخب الشبابية، نظّم مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (دورة إعداد باحث سياسي – 2023)، والتي امتدّت من 3 آب لغاية 19 أيلول من العام الجاري، بمشاركة نخبة من الباحثين والمفكّرين، والتي تناولت موضوعات ذات الصلة بالجانب الأكاديمي البحثي السياسي والفكري المتصل بالأزمات المحلية والدولية والعالمية. وقد توزّعت المحاور على الشكل الآتي:

المحور الأول:

- **علم الاجتماع السياسي.**
- **منهج التحليل السياسي.**
- **الجيوبوليتيك – الجغرافيا السياسية.**
- **التغيير السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني.**
- **قراءة في كتاب.**
- **نظرية العلاقات الدولية.**

المحور الثاني:

– العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

– منظومة صنع القرار في الكيان الإسرائيلي.

– تحولات البنية المجتمعية الإسرائيلية.

– المسارات الإبراهيمية : التطبيع مع العدو الإسرائيلي .

– تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي.

– فلسطين : مركزية الصراع مع العدو الإسرائيلي ومشروع الهيمنة الأميركية.

المحور الثالث:

– تجربة حزب الله السياسية.

– الأزمة الاقتصادية اللبنانية: المدخلات والمخارج المتصورة للحل.

– الحدود البحرية اللبنانية: قضية الترسيم والحقوق النفطية والغازية».

المحور الرابع:

– السياسة الخارجية الأمريكية.

– الحرب الأوكرانية وتأثيرها على النظام الدولي.

– المملكة السعودية: تحولات السياسة الخارجية.

– الجمهورية الإسلامية الإيرانية والقضية الفلسطينية.

– السياسة الخارجية التركية.

– السياسة الخارجية الصينية.

المحور الخامس:

– الإعلام بين المهنية والشيطنة وصناعة الوعي.

– استخدام العقوبات كسلاح.

– الحروب الإلكترونية وتأثيرها على صناعة الوعي.

مقرّرات دورة إعداد باحث سياسي 2023

المحاضر	المقرّر
أ.د. حسين رحّال (مسؤول الإعلام الإلكتروني في حزب الله)	علم الاجتماع السياسي
د. مصطفى الحاج علي – عضو المجلس السياسي في حزب الله	منهج التحليل السياسي
أ.د.جمال واكيم ـ أستاذ في العلاقات الدولية	الجيوبوليتيك ـ الجغرافيا السياسية
أ.حسن الزين	التغيير السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني
أ.د.يوسف نصرالله ـ رئيس مركز باحث للدراسات	قراءة في كتاب **السياسة الخارجية الاميركية**
د.حسام مطر ـ أستاذ في العلاقات الدولية	نظرية العلاقات الدولية
أ.علي حيدر ـ خبير في الشأن الإسرائيلي	العقيدة الأمنية الاسرائيلية
د.عباس إسماعيل ـ خبير في الشأن الإسرائيلي	ـ منظومة صنع القرار في الكيان الإسرائيلي ـ تحولات البنية المجتمعية في الكيان الإسرائيلي
د.عبد الملك سكرية ـ رئيس الجمعية الوطنية لمقاومة التطبيع	المسارات الإبراهيمية : التطبيع مع العدو الإسرائيلي
سعادة النائب محمد خواجة ـ عضو كتلة التنمية والتحرير في البرلمان اللبناني	تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي
أ.منير شفيق (باحث ومفكّر سياسي)	فلسطين: مركزية الصراع مع العدو الإسرائيلي ومع مشروع الهيمنة الأميركية
معالي الوزير السابق الحاج محمد فنيش	قراءة في تجربة حزب الله السياسية
د.عبد الحليم فضل الله ـ رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	الأزمة الاقتصادية اللبنانية: المدخلات والمخارج المتصوّرة للحل
اللواء الركن عبد الرحمن شحيتلي ـ الرئيس السابق للوفد اللبناني المفاوض	الحدود البحرية اللبنانية: قضية الترسيم والحقوق النفطية والغازية“
د.عماد رزق ـ رئيس الاستشارية للدراسات الاستراتيجية	الحرب الأوكرانية وتأثيرها على النظام الدولي

د.فؤاد ابراهيم ـ باحث وناشط سياسي سعودي	المملكة السعودية: تحوّلات السياسة الخارجية
السيد كميل باقر ـ المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان	الجمهورية الإسلامية الإيرانية والقضية الفلسطينية
أ.د.محمد نور الدين ـ خبير في الشأن التركي	السياسة الخارجية التركية
د.نبيل سرور ـ مختص في الشؤون الصينية والآسيوية	السياسة الخارجية الصينية
د.إبراهيم فرحات ـ رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية ومدير عام قناة المنار	الإعلام بين المهنية والشيطنة وصناعة الوعي
د.علي فضل الله ـ أستاذ في العلاقات الدولية	استخدام العقوبات كسلاح
الحاج د. عبدالله قصير ـ معاون رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله	الحروب الإلكترونية وتأثيرها على صناعة الوعي

منظومة صنع القرار في الكيان الإسرائيلي[1]

بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سنحاول في هذا اللقاء أن نجيب عن أربعة أسئلة:

–أوّلاً: ما هي العوامل المؤثّرة في صنع القرار في «إسرائيل»؟

–ثانياً: من هي الجهات المشاركة في صنع القرار؟

–ثالثاً: من هي الجهات المخوّلة اتخاذ القرار قانونياً في «إسرائيل»؟

–رابعاً: من يتّخذ القرار فعلاً في «إسرائيل»؟

أن موضوع صنع القرار هو من أهم الموضوعات، إذ لا يمكننا التعرّف على أي دولة إن لم نعرف كيف يُتّخذ أو يُصنع القرار فيها. ففي الا
رجل واحد، يكفي أن تفهم هذا الرئيس حتى تعرف كيف يأخذ قراراته. لكن هناك أنظمة سياسية ذات منظومات ومؤسسات وآليات يجب فهمها حتى نستطيع معرفة كيف يُتّخذ القرار فيها.

تُعدّ مسألة صنع القرار في «إسرائيل» من أهم المسائل لأي باحث يريد أن يخوض هذا النقاش. والتعرّف على منظومة صنع القرار في «إسرائيل» تحديداً يعني التعرّف على

1– محاضرة الدكتور عباس إسماعيل، ألقيت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 2023/8/8.

كل العناصر المؤثّرة في هذا الكيان. فهناك جهات تؤثّر وتشارك، وهناك هيئات تؤثّر ولا تشارك؛ وهناك جهات تتّخذ القرار فعلاً.

والآن، لنبدأ بالعوامل المؤثّرة في اتخاذ القرارات في الكيان الإسرائيلي، حيث استشهدت بمقولة لتشارلز فريليش، الذي كان نائب رئيس مجلس الأمن القومي، وأحد المؤثّرين في صنع القرار في الكيان: بناءً على الزبور، إن الله هو قائدي؛ ولحسن الحظ أنه كذلك، لأن عملية صنع القرار في «إسرائيل» يشوبها خلل كبير.

إذاً، لفهم مسألة صنع القرار في الكيان، يجب أولاً فهم طبيعة النظام السياسي، على مستوى توزيع السلطات، وكيفية تشكيل السلطات وتوزيع الصلاحيات فيما بينها، وكيف تتشكل الأحداث في «إسرائيل»، وكيف يعمل النظام الانتخابي فيها، وكيف تتشكل الحكومة، ومما يتشكل المجتمع الإسرائيلي؟!

وفي النهاية، الحكومة المشكّلة من الأحزاب هي من يتّخذ القرارات؛ وهذه الأحزاب تعكس النظام الاجتماعي في «إسرائيل».

إن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي تستلزم بحثاً موسّعاً. لكن عندما نفهم أن النظام الانتخابي قائم على النسبية، وأن معظم الأحزاب هي أحزاب تبعيّة، والأصوات المعطاة لها هي قوة سياسية؛ وبالتالي فإن دورها في اتخاذ القرار كبير جداً، لأن الحزب الذي لديه أصوات أكثر يدخل إلى الحكومة ويصبح تأثيره أكبر في اتخاذ القرار.

العنصر الآخر هو الوضع السياسي؛ هل وضع الحكومة مستقر أم مهتز؟ لأن هذا الأمر له تأثير على قرار السلم. عندما يعاني الواقع السياسي من أزمات وانقسامات، فهذا يؤثّر على قرارات السلم والحرب. والوضع السياسي العام هو من العوامل المؤثّرة على اتخاذ القرارات في «إسرائيل».

كذلك، من أهم العناصر المؤثّرة على اتخاذ القرار في الكيان، هناك الجيش والأجهزة الأمنية، حيث لا يمكن اتخاذ قرار له علاقة بأمن الكيان من دون موافقة الجيش. وهناك الكثير من الشواهد على ذلك.

أيضاً، محكمة العدل العليا لديها تأثير، حيث لحظنا العديد من الاحتجاجات حول المحكمة لأنها مؤثّرة في اتخاذ القرارات.

والرأي العام في «إسرائيل» مهم ومؤثّر في صنع القرار في «إسرائيل»؛ ومن أكثر الدول التي تقوم باستطلاعات رأي هي «إسرائيل». والسبب أن الرأي العام مؤثّر على المدى البعيد على النظام الانتخابي القائم على النظام النسبي. وبالتالي هو مؤثّر في عملية إفراز القوى السياسية، وخاصة خلال العقود الأخيرة.

وسائل الإعلام أيضاً هي من العوامل المؤثّرة في صنع القرار، لأن لديها هامش واسع في العملية السياسية، ولكن ليس لديها هامش في الموضوع الأمني، لأنها تخضع للرقابة. ولأن لها دور في صناعة الرأي العام، فهي عامل مؤثّر في آليات صنع القرار.

الجبهة الداخلية في «إسرائيل» هي أيضاً من العوامل المؤثّرة في صنع القرار. مثلاً، في إطار المعادلة الموجودة بين «إسرائيل» وحزب الله، السبب الأساسي هو خشية «إسرائيل» من أي خرق يؤدّي إلى أضرار في الجبهة الداخلية؛ والأمر نفسه في قطاع غزة في مواجهة الفصائل الفلسطينية. إذاً، كلّما كانت الجبهة الداخلية أقوى كلّما كان هامش اتخاذ قرار الحرب أوسع؛ وكلّما كانت أضعف كلّما كان هذا الهامش أضيق.

كذلك، الوضع الاقتصادي في «إسرائيل»، والقائم على احتياط النقد الأجنبي، مؤثّر. فهي إذا ما أرادت الذهاب إلى الحرب ستحتاج لهذا الاحتياط؛ وهو يؤثّر على الدورة الاقتصادية فيها؛ وهذا بدوره يؤثّر على العقلية الأمنية فيما يخص الجبهة الداخلية. و»إسرائيل» كلّما كانت مرتاحة اقتصادياً، كلّما كان لديها هامش أوسع في الحركة.

أيضاً، مراكز الأبحاث والدراسات من العوامل المؤثّرة جداً في «إسرائيل». وأحياناً، يلتقي الباحث مع كبار المسؤولين الإسرائيليين من أجل صياغة تقديره الاستراتيجي؛ ومن ثمّ يرفع توصياته إلى صنّاع القرار.

وفي السياق هناك مركز أبحاث الأمن القومي، وهو ليبرالي علماني وغير يميني بالمعنى السياسي. فيما برز في السنوات الماضية معهد السياسات والاستراتيجيا؛ وقد أعلن

القيّمون عليه بشكل واضح أنهم أسّسوا هذا المعهد من أجل تقديم مركز أبحاث يميني بديل إلى صنّاع القرار اليمينيين.

إن الكثير من الباحثين يعملون على تقديم التوصيات والتقديرات، وهم لديهم التأثير الكبير على صّناع القرار في الكيان. وحركة الاحتجاج الحالية بشأن الإصلاحات القضائية متّهم بالتسبّب بها مركز أبحاث يسمّى كوهيلت؛ وهو متّهم بأنه أعدّ البنية التحتية المعرفية لهذه الإصلاحات القضائية منذ سنوات، وأنه العقل المدبّر لهذه الإصلاحات القضائية التي قامت بها الحكومة، حيث قُدّمت الشواهد على ذلك.

إذاً، مراكز الأبحاث والدراسات هي من العوامل المؤثّرة في صناعة القرار في «إسرائيل»؛ ونحن لا نستطيع متابعة الشأن الإسرائيلي من دون متابعة الدراسات ومراكز الأبحاث، وما يصدر عنها.

والاعتبارات الشخصية لها دور كبير في صناعة القرار. فمثلاً، حتى الآن هناك من يتّهم شارون بأنه انسحب من قطاع غزة لأنه كانت هناك بحقّه ملفّات قضائية. وهذا الأمر حاضر دائماً في الكيان.

أيضاً، التحالفات الإقليمية والدولية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية لها تأثير مهم جداً. ومن المعروف أن رئيس جهاز الأمن القومي الإسرائيلي لديه علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. وهناك التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة في سياق صنع القرارات، خاصة في مراحل السلم والحرب؛ مثل الاتفاقيات التي حصلت أخيراً، والتي قامت بها أميركا وأسقطتها على «إسرائيل». كما أن كل الحروب التي شنّتها «إسرائيل» كانت بالتنسيق المسبق مع الإدارة الأميركية.

وهناك تأثير لطبيعة العدو الذي تواجهه «إسرائيل»؛ قوّته، قدراته وإمكانياته، روحه وتماسكه؛ كل ذلك يؤثّر على صناعة القرار. فكلّما كان الخصم ضعيفاً، كلّما تجرّأ الإسرائيلي على اتخاذ القرار.

إن كل هذه العناصر تترابط مع بعضها البعض. ولذا يجب فهم تأثيرها، بمجموعها،

على القرارات الكبيرة، كقرار السلم وقرار الحرب، وغيرهما.

الجهات المشاركة في منظومة صنع القرار في «إسرائيل»:

الرأي العام ووسائل الإعلام في الكيان مؤثّرة، ولكنها غير مشاركة. فالمشارك هو الذي يجلس على الطاولة ويناقش القرارات.

وأهم الجهات المشاركة في اتخاذ القرار، هي الحكومة بكامل هيئتها، مع لحظ الدور الأساسي لرئيس الحكومة في هذا الإطار. الجهة الثانية هي ما يسمّى المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية، وهو الجهة الأساسية؛ هذا المجلس يختلف عن الحكومة بأنه يضم مجموعة من الوزراء وليس كل الوزراء. عام 2001 تمّت قوننة هذا المجلس، وهو يتألف من تركيبة دائمة تشمل مجموعة من الحقائب، ومن يتولّاها يصبح بالضرورة عضواً في المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية، وهي ستة: رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الأمن، وزير المالية، وزير الأمن الداخلي، ووزير العدل. هؤلاء يتشكل منهم المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية حُكماً. أما الأسماء الأخرى، فيضيفها رئيس الحكومة نتيجة ترفيعات شخصية واعتبارات أخرى، على ألّا يتجاوز عدد المجلس الوزاري المصغّر نصف أعضاء الحكومة. هذا المجلس هو المشارك الأساسي في اتخاذ القرار.

الجهة الثالثة المشاركة في اتخاذ القرار هي هيئة الأمن القومي. فنتيجة الأخطاء التي حدثت في صنع القرار في "إسرائيل"، تقرّر تشكيل هيئة الأمن القومي، ومهمّتها مساعدة المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية لتحضير القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالحرب.

لجنة الخارجية والأمن هي أيضاً مشاركة في اتخاذ القرار، وهي تابعة للكنيست؛ وتُمْثل أمامها الأجهزة الأمنية وكبار المسؤولين للإدلاء بما لديهم؛ ويجب أن تأخذ علماً بكل ما يخص قرارات الحرب. وتُعدّ العضوية فيها أهم من عضوية بعض الوزراء، لأنها تطّلع على ما لا يطّلع عليه الوزراء. وتتشكّل اللجنة من لجان فرعية كثيرة.

الأجهزة الأمنية، وخاصة الجيش، من أهم العناصر المشاركة في قرارات الحرب، والذي يشارك في كل الاجتماعات، وهو يحتكر قراءة وتقديرات الواقع الاستراتيجي لإسرائيل. والجيش له تأثير كبير في الرأي العام، ويسمّى بجيش الشعب. وهو ينال أكبر قدر من الثقة؛ لكن الآن هذه الوضعية تصدّعت.

وإجمالًا، تلك هي الجهات المشاركة في منظومة صنع القرار في "إسرائيل".

من يأخذ القرار في «إسرائيل»؟

الجهات المخوّلة رسمياً بحسب القانون اتخاذ القرارات في «إسرائيل»، هي الحكومة بكامل هيئتها. ولكن على أرض الواقع، الحكومة الإسرائيلية ليست الوحيدة.

تم تشكيل المجلس الوزاري المصغّر بحجّة أن عدد الوزراء في الحكومة كبير، ومن الممكن حصول تسريب، وأن يأخذ النقاش وقتاً، فيما موضوع الحرب تخصصي؛ فليتمّ النقاش إذاً في المجلس الوزاري المصغّر. وعليه، تقوم الحكومة بتفويض هذا المجلس، وهو يأخذ القرار. عام 2018 تم تعديل القانون، وأصبحت لجنة الخارجية والأمن هي من تأخذ القرار؛ وبالتالي إذا عُرِض القرار على الحكومة تأخذه، ولكن فعلياً هي خارج اتخاذ القرار.

ثاني جهة تتّخذ القرار هي المجلس الوزاري المصغّر. وهناك أشخاص ثابتون فيه وآخرون غير ثابتين. وحالياً، المجلس الوزاري المصغّر يضم 10 أعضاء وهم: رئيس الحكومة، وزير المالية، وزير للّيكود، وزير الأمن القومي أو الأمن الداخلي، ووزير العدل من تيّار الليكود، وزير الخارجية من الليكود. بالإضافة إلى أربعة من الليكود: وزير الطاقة، وزير الشؤون الاستراتيجية، ووزيرة المواصلات.

التصويت في المجلس الوزاري المصغّر يقوم على الأكثرية، عندما يكونون 6 أعضاء موزّعين عبر الحقائب الأساسية، أو إذا لم يأخذ وزير حقيبة أساسية يتم إشراكه. ولكن اليوم أغلب أعضاء المجلس من الليكود؛ وبالتالي نتنياهو هو من يأخذ القرار.

أحد التبريرات لإنشاء هذا المجلس أنه يتم التسريب عبر الحكومة. لكن ظاهرة التسريبات لا تزال موجودة رغم قيام المجلس الوزاري المصغّر. وأحد أسباب التسريبات هي الحساسيات بين الأعضاء.

فالمتطرف سموتريتش ليست لديه خبرة أمنية؛ وهو لم يخدم في الجيش لأنه ألقي القبض عليه عندما كان يريد أن ينفّذ عملية إرهابية. كذلك وزير الأمن القومي المُدان وليس المتّهم، بالجرائم، وهو لم يخدم في الجيش ولا يمتلك أي خبرة عسكرية وأمنية. وأيضاً هذه حال وزير الخارجية.

والنتيجة: يفتقر أعضاء المجلس الوزاري المصغّر للخبرة الأمنية العسكرية.

منذ حرب 1973، بات رئيس الحكومة هو من يختار الوزراء الذين يصبحون الهيئة التشاورية التي يُطبخ فيها القرار. وكل رؤساء الحكومة كان لديهم مثل هذا المطبخ منذ زمن غولدا مائير؛ ونتنياهو كان لديه منتدى السبعة أو منتدى الثمانية.

واليوم من يأخذ القرار هو رئيس الحكومة ورئيس الأمن ورئيس الأركان. فقد اجتمع رئيس الحكومة ورئيس الأمن ورئيس الأركان، واتصلوا بالمستشارة القضائية للحكومة، وأرادوا القيام بالعمليات الأخيرة، أي العدوان على غزة، الذي أسماه الإسرائيلي «درع وسهم»، والعملية التي أسماها «بزوغ الفجر»، من دون الرجوع إلى المجلس الوزاري المصغّر؛ فلا مشكلة طالما أن الأمور لن تتطور إلى حرب.

يقول إيهود أولمرت عندما كان رئيساً للحكومة: «سؤالي عن مقدار ثقتي بالمجلس الوزاري المصغّر هو سؤال صعب. هل يُقدّر رأي كل عضو من أعضاء المجلس الوزاري المصغّر؟ كلّا؛ هل مُنحتم الثقة بالكامل؟ كلّا. كنت متأكداً أنني أستطيع أن أقود المجلس الوزاري المصغّر إلى أي أمر أراه مناسباً؛ وفي كل حياتي السياسية لا أتذكّر أي قرار مهم لم يتبع فيه المجلس رأي رئيس الحكومة. عام 2006، طلبنا من الجيش أن يعرض أمامنا خيارين؛ كان هناك خيار مقدّم من شاؤول موفاز؛ ورئيس الأركان كان لديه خيار. وقد رفض رئيس الأركان إلّا أن يقدّم خياراً واحداً، وألزمهم به؛ فنجح الجيش باتخاذ القرار».

وختاماً، من المفيد الاطّلاع على منظومة اتخاذ القرار في «إسرائيل». لكن يجب أن نعرف أيضاً أن رئيس الحكومة يتجاوز القانون. فمن الناحية القانونية، المجلس الوزاري المصغّر هو من يتّخذ القرار. أما من الناحية العملية، فرئيس الحكومة، مع وزير العدل ورئيس الأركان، هم الذين يجتمعون لاتخاذ القرارات.

إصدارات مركز باحث
للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

1 - «حزب الله... أربعون بُعداً للفرادة» للدكتور حسام مطر[1]

اجتاح العدو الإسرائيلي لبنان في منتصف العام 1982 لاقتناص لحظة دولية وإقليمية لاقتلاع خطر المقاومة الفلسطينية من لبنان، والضغط لإخراج القوات السورية منه، وإعادة تشكيل توازناته السياسية، بما يضمن قيام نظام سياسي ضامن للأمن الإسرائيلي. وإن نجح الاجتياح في إخماد المقاومة الفلسطينية، وأنهك القوات السورية، وأحدث اختلالاً مؤقتاً في التوازن السياسي؛ لكنه أجّج في الوقت ذاته عوامل فشله، لأن للاجتماع والتاريخ منطقهما الخاص. كان للثورة الإسلامية في إيران المنتصرة في العام 1979 أثرٌ يختمر بهدوء في الواقع اللبناني المزدحم بالقوى والتوازنات والإيديولوجيات، فجاء الاجتياح ليصنع فراغاً وحافزاً في آن لبذرة المقاومة الإسلامية في لبنان.

نفّذ الإسلاميون (الخمينيون) سلسلة عمليات نوعية في عامي 1982 و1983 ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والقوات المتعددة الجنسيات، التي كانت بمثابة زلازل متلاحقة، ميدانية ونفسية وسياسية، تقاطعت مع أنشطة المقاومة للفصائل الوطنية المختلفة. وبنتيجتها تراجع الموقف الغربي في لبنان، وظهرت الانقسامات الداخلية في كيان العدو حول الاجتياح واستعادة سوريا المبادرة، واكتسب المشروع الوطني زخماً كبيراً، وانتعشت روح المقاومة بما دفع الصهاينة نحو الشريط الحدودي في جنوب لبنان، وبدأ تتفكك التركيبة السلطوية الموالية للغرب. وهكذا ظهر حزب الله بشكل رسمي للمرّة الأولى عام 1985 برسالته المفتوحة إلى الأمّة والمستضعفين حول العالم.

1- باحث لبناني.

ومن بعدها كان الحزب ينمو ويتطور في ظل تحديات وأسئلة ووقائع مستجّدة، يتقاطع فيها المحلي مع الخارجي والسياسي مع العسكري. أكمل الحزب صعوده وهو على اختبار دائم مع البقاء من معارك التحرير بوجه العدو الإسرائيلي، إلى الفتنة الداخلية منذ العام 2004، إلى كسر قدرة المبادرة الهجومية الإسرائيلية عام 2006، إلى احتواء التهديد غير المنظور من الحرب السورية بعد العام 2011، وصولاً إلى مواجهة حملة الضغوط القصوى لإدارة دونالد ترامب في العام 2017، ومنها نحو المساهمة في بناء جبهة متكاملة للمقاومة على مستوى المنطقة، قادرة على تشكيل توازن إقليمي غير مسبوق بقدرات نامية في مجالات حسّاسة. وهكذا وصل الحزب إلى سنّ الأربعين في العام 2022 لكن بتجارب متراكمة ومنجزات باهرة وتحدّيات ماثلة توازي أضعاف هذا العمر.

2 - «منظومة الرقابة في «إسرائيل»: عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام»، للدكتور عباس إسماعيل[2] والأستاذ حسين حميّة[3]

تكاد تكون إسرائيل الـ «دولة» الوحيدة في العالم المعاصر التي تدّعي الديمقراطيّة، والتي تعمل فيها اليوم بحكم القانون رقابة عسكريّة مُسبَقة على المنشورات المطبوعة والمذاعة من أيّ مصدر كان. كما تنطبق الرقابة أيضاً على نقل معلومات إلى الخارج (بما فيها تقارير لمراسلين أجانب)؛ وتنطبق ايضاً على استيراد منشورات من الخارج.

نظريًّا، يوجد في الوضع القائم في «إسرائيل» تناقض داخلي عميق، حيث تحرص «إسرائيل» على ادعائها بحريّة التعبير، وحريّة الصحافة ونشر المعلومات وحقّ المعرفة، وتعتبرها من قيمها الأساسيّة. وفي الوقت عينه، فيها استخدام متواصل وثابت لنظام إشراف رسميّ متعدّد الجهات، مهمّته منع النشر الحرّ للمعلومات، وإن كان ذلك يتم لاعتبارات الأمن القومي.

تُعرِّف الدراسة الحاليّة الرقابة العسكريّة على أنّها مجموعة القوانين والإجراءات التي يتمّ فرضها لحظر نشر بعض المواد الصحفيّة والإعلاميّة على وسائل الإعلام، والتي ترى

2- أستاذ جامعي وخبير في الشأن الإسرائيلي.

3- باحث لبناني.

السلطات أنّ نشرها قد يتسبّب بضرر على الـ«دولة» التي تفرض هذه الرقابة أو على مواطنيها. وتُعتبر (إسرائيل) من أكثر الدول حول العالم التي تطبّق ذلك النوع من الرقابة على وسائل الإعلام، جرّاء حالة الحرب المستمرّة التي تعيشها.

وتعمل الرقابة الإسرائيليّة وفق قوانين الطوارئ التي أصدرها الانتداب البريطاني في العام (1945). وتزيد الرقابة من استخدامها لتلك القوانين أثناء الحروب التي خاضتها «إسرائيل»؛ وتحظر القوانين الإسرائيليّة نشر أي مواد سريّة من الأرشيف القومي الإسرائيلي إلا بعد ربع قرن على الأقل؛ وقد تطول الفترة وفقاً للتقديرات. ولم يطرأ على تلك القوانين أي تغيير جذري يُذكر منذ ذلك الحين، وهو الأساس القانوني الذي تعمل بموجبه الرقابة العسكريّة اليوم، حيث تجبر هذه التشريعات فرض رقابة أمنيّة على أي محتوى قبل نشره.

من هنا جاء هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء على أهميّة دراسة منظومة الرقابة على المعلومات في «إسرائيل»؛ بما قد يُسهم في معرفة هذه الجهات وآليّات عملها وتبعيّاتها وأهدافها؛ بالإضافة إلى معرفة خلفيّات إنشائها، وما لديها من صلاحيّات وأثرها على واقع التسلّط الإستخباري على مصادر المعلومات العلنيّة من مختلف مصادرها في «إسرائيل»، الأمر الذي قد يُسهم أيضاً في إثارة ولفت نظر المتابعين والمهتمّين في الشؤون الإسرائيليّة إلى خلفيّات كل ما يُنشر وما لا يُنشر عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي، كجزء من الدعاية والحرب النفسيّة، أو ما يسمّى حديثاً بالمعركة على الوعي.

3 - الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعية: أزمات الحاضر وتحدّيات المستقبل» للدكتور عباس إسماعيل والأستاذ هاني فحص[4]

يحظى الجيش الإسرائيلي بمكانة فريدة في «إسرائيل»، فهو مرآة المجتمع وصورته، وهو «بوتقة صهره» و«موحِّد شعبه»، وهو «بقرته المقدّسة» و «درعه الحصين الذي لا يُقهر». هذا على الأقلّ ما تطلّع إليه مؤسِّسو الكيان وما أرادوه له، وما عملوا على حفره في الوعي الجمعي للإسرائيليين طيلة عقود مضت. وبما أن الواقع لا يتطابق دائمًا مع المُرتجى، فإن الفجوات والظواهر «السلبية» التي تولّدت داخل الجيش، أو في منظومة علاقاته مع

4- باحث لبناني.

بيئته الاجتماعية والسياسية، وضعته أمام تحدّيات ومعضلات غير مسبوقة، وأثارت حوله العديد من علامات الاستفهام، وأمارات التشكيك لجهة قدرته على أداء الأدوار الموكلة إليه، عسكرياً واجتماعياً.

ولعلّ مكمن القلق الذي أثارته تلك المسارات والاتجاهات لدى الأوساط الإسرائيلية، لا ينبع من حقيقة توّلد مشكلة معيّنة أو تحد ما بحدّ ذاته، بل تحديدًا من الاتجاهات المستقبليّة التي ترسمها تراكماتٌ نوعيّةٌ وكميّةٌ على خطِّ الزمن، ما فتح الباب للحديث عن سيرورات تآكل، ومسارات استنزاف لأرصدة الجيش في أكثر من مجال ومستوى، وأثار تحذيرات من تأثير أحجار الدومينو على وحدة الجيش وتماسكه من جهة، وعلى نظرة «المجتمع الإسرائيلي» له من جهة ثانية. والملاحظ أنَّ الأبعاد الثقافيّة والقيمية للمشكلات التي يواجهها الجيش هي أكثر ما يُقلق المراقبين والخبراء الإسرائيليين، لأنّها تلبَس في كثير من الأحيان لَبوسَ المعضِلات.

ما يصبو إليه هذا البحث هو تقديم إطلالة عامة، مُحدّثة، عن واقع الجيش الإسرائيلي من داخله، وفي بيئته الاجتماعية، من النواحي القيمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية وغيرها، متوسلة تتبع النقاشات والسّجالات والأسئلة التي أُثيرت في «إسرائيل» – ولا تزال– حول واقع الجيش وتحدياته.. حاضره ومستقبله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تستهدف التطرّق إلى التحديات الأمنية الخارجية لكيان الاحتلال وجيشه؛ بل تركّز على التأثيرات المتبادلة بين الجيش وبيئته الاجتماعية والسياسية، من دون الوقوع في فخّ المبالغات أو الاستسلام لإغراء التمنّيات. وهي تغطّي فترة زمنية محدّدة من عامي 2021 و2022، إضافة إلى النصف الأول من العام 2023؛ والتي طفت فيها على سطح الخطاب العام في «إسرائيل» كل الإشكاليات ذات الصلة بالمفاهيم المُكوِّنة عن الجيش الإسرائيلي، والتي عدّت مسلّمات منذ تأسيسه قبل أكثر من سبعة عقود.

قراءة في كتاب

«دومينو الصراعات ... تحوّلات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط»

إعداد: أحمد زريق*

هذا الكتاب بعنوان «دومينو الصراعات ... تحوّلات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط»، للمؤلّف الدكتور يوسف نصرالله؛ وقد صدرت طبعته الأولى في العام 2019 عن مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية وعدد صفحاته 278 صفحة، وهو من القطع الوسط.

- **في المضمون**

1 - الناحية الشكلية:

احتوى الكتاب:

– فهرست المحتويات

- المقدمة

– **فصول الكتاب**: 1– قراءة متأخرة لربيع مأزوم، 2– أطوار الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، 3– الولايات المتحدة واستراتيجية الاستدارة شرقاً، 4– النظام الإقليمي الجديد (مثلّث التوازن في الشرق الأوسط)، 5– المملكة السعودية والتخبّط الاستراتيجي، 6– إيران: المحادثات النووية والصبر الاستراتيجي، 7– الحرب على

* باحث لبناني.

اليمن، 8– صفقة القرن: صدام المصالح ومآلات الإخفاق الاستراتيجي، 9– نظرية الردع الإسرائيلية والانكفاء الاستراتيجي.

– الخاتمة.

– قائمة المصادر والمراجع.

2 - الناحية المفاهيمية:

القضية التي أراد معالجتها الكاتب هي حول التحوّلات والتبدّلات الجذرية التي عصفت بالشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين وأثرها على البيئة الاستراتيجية للدول الفاعلة، الدولية والإقليمية، وكيف تبلور صراع المصالح فيما بينها لولادة نظام إقليمي جديد.

إنّ الإشكالية المثارة حديثة ومعاصرة، وتخصّ المتابعين والمهتمّين بالشأن السياسي لمعرفة كيفية إنفاذ كلّ جهة فاعلة لأفكارها، من خلال الحفاظ على مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكيفية رسم تحالفاتها، في ظل ارتفاع وضمور قوى فاعلة على مساحة الشرق الأوسط.

فقد أفاض الكاتب بشرح نظرته للأحداث التي عصفت بالشرق الأوسط خلال أحداث «الربيع العربي»، وكيف اندلعت الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، وكيف امتطت الإدارة الأمريكية ظهر قادة هذه الثورات وجذبتهم إلى مساراتها ونفوذها وهيمنتها، في ظل تهاوي القيادات الرسمية الحاكمة، والتي أطاح بها الجمهور العربي. ولكن المفارقة أن الإدارة الأمريكية لزّمت الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين لإدارة هذه الدول، بدءاً من مصر الرئيس محمد مرسي إلى تونس واستلام حركة النهضة للسلطة، ومحاولة سيطرة الإخوان المسلمين في سورية على قيادة المعارضة السورية.

لقد عملت تركيا على دعم هذه الثورات، وأعطت التجربة الإخوانية التركية كأنموذج للاحتذاء بها. ولكن لم تصمد هذه التجربة الاخوانية المصرية سوى سنة واحدة، بعد أن لفظتها أركان الدولة العميقة وشرائح المجتمع المصري، بعدما تلمّسوا من هذه الإدارة

الاستئثار والجموح نحو التسلّط والعنف.

كما أجاد الكاتب بتفنيد الأطوار التي مرّت بها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

• الطور الأول:

بدأ الأمريكي يستخدم الطور الأول من استراتيجيته ال(شرق أوسطية) في أعقاب انتهاء الحرب الباردة عام 1989، وذلك بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الاشتراكية، وتحوّل الولايات المتحدة الأمريكية إلى القطب الأوحد في العالم؛ مما دفعها بالتالي إلى اعتماد سياسة جديدة تنسجم مع الوضع الجديد فكانت الدعوة إلى نظام إقليمي مركزي جديد في الشرق الأوسط « الشرق الأوسط الجديد». ومن أجل تنفيذ هذا المخطط الجديد، كانت حرب الخليج الثالثة عام 2003 باحتلال العراق والسيطرة على مقدّراته الاقتصادية. ومن معطّلات هذه السياسة التوسعية هي ولادة المقاومة الشعبية العراقية.

• الطور الثاني:

استهلّت الاستراتيجية الأمريكية هذه المرحلة بحرب عام 2006 المدمّرة على لبنان بواسطة «إسرائيل»، وذلك بغية إحداث تغيير جوهري في خرائط المنطقة انطلاقاً من لبنان، فيصبح الصراع المركزي في المنطقة عربياً – إيرانياً بعدما كان لعقود عربياً – إسرائيلياً. وقد نفخت الإدارة الأمريكية في نار الفتنة السنيّة – الشيعية من أجل إيقاد هذه النار الحارقة للمسلمين الشيعة والسنّة على السواء. ومن معطّلات هذه السياسة الأمريكية الفتنوية انتصار المقاومة الإسلامية في حرب تموز 2006، وعدم تحقيق «إسرائيل» لأهدافها المعلنة.

• الطور الثالث:

تمثّل في تمكين الإدارة الأمريكية لفروع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين من السطو على الحركات الشعبية في الوطن العربي وتأمين وصولهم إلى السلطة، ضمن ضوابط ومحدّدات تم التفاهم عليها مع الراعي التركي، ومنها عدم التصادم مع الإسرائيلي، وثانياً الابتعاد عن إيران، وثالثاً اعتماد إسلام ليبرالي «معتدل» على الطريقة الإندونيسية والتركية والماليزية. أسباب فشل هذه السياسة هو الصراع العربي – العربي؛ فلم يتّفق العرب على

الفكر الإخواني؛ بل انقسمت فيما بينها وبرز صراع في كفّته الأولى كلٌ من السعودية كقائدة للمجموعة، ومعها الإمارات والأردن. بالمقابل، كانت تركيا وقطر في الكفّة الأخرى. ونتيجة لهذا الصراع تم إسقاط حكومة الإخوان المسلمين في مصر وإحلال الجيش بقيادة السيسي؛ وفي تونس تعثّرت إدارة حزب النهضة وخفت وهجها.

- **الطور الرابع:**

في هذه المرحلة ارتأت الإدارة الأمريكية الرجوع إلى سلطة العسكر، من أجل ضبط الفوضى في الدول التي خاضت تحوّلات ثقافية وفكرية بعد أحداث «الربيع العربي»، فوافقت الإدارة الأمريكية على استلام الجيش للسلطة في مصر، وأيضاً في الجزائر، وكذلك في ليبيا. كما ساندت الجيشين العراقي واللبناني في صدّ الحركات التكفيرية الإرهابية.

- **عالج الكاتب محوراً مهماً وحسّاساً هو تحوّل الإدارة الأمريكية شرقاً لمواجهة صعود الصين المنافسة لها، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً؛ فكتب:**

كان هذا على حساب الوجود الأمريكي في منطقة غرب آسيا والانسحاب الأمريكي المذلّ من أفغانستان والعراق، والحديث عن الانسحاب من سورية، وعدم الرضوخ لرغبة الإسرائيلي في مواجهة إيران عسكرياً. لذلك، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في توجّهها شرقاً على مبدأين اثنين: الأول هو احتواء الصين وإشراكها في المنظمات والمؤسسات العالمية القائمة، كصندوق النقد الدولي وغيره. أما المبدأ الثاني، فهو مواصلة ترسيخ الزعامة الأمريكية في العالم من خلال الضبط الاقتصادي، وخفض الالتزامات والحروب العسكرية؛ وهذه الأخيرة أرقّت جفون حلفائها في الشرق الأوسط، من «إسرائيل» إلى السعودية وغيرها، لخوفهم من غياب الحامي والراعي. حتى أن أمريكا طلبت من حلفائها العرب والإسرائيليين التكاتف فيما بينهم لمواجهة ايران. مع العلم ان روسيا والصين وايران في تلك المرحلة لم تكن في سكون، بل كانت في أوج حركتها ومساعيها من أجل الانفتاح على دول الشرق الأوسط من اجل التوسع والنفوذ إلى هذه الدول، لما تمثله من سوق اقتصادية واعدة لها؛ فالصيني استكمل فكرة الحزام والطريق البري والبحري. وكذلك روسيا دخلت إلى سوريا بكل ثقلها السياسي والعسكري، وإلى

دول الشرق الأوسط باتفاقياتها الاقتصادية؛ وإيران عزّزت من حضورها عبر محور المقاومة الممتد من العراق إلى سورية وفلسطين واليمن، ولبنان.

• **سلّط الكاتب الضوء في الفصل الثاني على النظام الإقليمي الجديد، المتمثل باعتماد مثلّث التوازن في الشرق الأوسط، القائم على الأضلاع الثلاثة، وهي: إيران – إسرائيل – تركيا، حيث قال:**

هذه المعادلة، والتي كانت تعتمدها الإدارة الأمريكية قبل الثورة الإسلامية في إيران؛ وأصبحت أمريكا مُجبرة على استخدام هذه السياسة من جديد من أجل شرق أوسط هادئ رغم اختلافها مع إيران الثورة، والذي يتطلب منها تقديم تنازلات لها. من هنا نفهم مفاعيل الاتفاق النووي الأمريكي – الإيراني وضرورة اللجوء إليه أمريكياً، مما سبّب حنقاً وغضباً إسرائيلياً وخليجياً من هذه السياسة.

• **في فصل خاص شرح لنا الكاتب الاستراتيجية التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين في خضم هذه التطورات العالمية والمتغيرات على مستوى الإقليم والتي يمكن اختصارها كما يأتي:**

1) لم تعد المملكة العربية السعودية المحظيّة الأولى في العالم في مجال النفط، وبالخصوص لدى الإدارة الأمريكية، وذلك بعد اكتشاف الأخيرة لمخزون نفطي هائل بالنفط الصخري.

2) لم تعد المملكة رائدة العالم الإسلامي السنيّ الوحيدة، بل أصبح هناك من ينافسها على هذا المنصب: تركيا، باكستان، وعلى الزعامة الخليجية مثل قطر.

3) المس بالقدسية الدينية السعودية لدى المسلمين بسبب تقارب الإدارة السعودية من الإسرائيليين.

4) رعايتها للفكر التكفيري الوهّابي الإرهابي جعل منها مملكة للشر.

5) بروز مشاكل مع العديد من الدول مما أفقد السمعة التاريخية الحكيمة للمملكة (الصراع مع قطر وسوريا وتركيا ومصر الإخوانية).

• **كما أفرد الكاتب فصلاً خاصاً حول إيران والمحادثات النووية:**

انتزعت إيران من الإدارة الأمريكية اعترافاً بموقعيتها النووية مع دول العالم المتقدم، وحضورها في المحافل الدولية مما أتاح لإيران التهرب من عزلتها الدولية ومدّ يد التعاون إلى البلدان الأوروبية الراغبة باستثمارات اقتصادية في ايران. لقد حاولت الحكومة الإسرائيلية والإدارة السعودية افشال المفاوضات النووية لما لها من إيجابيات لإيران وسلبيات لأعدائها، مع لحظ أن القيادة الحكيمة في إيران لم تتنازل في المفاوضات عن سيادتها وقرارها، ورغبة المفاوضين الإيرانيين برفع العقوبات الظالمة والإفراج عن الأموال الإيرانية المحتجزة. كما أُلزِم الطرف الأمريكي ببنود محكمة من اجل الوصول إلى اتفاق جديّ ومُلزم لجميع الأطراف.

- **الحرب على اليمن:**

أشار الكاتب إلى أن الحرب اليمنية بهدف استدراج إيران للذهاب إلى حرب مع جيرانها وإشغالها من جديد بالحروب، أو القبول بإبرام اتفاق على قاعدة التوازن السياسي الذي أرسته الاندفاعة السعودية في حربها على اليمن باعتبارها بوابة إيرانية في محور المقاومة يجب إغلاقه، والمسّ بهيبة محور المقاومة من باب الاقتدار العربي والسيطرة العربية الرسمية على الشعوب المستضعفة. في هذه الحرب ثمّة تحوّلات استراتيجية حصلت؛ فقد مكّنت هذه الحرب إيران من السيطرة على مضيق باب المندب، بالإضافة إلى مضيق هرمز، وما لذلك من رمزية مهمة؛ فمن خلالها يمكن تعطيل حركة الملاحة العالمية، وبالخصوص ناقلات النفط العابرة باتجاه السويس؛ وأيضاً تشكل خطراً للحركة الإسرائيلية في البحر الأحمر. وقد انكشف مدى الترهّل السعودي من خلال هذه الحرب، حيث تهرّبت معظم الدول التي أدخلتها السعودية في ائتلاف ضد حربها على اليمن، ومن أبرزها مصر وتركيا وباكستان، فلم يبق سوى السعودية والإمارات. بالمقابل، كشفت الوقائع العسكرية عن تفوّق نوعي للمقاتل اليمني وتمدّد جماعة أنصار الله إلى العاصمة صنعاء ومرفأ الحديدة.

- **أما فيما يتعلق بصفقة القرن:**

فقد شرح الكاتب ظروف ولادة هذه الفكرة والغاية منها، ويمكن تلخيصها بأنها اصطفاف (أمريكي، سعودي، أردني، فلسطيني، مصري، إماراتي) ضد إيران، وسحب

ذريعة تحرير القدس وفلسطين المحتلة من أيدي الإيرانيين. فأصحاب القضية تصالحوا مع أعدائهم الإسرائيليين. ولهذه الغاية تمخضت التصريحات الأمريكية عن «صفقة القرن»، والتي حاولت الإدارة الأمريكية التكتّم عنها لتنفيذها دفعة واحدة، وفي جوهرها إحلال بعض المناطق المصرية والإسرائيلية والفلسطينية، بحيث يصبح لغزّة مطار مستقل في العريش ولها مرفأ، ولكن ليس لهذه البقعة صفة دولة، فهي اكبر من قطاع وحكم ذاتي وأقل من دولة؛ وهناك وعود بتنمية هائلة لقطاع غزة وإنشاء محطة كهرباء عملاقة في رفح، وتكون المنطقة الفلسطينية مثل جلد النمر؛ والأطراف العربية شاركت في النقاش حول هذه الفكرة مع وجود معوقات مصرية في صعوبة تمرير تبادل الأراضي مع «إسرائيل» شعبياً وتخوّف أردني من حرمانه من الوصاية على القدس. ولكن المعوق الأساسي لهذه الصفقة – والتي تحرم الفلسطينيين من حق العودة مع خسارتهم للقدس كعاصمة لدولتهم والاستعاضة عنها ببلدة أبو ديس، وتجفيف حركات المقاومة في غزة والضفة – هو الاجماع على رفضها فلسطينياً: فصائل مقاومة وسلطة فلسطينية والشعب الفلسطيني الساكن في المخيمات في الداخل والخارج، مما أدّى إلى تأجيل الإعلان عن تنفيذ هذه الصفقة لمدة سنة.

• أما في الفصل الأخير، والذي أعطاه الكاتب عنواناً مهماً يتعلق بالكيان الصهيوني هو نظرية الردع الإسرائيلية والانكفاء الاستراتيجي:

يشرح فيه الكاتب كيف خسرت «إسرائيل» قوتها وهيبتها السابقة، والتي كانت تعتمد على الهيبة والردع لمنع الأعداء من شن الحروب ضدّها. ومن خلال رصد مواقف المسؤولين الصهاينة ومجريات العمل السياسي والعسكري لدى قادة الكيان خلال عقدين من الزمن، يتبين أن قوة الردع الإسرائيلية خفتت أمام تنامي المقاومة الفلسطينية في الداخل؛ وأيضاً تعاظم دور المقاومة الإسلامية، وبالخصوص بعد انتصارها على الإرهاب التكفيري في سورية، وكذلك الأمر الحيرة الإسرائيلية حول كيفية التصدي لتنامي النفوذ الإيراني في سورية خلال العقدين الماضيين، وعدم استطاعة الساسة الإسرائيليين الضغط على الإدارة الروسية بالحد من التعاون بينهما وبين الإيرانيين على الأرض السورية. كما لجأت الإدارة الإسرائيلية إلى تحريض الأوروبيين ضد حزب الله وإيران من أجل تشديد

العقوبات الاقتصادية ضد إيران ووضع ذراعي حزب الله السياسي والعسكري على لائحة الإرهاب الأوروبية.

• أما المنهج المتبع في الكتاب، فقد اعتمد الكاتب المنهج التحليلي في متن الكتاب والمنهج التاريخي في الهوامش.

• أما فيما يتعلق بالخطوة الرابعة الإبلاغية، فيمكن تفصيل ذلك كالآتي:

1 – هل تمكّن الكاتب من إيصال أفكاره إلى المتلقي (وبيان مقاصده)؟

أجاد الكاتب بشرح أفكاره ومقاصده من خلال وضوح الأفكار وترابطها وتسلسلها المنطقي والتاريخي. كما استخدم الشروحات الإيضاحية بكثافة في حاشية الكتاب من أجل التوسع بالمواضيع المراد الحديث عنها، فكانت الفكرة المراد طرحها واضحة ومدعّمة بتقارير وأقوال ومقتطفات من كتب قيمة لرفد القارئ بالشواهد والامثلة العملية لترسيخ الفكرة.

2 – هل تمكّن الكاتب من مفاجأة القارئ، استفزازه، صدم أفق التوقّع لديه؟

نعم إلى حد ما. فقد أثبت الكاتب خلال شرحه، وتنقّله في فصول الكتاب التسعة، ان لديه اطلاعاً واسعاً ومعرفة عميقة على مستوى السياسة الدولية، والإقليمية والعربية، فلم تكن تبريراته عامة، بل تحدّث بخصوصية كل طرف، بالدقة والاختصار اللازم، مثال على ذلك: السياسة الأمريكية، الدور الصيني، الدور الروسي، السياسة الفرنسية، السياسة الإسرائيلية، السياسة الإيرانية، السياسة السعودية، حركة الاخوان المسلمين، الدور التركي.

3 – هل تمكّن الكاتب أو أحسن توظيف الشواهد والاقتباسات ونفيه استخدامها والاسترشاد بها (شواهد تدل على الفكرة)؟

نعم، لقد برع الكاتب في الاستفادة من الشواهد لتدعيم الفكرة. وقد ظهر من خلال هذه الشواهد ثقافته الواسعة والإلمام بتفاصيل موضوع الكتاب. كما يتبين حرصه بأن يوضح للقارئ كل ما غمض من أفكار ضمن النص، فلا تخلو صفحة من وجود شواهد مستفيضة حول الفكرة. فهذا يُغني البحث ويفتح للقارئ آفاق جديدة.

4 – هل كان العرض أو الطرح موضوعياً أم غير موضوعي (ذاتي أم ترويجي)؟

لقد كان الطرح موضوعياً، والدليل أن الكاتب كان يناقش الأفكار ويفنّدها ويبين الإيجابيات والسلبيات.

- **الأسلوب:**

استخدم الكاتب الأسلوب المباشر في إيصال الفكرة؛ وتجلّى الوضوح لديه باختياره لأسلوب أدبي بليغ ولفرادة لم نشاهدها في الكتابات السياسية المماثلة. فقد كانت العبارات مسبوكة بشكل مميز يستمتع القارئ بها؛ فهي تحرّك كل ذهنه لمعرفة مقاصدها ولربطها بالموضوع الأساسي.

- **أنواع التغيير:**

استخدم الكاتب ألفاظاً أصلية، فكانت المفردات اللغوية طوع يديه. وللحقيقة أنني مررت على كلمات لأول مرّة أقرأها في حياتي، فهي تدل على اضطلاع الكاتب باللغة العربية بشكل عميق.

- **فوائد الكتاب:**

1 – جدّة الموضوع:

يُعتبر موضوع الكتاب من المواضيع المهمة جداً، فهو يعالج سياسات استراتيجية لأهم دول في العالم سهرت الليالي من أجل صناعتها واعتمادها من أجل ترسيخ إدارتها لخدمة مصالحها. وهذا الموضوع هو مدار متابعة معظم المهتمين بالشأن السياسي.

2 – غنى الموضوع:

لقد أغنى الكاتب الموضوع بتضمينه لأفكارعديدة متسلسلة ومنطقية، وضمن الهدف، فلم يقترب من الإطناب والحشو، بل ذهب إلى سبك الجمل بما يخدم الهدف، وأغناها، من خلال وضع الهوامش بكثافة لمن أراد العودة لمصادر الشواهد من أمهات الكتب والمصادر والمراجع.

3 – راهنية الموضوع:

أجاد الكاتب في هذا المجال، فلم يستغرق في التاريخ إلّا بما يخدم فكرته، والموضوع

معاش ويهمّنا جميعاً؛ لأننا ما زلنا في خضم أمواج التغييرات الاستراتيجية للسياسات الدولية، وما لها من تأثير على بلداننا وشعوبنا. فهذا صراع الإرادات بين الظالم والمظلوم، وبين المستعمر والطاغية من جهة، وبين الشعوب المستضعفة من جهة أخرى، فنشاهد هذا الصراع بين الحق والباطل، وكيف أن الباطل عندما يُهزم في ساحة كيف ينكفئ ويجرّ أذناب الخيبة، ليفاجئنا من جديد بثوب جديد وحيلة جديدة.

4 – ما مدى مقاربته للقضايا الخلافية (النزاعية)؟

أصاب سهم الكاتب كبد الحقيقة، فلم تكن أفكاره مجاملة لأحد، بل أشار بإصبعه إلى ما أصاب الأمّة من مصائب نتيجة سياسات الشيطان الأكبر أمريكا، وفسّر أهدافها ومآلاتها ونتائجها، وكيف تمّت مواجهتها من طرف أهل الحق واليقين.

5 – مدى تعمّقه بالمصطلحات والمفاهيم (مشكلة تبيينه المصطلحات)؟

لقد برع الكاتب باستخدامه للمصطلحات والمفاهيم المتنوعة، والتي خدمت أهدافه في الكتابة، ودلّ عليها في الهوامش شرحاً وتبويباً وتبييناً.

6 – مدى قدرته على فتح آفاق معرفية جديدة:

اعتمد الكاتب في تحليله للمواضيع المختلفة إبداء آرائه حول ما وصل إليه من استنتاجات قدّمها للقارئ، من أجل الخروج بخلاصات مفيدة لفصول الكتاب واستكمال ما وصل إليه الكاتب من أفكار، لأن زمن الحدث الذي كتب الكاتب عنه وصل به إلى عام 2019 – 2018، ونحن اليوم نقترب من نهاية عام 2023. لذلك تجد القارئ يستنير من استنتاجات الكاتب في عام 2019 ويقارنها بما حصل خلال الأربع سنوات الفاصلة بين زمن الكتاب وزماننا نحن؛ وهذا يدل على قدرة تقييم عالية لدى الكاتب، وعلى إلمامه بكافة المؤثرات للتنبؤ بالأحداث القادمة.

7 – عيوب الكتاب:

حقيقة لم نشاهد في الكتاب ما يعاب عليه، فلم نجد السطحية بل وجدنا العمق، لوم نجد التناقض، بل وجدنا الانسيابية في الأفكار والمنطقية في المعالجة. و لم نجد التبسيط، بل

وجدنا صعوبة في استيعاب الأفكار ومغازيها ومراميها. كما لم نجد تكراراً في النصوص إلّا ما يخدم الفكرة والاستشهاد بأقوال المعنيين بالأحداث. كما لم نجد تدخلاً لشخصية الكاتب في النص.

8 – قائمة المصادر والمراجع:

من خلال مراجعة المصادر والمراجع التي استخدمها الكاتب، نجدها غنية، وحديثة، ومن نتاجات متخصصة، إن كان صادرة عن الإدارة الأمريكية أو دوائر القرار الإسرائيلية، أو من مراكز أبحاث أمريكية وازنة. كما أن هناك كتّاباً مشهورين لهم اطّلاعهم في عالم السياسة، فقد أحصينا 27 مرجعاً ومصدراً عربياً؛ هذا عدا عن استخدام الكاتب للصحف والمجلات والدوريات المتنوعة العربية والإسرائيلية والأمريكية، والأهم من ذلك اعتماده على مجموعة كبيرة من المراجع والمصادر الأجنبية: 16 مصدراً ومرجعاً أجنبياً، والتي تغني بحثه لخصوصية الموضوعات التي تم طرحها في الكتاب، ومن أجل الاستعانة بشواهد من المنبع الأصلي.